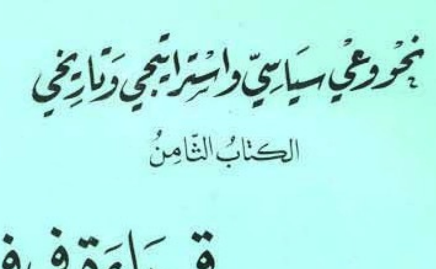

نحو وعي سياسي واستراتيجي وتاريخي

الكتاب الثامن

قراءة في فكر

علماء الاستراتيجية

السوق الإسلامية المشتركة
(بين النظرية والتطبيق)

لواء. أ.ح. د. فوزي محمد طايل

المستقبل الاقتصادي للعالم العربي
(في ظل العولمة)

أ. يوسف كمال محمد — د. عبد الرحمن يسري

أ.د. عبد الحميد الغزالي — د. رفعت العوضي

إعداد

أ.د/ جمال عبد الهادي مسعود

الشيخ/ عبد الراضي أمين سليم



دار الوفاء

نحو وعي سياسي واستراتيجي وتاريخي

الكتاب الثامن

قراءة في فكر

علماء الاستراتيجية

السوق الإسلامية المشتركة

(بين النظرية والتطبيق)

لواء. أ.ح. د. فوزي محمد طايل

المستقبل الاقتصادي للعالم العربي

(في ظل العولمة)

أ. يوسف كمال محمد — د. عبد الرحمن يسري

أ. د. عبد الحميد الغزالي — د. رفعت العوضي

إعداد

أ. د/ جمال عبد الهادي مسعود

الشيخ/ عبد الراضي أمين سليم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهـدى الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد :

فبمجـرد وصول رسول الله ﷺ إلى المدينة المنورة يوم الاثنين 8 ربيع الأول سنة 14 من النبوة – وهى السنة الأولى من الهـجرة ، المصادف 23 سبتمبر سنة 622 ميلادية[1] ، حرص على إقامة دولة المؤسسات .

* **المؤسسة السياسية** : وعلى رأسها رسول الله (محمد) ﷺ ، الذى جمع بين الرسالة وبين الإمامة ، وبايعته الأمة على منهاج وشريعة الإسلام ، متمثلة فى كتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ .

* هذه المؤسسة الإسلامية كان يقوم عملها -أمرها- على الشورى، لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ **وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ﴾ [الشورى / 38]، وقوله تعالى: ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**﴾ [آل عمران / 159] .

* وهيئة الشـورى كانت تتكون من المهاجرين والأنصـار ، وعلى رأسهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب ، وسعد بن معاذ رضى الله عنهم وأرضاهم .

* **السوق الإسلامية** : كـان هذا هو شغله ﷺ الشـاغل حيث لم يكن بالمدينة سوى (سوق بنى قـينقاع) اليهودى ، الـذى كـان المسلمـون يضطرون إلى التعامل

---

(1) الرحيق المختوم – صـفى الرحمن المباركفورى – الطبعـة السابعة – صـ 202 لعام 1990 ، دار الوفـاء المنصـورة .

وصل فى هذا اليوم إلى قباء ، أمـا نزوله إلى المدينة فكان يوم الجمعة 12 ربيع الأول سنة 1 هـ المصادف 27 سبتمبر سنة 622 للميـلاد ، فاختـار مكان المسجد ، ثم انتـقل إلى دار [أبى أيوب الأنصارى] . مصدر سابق صـ 216 .

معه ؛ لأنه لا يوجد سواه .

وكان هذا السوق - اليهودى - يمسك بزمام السلع الاستراتيجية ، التى تتمثل فى قوت الأمة من القمح والتمر ، وغيره ، كما كان يمسك بزمام إنتاج السلاح ، ورأس المال ، بينما كان العرب قبل الإسلام يقترضون من اليهود بالربا الطعام والسلاح أحيانًا لقتال بعضهم بعضًا .

* ولهذا رأى رسول الله ﷺ أن يقيم نظامًا اقتصاديًا مستقلاً ، فأقام نواة للنظام الاقتصادى الإسلامى ، ولم يكن يُدخل السوق إلا من يفقه المعاملات الإسلامية .

* وعلم الأمة أن العمل قيمة من قيم الإسلام ، وأن اليد العاملة يحبها الله ورسوله ﷺ ، وأنه لا يجوز لها - أى للأمة الإسلامية - أن يكون رغيف خبزها واقتصادها أو سلاحها فى يد عدوها .

* وعلّمهم أن الأرض الموات - استصلاح الأراضى - لمن أحياها ، وعلّمهم أن تسعة أعشار الرزق - رزق الأمة - فى التجارة .

* وعلّمهم أن الناس شركاء فى ثلاث (الماء . . . والكلأ . . . والنار) .

* وعلّمهم حرمة التعامل بالربا ، وأهمية التعامل بالذهب ، والفضة .

* وعلّمهم أهمية العقود الإسلامية . . والوفاء بها . . وأهمية كتابة الدّيْن .

ومع ذلك كله علمهم أهمية التكامل الاقتصادى ، والوحدة بين أجزاء الوطن الإسلامى .

* وعلّمهم أهمية الصناعة . . صناعة الحديد - السيوف والدروع وغيرها - كما علمهم أيضًا ضرورة الاعتماد على النفس ، فى إعداد وإنتاج السلاح وذلك للذود عن الأعراض . . والأوطان . . والدين ؛ انطلاقًا من قوله تعالى : **﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾** .

[الأنفال / 60] .

* **المؤسسة التعليمية** : وتقوم على قاعدة من العلوم الشرعية ، وبعدها تأتى الدراسات التخصصية ؛ كى يتحقق للأمة المزارع المسلم ، والعامل المسلم ، والطبيب المسلم .

وذلك . . . غير المؤسسات الاجتماعية والإعلامية .

* وقد حرص رسول الله ﷺ ، على توحيد الأمة بأن تكون على قلب رجل

واحد ، علـى اعتـبار أن الأمة المسلمة أمة واحـدة ، انـطلاقًا من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون / 52] .

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ .
[الأنبياء / 92] .

* وهذه الأمة المسلمة ، هـى الأمة العدل التى حمّلها الله المسئولية - مسئولية العمل - لإقامة الدين ، حتى يأمن الناس على دمائهم ، وعقـائدهم ، وأعراضهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله .

** وتحـقق ما يسـمى (بالوحدة الوطنيـة)[1] عبـر عَقد للإخاء بين المهـاجرين والأنصـار ، وبين المسلمـين وأهل الكتـاب (يهود بنى الـنضيـر وبنى قـريظة وبنى قينقاع، و خيبر) يُحدد الحقوق والواجبات لكل طرف من الأطراف .

*** * وهاك بنودها ملخصًا[2] :**

« هذا كتاب مـن محمد النبى ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قـريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم ، وجاهد معهم :

1 - أنهم أمة واحدة من دون الناس .

2 - المهـاجرون مـن قـريـش علـى ربعـتـهم يتعـاقلـون بينـهم ، وهـم يفـدون عـانيهم بالمـعروف والقـسط بين المؤمنين ، وكل قـبـيلة من الأنصـار على ربعـتـهم يتعـاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طـائفة منهم تفدى عـانيها بالمعـروف والقسط بين المؤمنين .

3 - وأن المؤمنين لا يتركون مُفْرِحًا - مثقل الدين - بينهم أن يعطوه بالمعروف فى فداء أو عقل .

---

(1) **الوحدة الوطنية** : وهم الذين كان يواجههم رسول الله ﷺ فى المدينة :
(أ) أصحابه الصفوة الكرام البررة (من المهاجرين والأنصار) .
(ب) المشركون الذين لم يؤمنوا بعد ، وهم من صميم قبائل المدينة المنورة .
(جـ) اليهود بطوائفهم الثلاثة (بنى النضير ، بنى قريظة ، بنى قينقاع) .

(2) الرحيق المختوم - مصدر سابق صـ 221 .
السيرة لابن هشام الجزء الأول صـ 502 ، صـ503 .

4 - وأن المؤمنين المتقين على من بغى عليهم ، أو ابتغى دسيعة - طلب دفع ظلم - ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين .

5 - وأن أيديهم عليه جميعًا ، ولو كان ولد أحدهم .

6 - لا يَقْتُل مؤمن مؤمنًا فى كافر .

7 - ولا يُنْصَر كافر على مؤمن .

8 - وأن ذمة الله واحدة يجير عليهم أدناهم .

9 - وأن من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة ، غير مظلومين ولا متناصرين عليهم .

10 - وأن سلم المؤمنين واحدة ، لا يسالم مؤمن دون مؤمن فى قتال فى سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم .

11 - وأن المؤمنين يبىء بعضهم على بعض بما نال دماءهم فى سبيل الله .

12 - وأن لا يجير مشرك مالاً لقريش ولا نفسًا ، ولا يحول دونه على مؤمن .

13 - وأن من اعتبط مؤمنًا قتلاً - قتله بلا جناية - فإنه قَوَد به ، إلا أن يرضى ولى المقتول .

14 - وأن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه .

15 - وأنه لا يحل لمؤمن أن ينصر محدثا ولا يؤويه ، وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل .

16 - وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد ﷺ .

* بهذه الحكمة . . أرسى رسول الله ﷺ قواعد مجتمع جديد ، على قلب رجل واحد .

** وظلت الأمة تصعد الطريق رويدًا . . رويدًا إلى القمة السامقة مع تمسكها بالهدى النبوى الشريف .

** كما عقد لأهل الكتاب عقدًا يجعلهم أمة ، - مع أن الإسلام - أمة واحدة بالشروط التالية :

1 - إن يهود بنى عوف أمة مع المؤمنين ، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم ، كذلك لغير بنى عوف من اليهود .

2 - وإن على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم .

3 - وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة .

4 - وإن بينهم النصح والنصيحة ، والبر دون الإثم .

5 - وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه .

6 - وإن النصر للمظلوم .

7 - وإن اليهود يتفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين .

8 - وإن يثرب حرام جوفها لأجل هذه الصحيفة .

9 - وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو شجار يخاف فساده ، فإن مرده إلى الله عز وجل ، وإلى محمد رسول الله ﷺ .

10 - وإنه لا تُجار قريش ولا من نصرها .

11 - وإن بينهم النصـر على من دهم يثرب . . . على كـل أناس حصتـهم من جانبهم الذى قبلهم .

12 - وإنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم .

* ولما تنكر قطاع ضـخم من الأمة لهـذا الهـدى النبوى ، ولهـذه التعـاليم التى أرساها ﷺ ضُربت الخلافـة ، وتمزقت الأمة ، وتداعى على الأمة الأكلة - من كل حدب وصـوب - من قوى الاستـعمـار . والصهيـونية ، كمـا تداعى الأكلة على قصعتها .

* وضـج العـلمـاء لمـا حــدث ، وانطلقـوا يوقظـون وعـى الأمـة ؛ للتـمـسك بالهدى الإسـلامى - الكتاب والسـنة على منهاج السلـف الصـالـح - والعـودة إلى معـين التوحيـد - الخالص - الصافـى ، والقيام بواجـب الدعـوة إلـى اللـه تعالى والأمر بالمـعروف، والنهى عن المنكر ، مـعلنين **وحـدة الأمـة ووحـدة القـيـادة ، ووحدة الصف والمنـهج فريضة شـرعية ، وضـرورة حيـاتية** ، فـى وقـت تشكل - تتكتل - القوى العـالمية (الصهيونيـة والاستعمار) فى مواجـهة العالم الإسلامى ؛ تحقيقًا لأطماعهم .

قال تعالى : ﴿ **إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ** ﴾ [المتحنة / 2] .

* إن الأمة التى كانت خير أمة أخرجت للنـاس ، وكانـت أغنـى الأمـم ، وصل بهـا الأمـر - الآن - إلـى تسول رغيـف خبـزها !! وسـلاحـها من عـلى مـوائد أعدائها .

***** ولهذا :**

فإن ما كتبه اللواء أ . ح . د. فوزى محمد طايل . تحت عنوان « السوق الإسلامية المشتركة » بين النظرية والتطبيق ، خطوة نحو تنبيه الأمة إلى أهمية الوحدة الاقتصادية ، لمواجهة التحديات .

* وذلك بالاضافة إلى ما نشرته « مجلة البيان » نقلاً عن ندوة شارك فيها الاساتذه : يوسف كمال محمد و الدكتور عبد الحميد الغزالى والدكتور عبد الرحمن يسرى والدكتور رفعت العوضى ، تحت عنوان « طوفان العولمة واقتصادياتنا المسلمة» .

* والذى نتصور أنه صيحة النذير العريان لهذه الأمة .

* وقد ضمّنا ذلك في كتابنا الثامن ، من سلسلة « قراءة فى فكر علماء الاستراتيجية » ويتكون من فصلين وكل فصل من مبحثين .

الفصل الأول :

المبحث الأول : السوق الإسلامية المشتركة (بين النظرية والتطبيق) .

المبحث الثانى : الآليات اللازمة لإقامة السوق الإسلامية المشتركة .

الفصل الثانى :

المبحث الأول : طوفان العولمة واقتصادياتنا المسلمة .

المبحث الثانى : فى ظل العولمة . . . نكون أو لا نكون .

والله ولى التوفيق . وهو وحده من وراء القصد .

إعداد

جمال عبد الهادى مسعود

عبد الراضى أمين سليم

الفصل الأول

السوق الإسلامية المشتركة

المبحث الأول : السوق الإسلامية المشتركة (بين النظرية والتطبيق).

المبحث الثاني : الآليات اللازمة لإقامة السوق الإسلامية المشتركة.

المبحث الأول

السوق الإسلامية المشتركة
بين النظرية والتطبيق

تمهيد :

السوق الإسلامية المشتركة ، أو السوق العربية المشتركة ، كما يحلوا لبعض الكتاب أن يكتبوها .

* لقد تعالت أصوات العلماء ، وقادة الفكر ، والرأى وخبراء الاقتصاد فى العالم العربى والإسلامى على مدى أكثر من 25 عامًا ، تطالب بالتعاون والتكامل الاقتصادى بين بلدان العالم العربى والإسلامى . وذلك لمواجهة التكتلات الاقتصادية الغربية ، متمثلة فى النظام الدولى الجديد ، وآلياته الخاصة والعامة ، وإتمام التكامل والتبادل الاقتصادى بين الأقطار العربية الإسلامية خاصة ، وإننا نمتلك كل مقومات الوحدة الاقتصادية ، ومجتمعاتنا وشعوبنا فى أمس الحاجة الآن إليها .

* **لقد كانت السوق الإسلامية المشتركة** واقعًا تطبيقيًا فى حياة الأمة ثلاثة عشر قرنًا من الزمان ، والسؤال الذى يعاد طرح نفسه من آن لآخر هو : كيف يمكن ربط التكامل الاقتصادى - العربى الإسلامى - بنظام فعال يتمكن من إنجاز «فكرة السوق العربية - الإسلامية - المشتركة » المطروحة على بساط « التنفيذ » منذ أغسطس (آب) 1964 بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية[1].

* ومنذ مؤتمر « القمة العربى الأخير » الذى عقد فى القاهرة عام 1996 والذى أكد على ضرورة المسارعة بتحقيق التكامل العربى ، وموضوع « السوق العربية -

(1) **لقد أكد الرئيس محمد حسنى مبارك** على أهمية قيام « السوق العربية المشتركة » فى أسرع وقت ؛ لأنها المخرج الوحيد لتنمية إقتصاد الأمة العربية ، جاء ذلك خلال زيارته لحقول البترول المصرية .. ثم قال : إننا نؤيد إنشاء السوق ونادينا بها . . . ثم قال : واعتقد أن ذلك لن يضر أى دولة عربية بل على العكس . [مجلة الاقتصاد الإسلامى ، العدد 196 ، السنة 17 ، يوليو 1997 ص20] .

* لقد أكد الرئيس محمد حسنى مبارك على أهمية السوق العربية المشتركة للمرة الثانية فى حديث لتليفزيون سوريا فقال : « لن يكون لنا مستقبل إن لم نتفق على إقامة سوق عربية مشتركة » .

[جريدة الأهرام 20 / 7 / 2000] .

الإسلامية - المشتركة فإن هذا الموضوع يكاد يكون أهم المحاور التى تطرحها لقاءات المسئولين العرب فى الشهور الأخيرة .

وفى خطوة مباركة جديدة على طريق الوحدة الاقتصادية العربية - السوق العربية المشتركة - ومع إطلالة عام 1998 أعلن أمين عام جامعة الدول العربية ، د . عصمت عبد المجيد - رسميًا- [1] عن بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، [2] وقد جاء القرار تاريخيًا ، حيث جاء معبرًا عن الإرادة العربية التى عبر عنها القادة العرب فى مؤتمر القمة الاقتصادية ، الذى عقد فى القاهرة يونيو 1996 ،والذين اتخذوا فيه ولأول مرة قرارًا بإقامة منطقة تجارية حرة عربية ، ويأتى هذا القرار فى إطار « إجماع عربى » على تحقيق التكامل العربى ، وتأسيس قوة اقتصادية عربية ، تواكب كافة المتغيرات الاقتصادية الدولية حيث تحرير التجارة العالمية ، وظهور عدد من التكتلات الاقتصادية ، والتحالفات الإقليمية .

* والواقع أن هذه الخطوة تعد بمثابة بداية حقيقية لمشوار الألف ميل ، والذى يتعين على العرب أن يقطعوه سعيًا لإثبات الذات ، ومواجهة كافة التحديات - التكتلات - ، وتوجيه أنظار العالم إلى أن المسلمين قادرون بفضل الله على أن يقيموا إتحادًا عربيًا صلبًا على غرار الاتحادات الأخرى المنتشرة فى أنحاء العالم .

* ولكن السؤال الذى يفرض نفسه دائمًا : هل سيكتب لهذه الخطوة النجاح ؟ أم أنها ستكون مجرد قرار ،سرعان ما يلحق بما سبقه من قرارات كانت جديرة - لو تحققت - بتغيير واقع المسلمين تغييرًا شاملاً ؟

*** إن معظم خبراء الاقتصاد ينادون بالوحدة الاقتصادية [3] ، ويؤكدون على ضرورة التكامل بين الدول العربية والإسلامية اقتصاديًا دون أن يقدموا لنا « البرامج العلمية » [4] وآليات تنفيذ هذا التعاون حتى ننتقل من مرحلة « التنظير - النظرية - إلى مرحلة التنفيذ - التطبيق - » .

** **وهذا الأمر هو الذى فهمه فوزى محمد طايل** ، ومن هنا كانت مقالته التى نشرتها له مجلة الأزهر،الجزء الحادى عشر،السنة الرابعة والستون،القاهرة ذو القعدة 1412 هـ مايو 1992 تحت عنوان « السوق الإسلامية المشتركة بين النظرية والتطبيق »

(1) [مجلة الاقتصاد الإسلامى ، العدد 197 ، السنة 17 ، أغسطس 1997 صـ8] .
(2) [مجلة الاقتصاد الإسلامى ، العدد 203 ، السنة 17 ، فبراير 1998 صـ6 دبى] .
(3) [مجلة الاقتصاد الإسلامى ، العدد 202 ، السنة 17 ،يناير 1998 صـ18 دبى] .
(4) وهذا ما يسميه المؤلف « الاستراتيجية » أو الإعداد ، وطالب به فى كتابه « كيف نفكر استراتيجيًا » كل متخصص فى تخصصه يضع استراتيجية منها طويلة المدى ومنها قصيرة المدى وذلك لنهضة الأمة .

فقال : « لقد شاء الله تبارك وتعالى أن تكون أمتنا الإسلامية أمة واحدة ، فقال جل شأنه : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : 92] ، كما قال سبحانه : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: 52] .

ولقد كانت أمة المسلمين كذلك عدة قرون ، ولم تتمزق إلا منذ بضع عشرات من السنين ، بيد أن تمزقها هذا تمزق صناعى وهمى لن يلبث طويلاً ، بإذن الله ، حتى تسقط حواجزه ، وتعود هذه الأمة كما كانت خير أمة أخرجت للناس .

من أجل هذا فإن فكرة[1] « السوق الإسلامية المشتركة »[2] لم تطرح على بساط البحث الفقهى فى أية مرحلة من مراحل تاريخ الأمة الإسلامية حتى ثمانينات القرن العشرين[3] ، **إذ طرح لأول مرة بطلب من «بنجلاديش » ، أثناء انعقاد مؤتمر القمة الثانى لمنظمة المؤتمر الإسلامى ، الذى انعقد بالطائف عام 1981 فى اجتماع « الجمعية العامة للغرف التجارية الإسلامية » ، ثم عام 1983 فى «جاكارتا» ثم فى المؤتمر العالمى الثانى للاقتصاد الإسلامى فى « إسلام أباد » عام 1984** . وقد استمر طرح الفكرة مرات متعددة فى عدد من المؤتمرات التالية ،كان آخرها المؤتمر الذى عقد بجامعة الأزهر تحت رعاية فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر فى شهو مايو 1991 م وكان يحمل عنوان «نحوسوق إسلامية مشتركة » .

« والسوق المشتركة » اصطلاح حديث نسبيا ينصرف إلى مرحلة متقدمة من مراحل « التكتل» أو « التكامل الاقتصادى بين كيانات دولية ذات استقلال سياسى واقتصادى عن بعضها البعض».

---

(1) **فكرة السوق الإسلامية المشتركة** : طُرحت على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى عام 1964 وتمت الموافقة عليها فى مؤتمر القمة العربى الأخير فى القاهرة عام 1994 .
[مجلة الاقتصاد الإسلامى ، العدد 197 ، السنة 17 ،أغسطس 1997 صـ8 دبى] .

(2) مما يذكر أن الدول العربية السبع التى وقعت على ميثاق جامعة الدول العربية (الأردن - مصر - السعودية - العراق - سوريا - لبنان - اليمن) ، كانت قد وقعت على اتفاق مكمل لميثاق الجامعة عام 1950 م ، يهدف إلى إقامة « تعاون اقتصادى ودفاع مشترك » ، وحث مؤتمر القمة العربى عام 1964 على ضرورة وضعه موضع التنفيذ ؛ لإخراج [سوق عربية مشتركة] إلا أن نتائج هذه الفكرة جاءت متواضعة جدًا . [المؤلف] .

(3) انضمت إلى « المجموعة الأوربية » E C مجموعة أوربية أخرى تسمى « رابطة التجارة الحرة الأوربية » EFTA وهى مكونة من سبع دول أخرى بخلاف خمس دول كانت لها عضوية مشتركة بين المجموعتين ويهدف هذا الإجراء الذى أعلن عنه يوم 22 / 10 / 1991 إقامة سوق تجارية واحدة من « البلطيق » وإلى «الأطلنطى » بحلول عام 1993 . سوف تضم 400 مليون نسمة ، بحجم تجارة 220 مليار دولار سنويًا (40٪ من تجارة العالم) [المؤلف] .

ويقصد بهذه الفكرة ، إزالة العوائق التى تعرقل أو تصعب أو تحول دون تحرك رءوس الأموال والمواد الخام ، واليد العاملة ، والخدمات من قطر إلى آخر ، وأن تكون هناك فرص متكافئة للمنافسة المشروعة بين المشروعات ، فلا يحكمها إلا القانون الإلهى لتفاعل العرض والطلب . . . فإن الله تعالى هو المسعر[1] القابض الرازاق الباسط . وتتوقف قدرة كل مشروع على المنافسة على قدر ما لديه من « ميزة نسبية » فى الإنتاج .

وبينما تكون هذه هى العلاقة بين الوحدات المكونة للسوق ، فإن على الهيئة المشتركة القائمة على السوق أن تقوم باتخاذ « إجراءات حمائية » تعريفية (بزيادة الضرائب الجمركية) ، وغير تعريفية (بتجديد الكميات المستوردة) ، وذلك فى مقابل السلع ، والخامات ، ورءوس الأموال، والخدمات القادمة من خارج السوق .

ففكرة « **السوق المشتركة** » إذًا تقوم على « التعاون » بين مجموعة الدول ؛ لتحقيق أفضل استغلال لمواردها ، ولتحقيق أفضل عائد من وراء هذا الاستغلال كخطوة فى سبيل تحقيق «التنمية الشاملة المشتركة » ، لذا كان ضروريًا أن تصاحب الإجراءات الاقتصادية سالفة الذكر إجراءات أخرى ، وتنظيمات فى المجالات الاجتماعية ، والسياسية ، والمالية ، والنقدية ، «والتقنية » (التكنولوجية) ، وفى مجالى الأمن والدفاع . . . فنكون بهذا قد وضعنا « استراتيجية شاملة »[2] ، ذات

---

(1) عن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « **إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، وإنى لأرجو أن ألقى ربى وليس أحد منكم يطلبنى بمظلمة بدم ولا مال** » أورده الألبانى فى مشكاة المصابيح رقم 2894 .

(2) كلمة استراتيجية Strategy : تعنى التخطيط بعيد المدى ، الذى يتم فيه الربط بين الأهداف والإمكانات المتاحة . وأصبح التخطيط الاستراتيجى الشامل Total Strategy أو القومى National Strategy هو الوسيلة التى تحقق بها الأمم « أمنها » ، وهذا ما نجده فى القرآن الكريم التخطيط الشامل أو « الإعداد الشامل الكامل » قال تعالى : ﴿ **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ...** ﴾ [الأنفال / 60] و «الاستراتيجية الشاملة » هى التى نادى بها المؤلف فى كتابه « كيف نفكر استراتيجيًا » فى مقدمة الكتاب صـ 3 ناشد فيها العلماء والفقهاء والقواد فقال : « ولكنى دعوت جهارًا وأسررت إسرارًا ، طوال السنوات الخمس الماضية من أجل إعداد مثل هذا العمل المتواضع ، وبينت أن الأمة فى حاجة إلى عمل فقهى جماعى ، يقوم به علماء الأمة ، من مختلف المذاهب الفقهية ، ومن شتى التخصصات العلمية ، عمل تصاغ على أسسه قواعد نهضتنا ، ويضىء لأمتنا الطريق فى حركتها المستقبلية، ويُقدم للعالم من جديد النموذج الذى ارتضاه الله تعالى للناس كافة » .

[كيف نفكر استراتيجيًا - لواء ا . ح . د . فوزى محمد طايل . طبعة أولى 1997 . مطبعة دار الوفاء ، المنصورة] .

أهداف واضحة ، تنفذ خلال مدة زمنية محددة ، وعلى مراحل متدرجة ، باستخدام الإمكانات المتاحة للدول المكونة للسوق .

هذا ، وواجب علينا أن نعى منذ البداية أن وصف « الإسلامية » الذى يضاف « للسوق الأوربية المشتركة » التى ظهرت منذ أوائل خمسينيات القرن العشرين الميلادى ، ووضعت موضع التنفيذ التدريجى بموجب اتفاقية «روما » عام 1957 م ، بين ست دول من أوربا الغربية ، بلغوا الآن ، اثنتى عشرة دولة ، وصار يطلق عليهم « المجموعة الأوربية » EC ، وتوشك هذه المجموعة أن تحقق فيما بينها أعلى درجات التكامل بحلول عام 1993 ، كما أنها تسعى إلى التوسع لتصل إلى أربع وعشرين دولة بمطلع القرن الميلادى القادم .

ووجه التميز الذى أتحدث عنه يرجع إلى أن « **السوق الإسلامية المشتركة** » تقوم على تطبيق «الاقتصاد الإسلامى» بقيمه التى « تذر الربا » وتُعلى « التكافل »، و «التعاون » ، وتنبذ «الاحتكار » ، و « الاستغلال » ، و « طغيان رأس المال » ، وتعتمد « التنمية المشتركة » مدخلاً يخالف مدخل « تحرير التجارة » الذى تعتمده السوق الأوربية المشتركة .

وصدق الله تعالى إذ يقول : ﴿ **لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا** .. ﴾ .

[المائدة : 48]

ويقول سبحانه أيضًا : ﴿... **وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾ .

[المائدة : 50] .

السوق الإسلامية المشتركة واجب وضرورة[1]

تعد السوق الإسلامية المشتركة بالمفهوم الذى اتضح أمامنا الآن ، طريقًا

---

(1) السوق الإسلامية المشتركة فريضة شرعية وضرورة حياتية .

* راجع مقدمة الكتاب .

* راجع مجلة الاقتصاد الإسلامى ،العدد 205 ، السنة 17 إبريل 1998صـ53 وما بعدها ، المقالة بعنوان : « السوق الإسلامية المشتركة ضرورة لنهضة الأمة الإسلامية » قالها : رئيس منتدى العمل الدولى I . B . F فى اسطنبول عاصمة الاقتصاد التركى .

رشيدًا لاستعادة « وحدة الأمة » فمدخل السوق هو المدخل الذى يربط «المصلحة الاقتصادية » بمصلحة « حفظ الدين » ، وهما مقصدان من مقاصد الشرع ، فهما واجبان ، وما يؤدى إليهما واجب ، فإذا ما علمنا أن « وحدة الأمة » قيمة إسلامية عليا ، وهى واجب أيضًا بنصوص القرآن الكريم التى تنهى عن التفرق والتنازع ، فإن ما يؤدى إلى وحدة المسلمين واجب . . . فالسوق الإسلامية المشتركة إذا واجب من اتجاهين ، والتخلف عن إقامتها خطأ تأثم الأمة لاستمراره ، ويتحمل أولو الأمر حكام ، وعلماء ، ورجال اقتصاد القدر الأكبر من هذا الإثم . . وعلى كل منهم فى موقعه فرض عين لإقامة هذا الواجب .

من ناحية ثانية فإن الظروف الحالية التى صار إليها كوكبنا الأرضى بعد انتهاء «الحرب الباردة » وتسابق الأمم غير المسلمة لوضع يدها على الموارد الاقتصادية للمسلمين وتسخيرها فيما يخالف مصالحنا ، فتصبح كثرة كغثاء السيل أو هشيمًا تذروه الرياح ، وحتى يتبين للقارىء الكريم حقيقة ما نحن مقدمون عليه ، فقد يكون من المفيد تحديد معالم ما يسمونه « بالنظام العالمى الجديد » ، ومعرفة مكاننا الحقيقى الذى يريدون أن يضعونا فيه :

1 - توشك « الحرب التجارية العظمى » أن تبدأ بين كيانات وتجمعات اقتصادية دولية عملاقة هى بالتحديد : « المجموعة الاقتصادية الأوربية » وهى ما يطلق عليها اختصارًا « المجموعة الأوربية » وهى كما ذكرنا حالاً تتحكم فى أربعين بالمائة 40% من التجارة العالمية ، و« تجمع أمريكا الشمالية » الذى يضم الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، والمكسيك ، وهى دول يبلغ تعداد سكانها 355 مليون نسمة ، ويعادل انتاجها السنوى 1,1 قدر انتاج المجموعة الأوربية ، أما العملاق الاقتصادى الثالث ؛ الذى يدخل طرفًا فى هذه الحرب فهو « اليابان » التى قد تجد مع « الصين» - رغم ما بينهما من تناقضات - أن المصلحة تقضى تكاتفهما فى جبهة تجارية تضم قرابة 1300 مليون نسمة ، وتحظى سلعهما بقبول عالمى كبير ، يؤهلهما للبقاء على مسرح الصراع التجارى .

وبقاء الأقطار الإسلامية فرادى - كما هى الآن - لن يمكنها من مواجهة أعاصير هذه الحرب التى لا هداوة فيها ، فالمسلمون معرضون لأن تُسلب منهم ثرواتهم أو أن يقتسمها عمالقة « الحرب التجارية العظمى » ، وهذا أمر بدت

إرهاصاته واضحة كل الوضوح ، على الأقل منذ أطلت أزمة الخليج المشئومة فى مطلع أغسطس 1990 م .

2 - احتكار الكيانات الاقتصادية العملاقة « للتقنية الحديثة » ، وحرصها على اتساع « الفجوة التقنية » بينهم وبين ما يطلقون عليه « دول العالم الثالث » ، - الذى تقع فيه أقطار الأمة الإسلامية - سوف يمكن لغير المسلمين من « السيطرة على البيئة » ، بمعنى السيطرة على كل الموارد الاقتصادية ، بما فى ذلك امتلاك « التقنية » اللازمة والضرورية « لحماية البيئة » .

3 - تحاول « الولايات المتحدة الأمريكية » بإمكاناتها الهائلة فى الوقت الحالى سبق غيرها من الكيانات الدولية العملاقة ، وتحقيق ما يطلقون عليه « مركزية التحكم فى الاقتصاد العالمى » سواء باستخدام الأجهزة التابعة « للأمم المتحدة » والتى أصبحت « الولايات المتحدة الأمريكية » تسيطر عليها « كصندوق النقد الدولى » و « البنك الدولى للإنشاء والتعمير » ، و« منظمات الأمم المتحدة الأخرى المانحة للمعونة » ، أو باستخدام السيطرة المباشرة من خلال التواجد العسكرى ، أو بتطويع « الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية » المعروفة باسم « الجات »[1] ، GATT، وذلك من خلال حصر تيار التجارة ليصبح فى اتجاه واحد ، فتتجه الخامات الرخيصة من الجنوب إلى الشمال ، وتتجه السلع المصنعة ونصف المصنعة غالية التكاليف من الشمال للجنوب ، هذا فضلاً عن استخدام « الجات » فى العمل « كمحكمة دولية اقتصادية » تمنع بلادنا الإسلامية من حماية منتجاتها من المنافسة غير المتكافئة ، بل واستخدام أحكام اتفاقية « الجات هذه » لمنع قيام السوق الإسلامية المشتركة ذاتها .

4 - يتوقع المفكرون الاستراتيجيون ، بل يقررون ، أنه باختفاء الصراع

(1) الجات : GATT تسمى مختصرة لـ « الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية » ، وهى إحدى آليات «النظام العالمى الجديد » * وُقعت هذه الاتفاقية عام 1947 م . وكان ذلك بهدف تحرير التجارة العالمية ، من خلال جولات تفاوض تحت علم الأمم المتحدة U . N وسُميت بجولة « أورغواى » Uruguoy (عاصمة بنما) ، وانجبت هذه الاتفاقية ما سُمى « بمنظمة التجارة العالمية » (W . C . O) ، فقد أعلن مؤتمر (مراكش) بالمغرب الذى انتهى فى 15 / 4 / 1994 عن قيامها اعتبارًا من 1 / 1 / 1995 من أجل الإشراف على سير التجارة العالمية ، وفض المنازعات التجارية بين دول العالم . . وكان هذا هو الهدف النهائى لاتفاقية (الجات) GATT . .

[كيف نفكر استراتيجيًا . لواء ا . ح . د . فوزى محمد طايل . صـ 373] .

«الأيديولوجى» بين «الليبرالية الغربية»[1] (الديمقراطية الغربية)، وبين «الشيوعية»، فإن صراع القرن الحادى والعشرين، والذى بدأ فعلاً فى عقد

(1) الليبرالية الغربية - والإسلام . الليبرالية بمفهومها العام معناها (مذهب الأحرار) أو التحررية ، وهى وسط بين الرجعية (Conservatism) وبين الراديكالية (Radicalism) أما إذا أضيفت كلمة الغربية بمعنى التحرر الغربى فهو يعنى مفهومًا آخر . وهو الذى نراه . . .ونعيشه فى واقع الأحداث بأن التحررية أو الحرية معناها الانفلات من الضوابط السلوكية والأخلاقية ؛ وهذا هو مفهوم الغرب للحرية .

* اليهودية والصهيونية والماسونية والصليبية ، وكل هذه القوى تريد التخلص من الإسلام .

* الدليل على ذلك : **أولاً** : هناك تقريران صدرا فى واشنطن خلال الأيام القليلة الماضية (نوفمبر 1999) **هذا التقرير الأول** : عن الكونجرس الأمريكى يتحدث عن مستقبل الولايات المتحدة فى (قيادة العالم) خلال القرن الحادى والعشرين ، وهو يقدم نظرة عميقة للدور الأمريكى والمخاطر التى يتعرض لها ، والتحديات التى سيواجهها - النظام العالمى الجديد - بداية الألفية الثالثة .

* وأهم ما فى هذا التقرير : أن المخاطر والتحديات التى ستواجهها أمريكا فى الشرق الأوسط وفى العالم الإسلامى : هى باختصار كما يذكرها التقرير [الصراعات الدينية والعرقية التى يحفل بها هذا العالم الإسلامى والعربى واستمرار صعود « الأصولية الإسلامية » .

* **أما التقرير الثانى** : فصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية فى توقيت قريب جدًا ، من تقرير الكونجرس الأمريكى ، فقد جاء استكمالاً (لتقرير الحريات الدينية) الذى أصدرته الوزارة ذاتها .

* والمهم فى التقرير أن الخارجية الأمريكية ترى أن مخاطر تهديد السلام العالمى والأمريكى يكمن فى صعود التطرف الدينى والإرهاب المسلح . . . وهو إرهاب لابد أن يكون(عربيًا وإسلاميًا) وحدد التقرير أسماء 28 منظمة فى العالم متهمة بممارسة الإرهاب بينها 15 منظمة إسلامية . والذى يؤكد أن الحرية الغربية معناها التخلص من الإسلام والمسلمين . **هذا الدليل الثانى** : أ - فقد جاء حديث على لسان اثنين من أهم صناع السياسة الأمريكية وهما [صموئيل بيرجر (مستشار الأمن القومى الأمريكى) وسفير أمريكا الجديد فى إسرائيل « مارتن انديك » تحدث الأول قبل أسابيع قليلة أمام « منبر السياسات الإسرائيلية فى واشنطن عن الشرق الأوسط فى التصور الأمريكى ، محددًا ذلك بنقطتين **الأولى** : محور الأمن والتفوق الإسرائيلى .

النقطة الثانية : النفط ، حيث يحتوى الشرق الأوسط كما قال « بيرجر » على ثلثى احتياطى النفط فى العالم .

ب : وجاء حديث « مارتن انديك » فى المؤتمر السنوى لمعهد الشرق الأوسط فى واشنطن ، فركز على نقطة مهمة جدًا **وهى أن تغير بعض القيادات الحاكمة ، هو المدخل لعام 2000 ، ثم قال : لقد تغيرت السلطة فى إسرائيل (الحاكمة) وأربع دول عربية فى العام الحالى بينما ينتظر أن يحدث تغير مماثل وأربع دول عربية أخرى خلال عام 2000 .**

*** الأمر الذى يفرض على صنَّاع السياسة الأمريكية ، اغتنام فرصة وجود القيادات الحالية لحل الصراعات وتحقيق التسويات والعمل على تدعيم فاعلية الدور الأمريكى فى عملية التغير . حتى لا تفلت !!**

[راجع بشىء من التفصيل جريدة الأهرام يوم 10 نوفمبر 1999 صـ 11 باب قضايا وآراء مقالة . صلاح الدين حافظ . بعنون « عاصفة رعدية . . . من نيويورك إلى القاهرة] .

*** هذه هى الليبرالية الغربية . . . والإسلام .

التسعينات من القرن العشرين ، سوف يكون بين « الليبرالية الغربية » والإسلام ، وأنه سوف يتخذ عدة أبعاد وعدة أشكال .

منها : **التحكم فى الغذاء** ، ومنها **إعطاء معونات عاجلة** ، **مصحوبة بالتحويل إلى النصرانية طوعًا أو كرهًا** ، **لمن يتعرضون لكوارث من المسلمين** كما يحدث فى « بورما » ، و« الفلبين » ، و« والبوسنة والهرسك » ، و «الصومال» ، و«أرتيريا»، بل وفى دول يكاد يكون كل سكانها من المسلمين ، مثل الدول الإفريقية الإسلامية، ومنها **التحكم فى مصادر المياه**[1] ، ومنها **استخدام فكرة « التحكم فى التسليح »** ARMS CONTROL لإثارة الحروب المحلية والإقليمية كى يقتتل المسلمون[2] . . . إلخ ، هذا فضلاً عن العداء المعلن بين الاقتصاد الرأسمالى (الربوى) وبين الاقتصاد الإسلامى .

5 - لقد علا اليهود وأفسدوا فى الأرض ، ومن المتوقع خلال المرحلة القادمة أن تتركز جهودهم على محاولة الهيمنة الاقتصادية على الدول الإسلامية ، فى إطار ما يسمى بعملية « تطبيع العلاقات » ، وبسبب ما لديهم من تفوق « تكنولوجى » وعلمى ، وتقدم فى مجال الإدارة ، وهم لا يخفون هدفهم هذا بل يعلنونه فى كل مناسبة .

---

(1) **التحكم فى مصادر المياه** : مبادئ هلسنكى حول استخدامات مياه الأنهار الدولية ، الآثار والنتائج المتوقعة :
بعد أن تم عرض أهم الأبعاد المتعلقة بالأمن المائى ، لابد أن نلقى نظرة على أهم الآثار المترتبة على أزمة المياه فى الشرق الأوسط ، نجد أن هناك :
أولاً : آثار سياسية .
ثانيًا : آثار اقتصادية .
1 - من المتوقع - بالنسبة لأزمة المياه القادمة - أن يصبح الماء سلعة تباع وتشترى مثل النفط تمامًا . خاصة أن هذا المتوقع له سابقة تؤيده شراء إسرائيل حوالى 250 مليون متر مكعب من المياه سنويًا من تركيا .
2 - أن تتزايد الأزمة الغذائية حدة ، وخاصة فى بلدان العالم النامى التى لا تملك القدرة الشرائية للاستيراد
« خطورة الأزمة » . . . إن 15 دولة تتنافس الآن على الموارد المتناقصة لأنهار الفرات والاردن والنيل التى تتحكم فى كل منها دولة غير عربيةهى تركيا وإسرائيل وإثيوبيا على التوالى .
[حرب المياه فى الصراع العربى الإسرائيلى - نبيل فارس - صـ66 ، صـ74 ، صـ75] دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع عام 1993.

(2) كى يقتتل المسلمون كما حدث * بين إيران والعراق ، * كما حدث بين العراق والكويت ، * كما حدث بين مصر واليمن ، * كما حدث بين الأردن والمنظمة الفلسطينية . . . إلخ .

ولئن كانت « السوق الإسلامية المشتركة » ضرورة حتمية بسبب المتغيرات الدولية التى أوردنا طرفًا منها ، فإن هذه السوق هى الخيار الوحيد لاستغلال الطاقات المعطلة فى رأس المال الموجود بالبنوك الربوية فى أوربا وأمريكا تحت أيدى اليهود ، وفى المواد الأولية التى تتجه معظمها بأرخص الأسعار إلى الشمال لتعود إلينا مصنعة بأثمان باهظة ، وفى اليد العاملة التى إما أن تهاجر إلى بلاد الشمال كى تدعم قدراتهم ، وإما تبقى مكونة مشكلة اجتماعية خطيرة فى بلادنا بسبب عدم تشغيل نسبة كبيرة منها .

« والسوق الإسلامية المشتركة » هى الوسيلة الأمثل لزيادة كم المشروعات الاقتصادية القائمة وللحد من الآثار السيئة التى تسببها إقامة الشركات الأجنبية العملاقة لأفرعها فى بلادنا .

وهى الوسيلة المناسبة لتوسيع السوق أمام المنتجات الإسلامية ، ولإنشاء التجارة ، TRADE CREATION بين الأقطار الإسلامية ، شريطة الحذر من نشوء « آثار تحويلية[1] » .

TRADE DIVERSION EFFECT

ولما كانت السوق الإسلامية المشتركة هى وسيلة مناسبة للسيطرة على الثروات الإسلامية فإنها ستزيد من القدرة التفاوضية للمجموعة الإسلامية فى مقابل غيرها من التكتلات الاقتصادية ، فتصبح المعاملات التجارية الدولية أكثر عدلاً .

ولا يخفى أن « السوق الإسلامية المشتركة » هى الوسيلة الأكثر قدرة على الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحسن تقسيم العمل واستغلال التخصص والميزة النسبية فى الإنتاج ، كما أنها الإطار المناسب لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجالى توفير الغذاء وتصنيع السلاح ، فضلاً عن أن ممارسة العمليات الاقتصادية فى مجال الصناعة والزراعة وغيرهما سوف يؤدى إلى بناء وتطوير «التنمية الإسلامية » ، وبتحقيق هذه الأمور نتخلص من التبعية والضغوط الخارجية المتزايدة، ويصبح تعاملنا مع الكيانات الخارجية الأخرى على قدم المساواة .

---

(1) يقصد بالآثار التحويلية : قيام دولة بالسوق باستيراد سلع من دول أجنبية ، وإعادة بيعها للدول الأعضاء بالسوق ، فتصبح السوق مسخرة فى صالح تلكم الدولة الأجنبية . [المؤلف] .

لقد جربت الأقطار الإسلامية بديلين عن إقامة السوق المشتركة هما :

- الاستعاضة عن الاستيراد . IMPORT SUBSTITUTION APPROACH

وذلك من خلال محاولة تحقيق اكتفاء ذاتى بغض النظر عن تكلفة الإنتاج .

- تنمية الصادرات : EXPORT PROMOTION APPROACH

وذلك بتبنى سياسة تصدير المنتجات بغض النظر عن تغطية احتياج السوق المحلى أولاً ، وبغض النظر عن التمتع بالميزة النسبية أو القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية .

وللأسف لم يلق أى البديلين النجاح المأمول ؛ لقصور قدرة كل قطر إسلامى على حده عن تنمية إنتاجه ، وصناعة إنتاجه ، وصناعاته الوطنية بصفة خاصة ، والوصول بهذا الإنتاج إلى حجمه الأمثل OPTIMUM SCALE ، الذى يقلل من نفقات الإنتاج ويساعد على تحسين درجة الجودة ؛ ليصل بها إلى المستويات العالمية فتصبح قادرة على المنافسة . . .

وكانت النتيجة عودة هذه الأقطار إلى الاستيراد والاعتماد على الدول غير الإسلامية اعتماداً يبلغ حد التبعية الاقتصادية حتى فى مجالات حساسة كمجال الغذاء .

إن خيار إقامة « **السوق الإسلامية المشتركة** » هو البديل الأمثل الذى يحقق التكامل بين الأقطار الإسلامية وبين عوامل الإنتاج فيها (الطاقة - المواد الخام - المياه - رأس المال - العمل - التنظيم) ، فتقل تكاليف الإنتاج ، ويتم بذلك التغلب على شطر مشكلتى السوق ، وهى « مشكلة العرض » SUPPLY SIDE PROBLEM ، أى أن المشروعات المتكاملة سوف تتمكن من عرض ما تحتاجه المجتمعات الإسلامية فيستعيضون عن الاستيراد .

وإذا ما تم اتباع السياسات المالية الواعية بالإضافة لكثرة المعروض فستنشأ التجارة البينية ، ويرتفع معدل التبادل التجارى بين الدول الإسلامية ، ومن خلال هذا التبادل - الذى هو الآن فى مستوى متدنٍ للغاية - سوف يتم التحكم فى الشطر الثانى لمشكلتى السوق ، وهى مشكلة الطلب DEMAND SIDE PROBLEM ، وبذا يحدث التوازن فى السوق الإسلامية .

إن « **السوق الإسلامية المشتركة** » ليست مشروعًا اقتصاديًا خالصًا ، فمن خلالها سوف يدخل المسلمون مجال ثورة المعلومات والاتصالات ، والتطور التكنولوجى ،

فيكون لنا الإعلام[1] الإسلامى الخاص بنا الذى يحمى هويتنا الإسلامية ، وقيمنا ، ومنهاج حياتنا ، فى الوقت الذى سوف يسمح للأمة الإسلامية بالتفاعل مع غيرها

---

(1) **الإعلام الإسلامى** : لا يوجد إعلام إسلامى فى أى دولة عربية إلا ما رحم ربى ؟ ، فماذا ترتب على غياب « الإعلام الإسلامى » الذى ينادى به المؤلف .

ترتب على غياب الإعلام الإسلامى الآتى :

1 - أتيحت الفرصة لإعلام الصهيونية العالمية لأن يُزيف وعى الأمة ، ويُغيب ذاكرتها التاريخية ، ويطمس عقائدها وهويتها .

2 - فى غياب الإعلام الإسلامى : تمكن الإعلام الصهيونى المرئى والمقروء والمسموع من قلب الحقائق ، فجعل المعروف منكرًا والمنكر معروفًا ، والسنة بدعة ، والبدعة سنة .

3 - فى غياب الإعلام الإسلامى : تم اغتيال « مناهج التاريخ الإسلامى » والدين ، واللغة العربية مع حشو أدمغة الطلاب بعلوم نظرية لا يُبنى عليها عمل ، والأمة لا تعترض على ذلك .

4 - فى غياب الإعلام الإسلامى : تمكن الإعلام الصهيونى عن طريق الدِّش ، والفيديو ، والتلفاز والمجلة والجريدة من إشاعة الفاحشة ، والمخدرات والمنكرات إضافة إلى السينما والمسرح .

5 - **فى غياب الإعلام الإسلامى : تباع الأمة بموسساتها الاقتصادية ، والإعلامية والتعليمية ، ولا معترض !! وذلك بسبب فقدان الوعى .**

6 - بسبب غياب الإعلام الإسلامى

* نسيت الأمة شكل المسجد الأقصى ، وفهموا أن مسجد قبة الصخرة هو المسجد الأقصى كما نسيت الأمة بأن القدس . . . إسلامية وتحريرها فريضة .

* نسيت الأمة أن القوقاز أو الشيشان أو البوسنة والهرسك أرض إسلامية .

* نسيت الأمة أن كشمير أرض إسلامية ، وأن الروس مغتصبون للقوقاز ، والهندوس ، والدول الاستعمارية تغتال أرض الإسلام وديار الإسلام وثروات المسلمين .

7 - بسبب غياب الإعلام الإسلامى : لا تدرك الأمة أن الأمر يوسّد إلى غير أهله ، وأن الذئاب هى التى ترعى الغنم ، دون أن تدرك خطورة الأمر ؛ فى ظل النظام العالمى الجديد ، والعولمة المهيمنة على الأرض.

8 - بسبب غياب الإعلام الإسلامى : استطاع الإعلام الغربى - الصهيونى - أن يبُول فى أدمغة قطاع ضخم من أبناء هذه الأمة دون أدنى اعتراض . ** ما أحوجنا إلى الإعلام الإسلامى .

* الذى يلتزم بأمانة الكلمة . . أمسك عليك هذا ويُقصد به اللسان .

* الذى يُعرِّف بأن الأمة الإسلامية هى الأمة العدل .

* الذى يوضح للبشرية بأن الأمة الإسلامية هى التى حَمّلها الله سبحانه الأمانة - أمانة العدل الربانى - فى حياة الإنسان .

* الذى يوقظ الأمة من نومها لتتصدى لمؤامرات شياطين الإنس - اليهود / الصهيونية / الصليبية .

* الذى يُفهم الأمة بأن القوى الاستعمارية - الصهيونية - لا تريد الخير لبنى الإنسان قال تعالى : ﴿ **إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ** ﴾ [آل عمران / 120] .

*** فما أحوجنا إلى **الإعلام الإسلامى** الذى ينادى به المؤلف كإعداد لبناء هذه الأمة ولإظهار قيمة **«السوق الإسلامية المشتركة »** .

من موقع المؤثر فى الآخرين ، لا التابع المتأثر بالثقافات والحضارات الأخرى .

إن قيام السوق المشتركة بين أقطار الأمة الإسلامية صار « حتمية شرعية » ؛ لإخراج الأمة مما هى فيه من غمة ، ولاستعادة وحدتها ، ولامتلاك مقدراتها ، وتبوء مكانتها بين الأمم .

ونحن لا نطالب المسلمين بالبدء من فراغ ، فلدينا بالفعل مقومات إقامة هذه السوق ، بل إن لدينا مؤسسات إسلامية تصلح لإقامة وإدارة هذه السوق .

وليس الأمر بهذه السهولة ، فأمامنا معوقات لابد من اجتيازها ، كما أن علينا أن نمتلك بعض الآليات التى نصنعها بأيدينا ، وعلينا أن نجاهد ونصبر ، وألا نفقد الهدف كى نصل إليه .

يقول الله تعالى وهو أصدق القائلين :

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾

[آل عمران: 142] .

المبحث الثانى

[الآليات اللازمة لإقامة السوق الإسلامية المشتركة]

تحت هذا العنوان كتب فوزى محمد طايل :

« عرضنا فى المبحث السابق لحتمية قيام **السوق الإسلامية المشتركة** ، لكونها السبيل إلى تحقيق وحدة الأمة ، كى تتمكن من مواجهة المتغيرات العالمية التى يشهدها عصرنا الحاضر ، ولا غرو فتحقيق التكامل الاقتصادى الإسلامى أصبح البديل العملى المناسب كى تمتلك الأمة غذاءها ، وتبنى قدرتها « التقنية » ، ويصبح لديها من القوة المادية ما يمكنها من التعامل مع غيرها من الكيانات الدولية على أسس عادلة ، ولا شك أن إقامة مثل هذه السوق هو الخيار المناسب لتحقيق « أمن أمتنا » ؛ الذى لا يتحقق من خلال هذا الركن المادى فقط ، بل يتطلب ركنًا معنويًا ألا وهو «الإيمان».

يقول الله تبارك وتعالى :

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

[سورة النور: 55] .

والسوق الإسلامية المشتركة ليست فكرة نظرية ، أو مجرد خيال ، فمقومات قيامها متوافرة، بل إن ما يجرى على الساحة الإسلامية منه ما يعد مؤشرات طيبة تبشر بنجاحها إذا خلصت النوايا[1] ، واشتدت العزائم للتغلب على

---

(1) **إذا خلصت النوايا** : يعنى - المؤلف رحمه الله - نوايا الملوك والرؤساء والأمراء ، أن يجتمعوا على كلمة سواء بينهم، من أجل رفعة دينهم، فالسوق الإسلامية المشتركة ليست معضلة، وليست فكرة نظرية يصعب تطبيقها ، أو مجرد خيال يحلم به كل رئيس أو ملك أو أمير على حده ، فمقومات قيام السوق متوافرة ولو على غرار «السوق العربية المشتركة» منتدى مصر الاقتصادى الدولى فى القاهرة، أكد الحضور =

المعوقات التى تعترض طريق قيامها، وأخذ المسلمون بالأسباب المادية لبناء آلياتها وتوكلوا على الله.

مقومات السوق الإسلامية المشتركة :

1 - لعل أهم وأقوى الدعائم « وحدة العقيدة » ، و « وحدة المنهاج » ، و «وحدة منظومة القيم »[1] فى هذه الأمة ، وهى أمور مهما ران عليها من صدأ طوال ما يقرب من قرنين من الزمان ، فإن الصدأ لن يلبث أن يزول أمام العزائم الصادقة وإرادة التغيير ؛ ليستبين الجوهر النقى، الذى صقلته وحدة الحضارة والتاريخ على مدى أربعة عشر قرنًا من الزمان ، ولن يضل قومنا ما إن أخذوا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

2 - إن أمتنا الإسلامية تمثل « وحدة جغرافية » متصلة أو تكاد ، تمتد من «جاكارتا » فى أقصى الشرق ، حتى « داكار » فى أقصى الغرب ، ومن « حوض بحر قزوين » ، و « حوض البحر الأسود » حتى « حوض المحيط الهندى » ، يُسِّر لها كل أنواع الإتصال البرى والبحرى والجوى ، وجعل لها إطلالات على كل محيطات الدنيا ، ومعظم بحار الأرض ومضايقها البحرية ، وتتوافر الأمطار الغزيرة

= الذين حضروا ، وكان عددهم 1200 اقتصادى ومسئول عربى وأجنبى إمكانية فتح مشروعات واستثمارات بمئات المليارات من الدولارات .

* وكشفت الجلسات عن أن العرب قد عقدوا العزم - أى خلصت النوايا - على الاندماج فى الاقتصاد العالمى ، سواء كان الطريق ثنائيًا . . . أم عربيًا . . . أم إقليميًا بعد ما تأكد الجميع أن الوقت ليس فى صالحهم . [الأهرام العربى - العدد 131 - السنة الثالثة - 25 سبتمبر 1999 صـ 36 .

(1) **منظومة القيم** : القيم : قِيَمْ : جمع « قيمة » أى الأمر المعتدل ، فى الوضع الأمثل ، كقوله تعالى : ﴿.....وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة / 5] .

والقيم الإسلامية : تتناسق وتترابط وتتماسك ، كما لو كان ينتظمها بناء هرمى متجانس ، لا عوج فيه ، لذا فإن التعبير عن القيم بأنها منظومة يحتوى على قدر كبير من الدقة فى التعبير عن حقيقة العلاقة بينها .

والقيم الإسلامية : هى الدين نفسه ، فهى الجامع للعقيدة والشريعة ، والأخلاق وللعبادات والمعاملات ، ولمنهاج الحياة والمبادئ العامة للشريعة ، وهى العُمُد التى يقام عليها المجتمع الإسلامى ، وهى ثابتة ثبات مصادرها .

منظومة القيم الإسلامية : هى ثلاثة أنواع * القيم العليا * والقيم الحاجية (التكميلية) * والقيم التحسينية (الفضائل الخلقية) . وأهمها القيم العليا وهى [العلم - الإيمان - العمل - تكريم الله لبنى آدم - وحدة الأمة - العدل - الشورى] .

[كيف نفكر استراتيجيًا - لواء فوزى محمد طايل صـ 31] .

بمعظم بلدانها ، ويمـر بأراضيها عدد مـن أكبر وأهم الأنهار فضـلاً عـن ما بها من مياه جوفـية ، وحباها الله بمناخ متنوع ، هو فى غالبه مـعتدل ، وبها آلاف الملايين من الأفدنة القابلة للزراعة ، فضلاً عن المسـاحات الشاسعة المغطاة بالمراعى والغابات (بها 80% من الإنتـاج العالمى للمطاط) ، فـإذا أضفنا إلى ذلك الثـروة الحيـوانية والسـمكيــة الهـائلة ، وكنوز الأرض من المعـادن بدءًا من النـفط (قـرابـة ثلثى الاحتياطى المؤكد فى العالم) وحتى اليورانيوم ، مرورًا بالحديد والنحاس والألمونيوم والذهب . . . إلخ، لعلمنا أن الله تعالى قـد حبا هذه الأمة بالخير الكثـير ، وجعل بين أيديهـا من الأسباب الماديـة لامتلاك القـوة ، ما لا يتـوفر لدى غـيرها من أمم الأرض .

3 - لا تنقص الأمة الإسلامـية - بفضل الله - أى عنصر مـن عناصر الإنتاج ، فلدى بعض أقطارها المال ، ولدى البـعض الآخر الأيدى العاملة ـ(مع وجـود قدر معـقول من العلماء والفنيـين والعمال المهـرة) ، ولديها المواد الخام على تنوعـها ، ومصادر الطـاقة التقليدية وغـير التقليدية ، وتوجـد بمعظم بلدانها « بنية أسـاسية » (طرق- وسائل اتصـال . . . إلخ) بقدر معـقول ، بل وبقدر زائد عن الحـاجة فى بعض البلدان ، بل إن هناك من المشروعـات العملاقة القائمة بالـفعل ما يمكن البناء عليه وتوسيع وتنويع نشاطاته ، وفى بلاد الإسلام عدد لا بأس به من رجال الأعمال « المنظمين » الناجحين المنتـشرين فى كل بلاد العالم . هذه الأمور جميعـها تيسر - إن أُحسن تنظيمها واستغلالها - تحقيق مصالح مادية مشتركة ، أو متوازية لكل البلاد الإسلامية ، وتساعـد على التوسع فى المشروعات القائمة بالفعل ، كـما أنها تساعد على « إنشاء التجارة » ، وتوسيع التجارة البيـئية (أى بين الدول الإسلامية وبعضها البعض)، لاتساع السوق التى ندعو إلى إقامتها، (يوجد ببلاد المسلمين وغيرها أكثر من 1300 مليون مسلم - حوالى 25 ٪ من سكان العالم بنسبة زيادة سنوية 2,7 ٪) وهذه الأمور تحقق بدورها واحدًا من أهم متطلبات السوق وهو التوازن بين « العرض والطلب » .

4 - تدخل البلدان الإسلامية كلها-بدرجات متفاوتة-فى إطار ما يسمى «بالبلدان النامية» ، فـلا خشية من احتمال قـيام أى منها باستغلال التكامـل الاقتصادى، من أجل تحقيق هيـمنة سياسية شـبيهة بتلك التى مارسـتها الدول « الإمبرياليـة » الغربية على بلادنا لأكثر من مائة عام ، يضـاف إلى هذا وجود قدر مناسب من التشابه فى الأذواق وفى أنماط الاسـتهلاك بـسبب تقـارب العادات ، والتـقاليـد ، والثقـافة ،

والمشكلات ، الأمر الذى يجعلنا نتوقع زيادة الإقبال على طلب السلع والخدمات الإسلامية ، بمعنى زيادة « الطلب » وتنشيط التجارة فيزداد الإنتاج وتعتدل الأسعار .

5 – لعل من أكثر المقومات أهمية وجود صحوة ووعى إسلاميين – لا يمكن إنكارهما – وهما بفضل الله تعالى فى تزايد ونمو ، **ومن جهة أخرى فإن الكتابات والتأليف حول المنهاج الإسلامى بوجه عام ، وهو الشق الاقتصادى منه بوجه خاص قد بلورت الكثير من المفاهيم ، ووضعت من القواعد ما يصلح للتعامل**[1] **مع المشكلات المعاصرة** ، ومنذ عقد المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامى بمكة المكرمة عام 1396 هـ (1976 م) عقدت الندوات والمؤتمرات الكثيرة ، التى كان منها ما عالج فكرة السوق الإسلامية المشتركة معالجة أخرجتها من مجرد الفكرة النظرية إلى التأصيل العلمى ، والبحوث الميدانية .

6 – إن بين أيدينا إطارًا إسلاميًا ، وواقعًا ملموسًا ، من شأنه – إن خلصت النوايا ، واشتدت العزائم – أن يصل بنا إلى تطبيق فكرة **« السوق الإسلامية المشتركة »** ، شريطة أن يحدث بهذا الإطار (منظمة المؤتمر الإسلامى) بعض التعديلات الهامة التى تتناول ميثاقه وأسلوب عمله ، نعرض لها بعد قليل .

وقد يكون من المناسب أن أضع بين يدى القارئ الكريم المؤسسات الإسلامية التى أقيمت فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى .

أ– المؤسسة الإسلامية للعلوم و «التكنولوجيا» والتنمية – جدة (يوليو 1975) .

ب– البنك الإسلامى للتنمية – جدة (أكتوبر1975م) ، فضلاً عن « الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية » الموجود بالقاهرة .

جـ– اللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية – اسطنبول (يناير1977م) .

د– مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب – طرابلس (مايو 1977م) .

---

(1) مثال ذلك : اضواء على الفكر الاقتصادى الإسلامى المعاصر ، يوسف كمال محمد ، دار الوفاء 1982 ؛ الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، يوسف كمال محمد ، دار الوفاء 1986 ؛ الزكاة ، التأمين المعاصر، يوسف كمال محمد ، دار الوفاء 1988 ؛ الاصلاح والترشيد الاقتصادى فى مصر « رؤية إسلامية»، يوسف كمال محمد ، دار النشر للجامعات 1991 ؛ فقه الاقتصاد الإسلامى « النشاط الخاص» يوسف كمال محمد ، دار القلم 1985 ؛ وغيرها كثير .

هـ- المركز الإسلامى للتدريب التقنى والمهنى والبحوث - داكار (أبريل 1978م).

و- المركز الإسلامى لتنمية التجارة - مكة (يناير 1981م) .

ز- اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى (1986م) .

ح- المجلس الإسلامى للطيران المدنى .

ط- اتحاد الغرف الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع .

ى- الاتحاد الإسلامى لملاك البواخر .

7 - وأخيرًا فإن هناك « تجمعات اقتصادية إسلامية » فرعية قامت بالفعل ، ومنها ما قطع شوطًا لا بأس به ، وهى تقع بين « المقومات » التى تساعد على قيام السوق الإسلامية المشتركة وبين « المعوقات » التى تعوق قيامها . . . **والأمر يعتمد على صدق النوايا ووضوح الرؤية .**

ويمكن الإشارة إلى بعض هذه التجمعات الاقتصادية الفرعية فيما يلى :

أ- « **السوق الإسلامية المشتركة** » التى أُعلن عن قيامها عام 1964م تنفيذًا لمعاهدة التعاون الاقتصادى والدفاع المشترك ، التى وُقعت فى إطار الجامعة العربية ، ورغم أن هذا التجمع لم يلغ حتى الآن ، إلا أن قيامه على فكرة « تحرير التجارة » حال دون تحقيقه لهدفه ، فتمخض التجمع عن بعض المشروعات المشتركة ، معظمها فى قطاعات المال والائتمان والتأمين .

ب- « **مجلس التعاون الخليجى** » ، وهو قائم بين الدول النفطية فى شبه الجزيرة العربية ، ويكاد يقتصر نشاطه على التعاون فى مجال النفط وصناعاته الوسيطة ، يلقى صعوبات جمة فى سوقه الطبيعية ، وهى أوروبا ، بسبب قيام المجموعة الأوربية بفرض حواجز تعريفية (جمركية) على الصنعات « البتروكيماوية » العربية ، واعتزامها فرض ضريبة على ما تستورده من نفط من الدول الخليجية بحجة حماية البيئة !

جـ- « **اتحاد دول المغرب العربى** » الذى قام منذ عام 1989 م .

د- « **المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا** » ECWAS ويضم ست عشرة دولة (1975) .

هـ- « **اتحاد نهر مانو** » « MRU » ، ويضم سيراليون ، وغينيا ، وليبيريا (1973م). هذا والاتحادان الأخيران شكليان هامشيان .

و- « **تجمع الآسيان** » ، **ويضم أندونيسيا ، وسنغافورة ، وبروناى ، والفلبين ، وتايلاند ، وقد قام هذا التجمع عام** 1967م .

ز- « **منظمة التعاون الاقتصادى** » التى قامت منذ عام 1965م ، بين كل من تركيا ، وإيران، وباكستان ، وفى شهر مايو 1992م عقد مؤتمر قمة فى « عشق أباد » عاصمة تركمنستان ، بين دول المنظمة وخمس من الدول الإسلامية بوسط أسيا : (تركمنستان - طاجيكستان - أوزبكستان - قرغيزيا) ؛ لتوسيع النطاق الجغرافى لـ « منظمة التعاون الاقتصادى » ، والاتفاق والنقل والمواصلات ، والتجمع المذكور يضم أكثر من 200 مليون مسلم ، وتضم أراضيه إمكانات زراعية واستخراجية وثروة حيوانية جيدة ، فضلاً عن النفط والغاز الطبيعى ، وفضلاً عن الأهمية « الاستراتيجية » لهذه المجموعة فإن انضمام كل من أذربيجان ، وأفغانستان لها مستقبلاً - وهو أمر متوقع - سوف يزيد من أهمية هذا التجمع باعتباره خطوة مشجعة على طريق إقامة السوق **الإسلامية المشتركة** بمفهومها الواسع .

عقبات تعترض طريق قيام
السوق الإسلامية المشتركة

من الطبيعى أن يكون أمام أى مشروع عدد من العقبات والتحديات ، ومهما كانت صعوبتها أو تعقدها ، **فإن توفر إرادة اجتيازها ، والإصرار على ذلك ، مع الاستعانة بالله والتوكل عليه**، يؤدى بمرور الزمن إلى بلوغ الهدف ، هذا ونجد العديد من العقبات والتحديات التى تعد بمثابة عراقيل أمام قيام السوق وتطبيق فكرته ، ونقلها إلى الواقع :

1 - ضعف الوعى بشئون التكامل الاقتصادى ، وتشكك بعض الأطراف الإسلامية ، خاصة ذات الدخل القومى المرتفع ، وخشيتها ضياع ما بأيديها من ثروة لصالح الدول الأقل ثروة .

2 - التمسك بأفكار السيادة ، وفكرة الدولة بمفهومها التقليدى ، الذى لا يتناسب والمنهاج الإسلامى من ناحية ، ومن ناحية أخرى تجاوزته الأحداث

والزمن ، فعـالم اليوم أصبـح عالم تكتلات ، بل بدأت فكـرة « مجتـمع العالم » world society تظهـر فى الأفق، ولم يعـد لأفكار « السـيـادة والحدود » المهـابة القديـمة .

3 - وجود خلافات « مذهبيـة » و « أيديولوجية »، واعتناق بعض الدول لفكرة «العلمانية»[1] صراحة أو ضـمنًا ، وبالتالى فهى تسقط من حـساباتها جزءًا كـبيرًا من منهاج الإسلام، على الأقل فى مجال الاقتصاد الإسلامى .

(1) العلمانية Secularism وهذا هو تعريفها بالإنجليـزية ، وترجمتها الصحيـحة : اللادينية أو الدنيوية ، وهى دعوة إلى إقـامة الحيـاة على غير الدين ، وتـعنى فى جانبهـا السياسى بالذات اللاديـنية فى الحكم ، وهى اصطلاح لا صلة له بكلمة العلم (Science) ، والمذهب العلمى هو (Scientism).

* نشأت هذه الدعوة فى أوربا ، وعـمت أقطار العالم بتأثير الاسـتعمار والتبـشير والشيوعـية * وقد أدت ظروف كثيرة قبل الثورة الفرنسية عام 1789 م . وبعدها إلى انتشارها الواسع ، وتـبلور منهجها وأفكارها نتيجة عدة أمور :

1 - تحول رجال الدين إلى طواغيت ومحترفين سياسيين ومستبدين تحت ستار الإكليروس والرهبانية والعشاء الربانى وبيع صكوك الغفران .

2 - وقوف الكنيسة ضد العلم وهيمنتها على الفكر وتشكيلها لمحاكم التفتيش واتهام العلماء بالهرطقة .

3 - ظهور مـبدأ العقل والطبيـعة فقد أخـذ العلمانيون يدعون إلى تحـرر العقل وإخفاء صـفات الإله على الطبيعة .

4 - الثورة الفرنسية .

5 - عصر التنوير الذى مهد لإرهاصات الثورة .

* أما دخولهـا - لمصر - فقد أدخل الخـديوى إسماعيل القانـون الفرنسى عام 1883 م . وكان الخـديوى مفتونًا بالغرب ، وكان أمله أن يجعل مصر قطعة من أوربا .

* ومن دعاة العلمانية فى العالم العربى والإسلامى :

أحمد لطفى السيد - إسماعيل مظهر - قاسم أمين - عـبد العزيز فهمى - ميشيل عفلق - أنطون سعادة - سوكارنو - سـوهارتو - نهرو - مصطفى كمال أتـاتورك - جمال عبد الناصـر - أنور السادات - صاحب شعار (لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين) .

* أما معتقدات العلمانية : فى العالم الإسلامى والعربى التى انتشرت بفضل الاستعمار والتبشير فهى :

1 - الطعن فى حقيقة الإسلام والقرآن والنبوة .

2 - الزعم بأن الإسلام استنفذ أغراضه وهو عبارة عن طقوس وشعائر روحية .

3 - الزعم بأن الفقه الإسلامى مأخوذ عن القانون الرومانى .

4 - الزعم بأن الإسلام لا يتلاءم مع الحضارة ويدعوا إلى التخلف .

5 - الدعوة إلى تحرير المرأة وفق الأسلوب الغربى .

6 - تشويه الحضارة الإسلامية ، وإحياء الحضارات القديمة .

7 - تربية الأجيال تربية لا دينية .

* بدأت العلمانية فى أوربا ، وصار لها وجود سياسى مع ميلاد الثورة الفرنسية 1789 م [الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب المعاصـرة - المملكة العربيـة السعـودية - الرياض طبـعة 2عام 1989 - صـ367 : صـ 370 .

4 - سوء توزيع السكان ، فبينما نجد كثافة سكانية عالية فى بنجلاديش ، وباكستان ، ووادى النيل ، نجد شبه فراغ سكانى فى ليبيا ، وعلى جانبى البحر الأحمر ، وغرب الخليج ، ويزيد من صعوبة التغلب على هذه المشكلة وجود صعوبات إدارية وتنظيمية ، وقلة منشآت البنية الأساسية والخدمات ، خاصة وسائل الانتقال والطرق ، كى يتم انتقال السكان من مناطق التكدس إلى مناطق الفراغ السكانى .

5 - ضعف أجهزة المعلومات ، والاعتماد على الإحصائيات التى تقوم بها جهات يهمها ألا يقوم تجمع إسلامى ذو شأن .

6 - وقوع عدد كبير من الدول الإسلامية فريسة للهيمنة الغربية ، خاصة فى الشئون الاقتصادية ، بسبب ما تتلقاه منها من معونات وقروض ، لا يتصور إلا أن تكون مشروطة بشروط لصالح الجانب الذى يهمه ألا يتحقق فكرة التكامل الإسلامى، ومن هذا القبيل أيضًا وجود معظم الأموال الإسلامية بالبنوك الأجنبية ، تحت سيطرة اليهود ! وتُعرَّض هذه الأموال بين الحين والآخر لأخطار المصادرة والتجميد ، وتخفيض قيمتها ، واستهلاكها فى تبادلات تجارية ، هى من قبيل عقود الإذعان التى تحتوى على قدر كبير من الغبن للجانب الإسلامى .

7 - ضعف التجارة البينية إذ لا تتعدى 10,4٪ من إجمالى تجارة الدول الإسلامية ويرجع ذلك أساسًا لعاملين هما : تشابه النشاط الاقتصادى ، وعدم وجود مواصلات برية أو بحرية أو جوية مباشرة بين بعض هذه البلدان والبعض الآخر .

8 - ضعف القطاع الصناعى بسبب التخلف التقنى ، وهجرة العلماء والأيدى الفنية الماهرة إلى خارج الأمة الإسلامية ، وحدوث خطأ خطير فى مفهوم « نقل التكنولوجيا » ؛ إذ يتصور البعض أن قيام الشركات الأجنبية بفتح فروع لها فى بلادنا ، أو السماح بتجميع منتجاتها عندنا» « بتصريح» under licence هو بمثابة نقل لهذه « التكنولوجيا » ، والحقيقة عكس ذلك تمامًا ، فهذه الأمور تقلل فرص التقدم التقنى فى بلادنا وتؤكد التبعية الاقتصادية للغرب ، وتمكن هذه الشركات من استغلال المواد الخام والأيدى العاملة فى بلادنا ، وغزو أسواقنا لقربها منها فتوفر نفقات النقل وما إليها ، وتصبح منتجاتنا ، غير قابلة للمنافسة حتى فى أسواقنا .

9 - اعتماد الكثير من البلدان الإسلامية على الضرائب الجمركية كمورد رئيسى لخزانة الدولة ، فهى بذلك تنظر إلى فكرة التكامل الاقتصادى بعين الشك، إذ قد تتسبب الفكرة فى حرمانها من بعض مواردها المالية بسبب رفع القيود الجمركية فى

التجارة البينية ، ويدخل فى هذا الإطار ارتفاع الضرائب على المهن التجارية والصناعية لدى بعض البلدان الإسلامية ، الأمر الذى يعرقل قيام المشروعات الحالية بالتوسع عبر الحدود وإنتاج سلع قادرة على منافسة مثيلاتها الأجنبيات .

10 - استمرار معظم مصارف البلدان الإسلامية فى التعامل « بسعر الفائدة » ، أى « بالربا » الأمر الذى يوجه أكثر من 75٪ من الإيداعات المحلية إلى الإقراض عامة ، وإقراض الحكومات خاصة ، وأكثر من 80٪ من الإيداعات بالعملات الأجنبية توجه إلى بنوك أمريكا وأوربا أو تمويل عمليات الاستيراد من تلكم البلدان .

ولعل مما يبشر بالأمل ، بإذن الله ، أن معظم هذه المعوقات تجد علاجها تلقائيًا بمجرد اتخاذ الإجراءات العملية الجادة لإقامة « **السوق الإسلامية المشتركة** » ذاتها ، شريطة أن يكون هناك إيمان بالفكرة واستعداد لبعض التضحيات للحصول على الخير العميم والمصلحة المؤكدة من وراء قيام السوق .

الآليات اللازمة لإقامة سوق إسلامية مشتركة

1 - تأكيد وترسيخ وحدة منظومة القيم الإسلامية :

سواء فى مجال **القيم الإسلامية العليا**[(1)] (العلم - الإيمان - العمل - تكريم الله للإنسان - وحدة الأمة الإسلامية - العدل - الشورى) ، أو فى المجال الاقتصادى (حرية السوق المنضبطة بضوابطها الإسلامية - حماية الملكية الفردية بمفهومها الإسلامى - التكافل الاجتماعى) .

وتعد هذه الآلية هى نقطة البداية والعمود الفقرى لفكرة السوق الإسلامية المشتركة ولا غرو فأمامنا مثل « **السوق الأوربية المشتركة** » قامت ، واستمر قيامها على أساس

---

(1) قيم إسلامية عليا : لقد قسم المؤلف - رحمه الله تعالى - القيم الإسلامية إلى أقسام ثلاثة :

أولها : القيم العليا وهى سبعة : العلم ، الإيمان ، العمل ، وتكريم الله للإنسان ، ووحدة الأمة ، والعدل، والشورى .

ثانيها : القيم التكميلية وأهمها « الصدق والأمانة والوفاء بالعهد ، وإتقان العمل والنظام والنظافة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والتعاون . . . إلخ .

ثالثها : القيم التحسينية : وهى الخاصة بفضائل الأعمال الخلقية مثل « حفظ اللسان والعفو والرحمة والأخوة والتسامح والتواضع . . . إلخ » .

[كيف نفكر استراتيجيًا . لواء أ . ح . د . فوزى محمد طايل - طبعة أولى صـ 31 , 32 مركز الإعلام العربى - القاهرة 1997] .

وحدة « منظومة » القيم الديمقراطية الغربية ، ورفضت ولم تزل ترفض انضمام «تركيا » ، و « المغرب » لهذه السوق بسبب الاختلاف فى منظومة القيم ؛ لأن الخلاف واضح لا جدال فيه بين « منهاج الإسلام » من جانب وبين « الديمقراطية الغربية » من جانب آخر ، وهذا ما يدركونه تمامًا فى الغرب .

2 - بناء قاعدة تكنولوجية إسلامية :

لقد صارت التكنولوجيا فى عصرنا الحالى بمثابة قوة مستقلة من قوى المجتمع ، وبلغ تقدير الغرب لها ولأهميتها بوصفها أحد العمد الرئيسية لمجتمعاتهم ، أن أوصى مؤتمر قمة الدول الصناعية الذى عقد فى شهر يوليو 1991 باحتكارها ومنع تسربها إلى دولنا حتى يظلوا محتفظين بتفوقهم الحضارى .

إن التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية ، يعنى الاستقلالية والاكتفاء الذاتى والمنافسة التجارية على المستوى الدولى وكلها أمور لا يمكن ارتيادها مع استيراد تكنولوجيا الآخرين ، أو التقاط ما يسمح لنا بالتقاطه منها ، فلابد إذًا من بناء القاعدة التكنولوجية الإسلامية المستقلة بحيث نبدأ من حيث انتهى الآخرون ، وأجد مناسبًا أن أسهم ببعض الأفكار العامة المفيدة فى بلوغ هذا الهدف :

أ- **أسلمة العلوم** بمعنى اتباع التوجيه الإسلامى فى تعليمها وتعلمها وتطبيقها ، والمعيار لذلك هو : قيم الإسلام وأوامره ونواهيه .

ب- **الاستفادة على نطاق واسع** بالعلماء والفنيين المسلمين بالجمهوريات الإسلامية المستقلة فى وسط آسيا .

ج- **إنشاء مدن للعلماء** ، وأخرى لطلائع العلماء ـ(من طلاب المتفوقين من سن 10 سنوات فأكثر) .

د- **زيادة الاهتمام بالبحث العلمى والتطوير** ، وزيادة الإنفاق عليه ، كذا الاهتمام بالتعليم الفنى والتأهيل المهنى وتنمية المهارات فى مراحل التعليم قبل الجامعى .

3 - **بناء قاعدة للمعلومات الاقتصادية** على مستوى الأمة الإسلامية .

4 - **إنشاء رابطة للمصدرين والمستوردين الإسلاميين** تعمل فى إطار من التنسيق الكامل مع « اتحاد الغرف الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع » .

5 - **إنشاء اتحاد للقوى العاملة الإسلامية** يعمل بناء على خطة للتنسيق بين البلدان الإسلامية لتحسين ظروف وشروط حركة العمالة الإسلامية بين دولها ،

وحسن استغلال الكفاءات الإسلامية وإعطائها أولوية فى التوظف .

6 - **إنشاء نظام إعلامى[1] إسلامى موحد** يلتزم بقيم الإسلام ، ويرسخ منهاجه فى النفوس، ويسهم فى الدعوة ، ويتصدى للغزو الفكرى والثقافى ويدعم فكرة التكامل الاقتصادى الإسلامى.

7 - **التوحيد التدريجى للقوانين** الاقتصادية والمالية الإسلامية ، كخطوة فى سبيل إصدار مجموعة القوانين الإسلامية الموحدة .

8 - **إقامة مجتمعات عمرانية مشتركة** فى المناطق الفارغة من السكان ، كجانبى البحر الأحمر والصحراء الليبية والصحراء المغربية وغيرها .

9 - **تحويل الوحدة الحسابية الإسلامية** (الدينار الإسلامى) إلى عملة متداولة، وتحريرها من الارتباط بصندوق النقد الدولى ، وهذا يستلزم قيام «بنك مركزى إسلامى » كبنك للبنوك الإسلامية ، بعد أن تتحول هذه جميعها إلى

---

(1) إنشاء نظام إعلامى إسلامى موحد : [فى ندوة التحديات الإعلامية التى تواجه الأمة الإسلامية ، والتى نظمتها رابطة الجامعات الإسلامية بمدينة بور سعيد واستضافتها جامعة قناة السويس فى مارس 1998] .

* أكد الدكتور أحمد أمين عامر نائب رئيس جامعة قناة السويس ، على أن الإعلام فى مجتمعات المسلمين يجب أن يكون قائدًا لا منقادًا ، موجِّهًا لا موجَّهًا ، ولا ينبغى أن يقتصر دوره على مجرد النقل ، بل ينبغى أن تكون له رؤية وهدف ، وأن يعمل من خلال استراتيجية إسلامية واضحة .

* والدكتور جعفر عبد السلام (الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية) ، قد أكد على مسئولية الإعلام فى المجتمعات الإسلامية ، فى علاج مظاهر الخلل التى نعانى منها . وقال : لا بد أن يعمل الإعلام فى مجتمعاتنا الإسلامية على تحقيق الوحدة والتضامن بين الشعوب الإسلامية بالعمل على استعادة الهوية الإسلامية لمجتمعاتنا .

* ويؤكد الدكتور محى الدين عبد الحليم رئيس قسم الصحافة والإعلام بجامعة الأزهر ، على ضرورة وضع سياسات - استراتيجية - إعلامية ترسخ الهوية الثقافية والمعطيات الحضارية لهذه الأمة موضحًا أن السياسة التى تحكم الإعلام فى أى مجتمع تستند فى مرجعيتها إلى عقيدة هذا المجتمع ومكوناته التراثية وإنتاجه الفكرى .

* ويقول الدكتور عبد الصمد دسوقى مدير إذاعة القرآن الكريم : لا ينبغى أن نعلق أخطاءنا على شماعة الغزو الفكرى والثقافى الذى يجتاح العالم الإسلامى . . . فنحن الذين نقدم أنفسنا فريسة لهذا الغزو ونقدم ملايين الدولارات لشراء مواد إعلامية تطمس هويتنا وتجعلنا ندور فى حلقة مفرغة ، وتؤكد تبعيتنا للغرب !!

[مجلة الاقتصاد السياسى - السنة 17 ذو القعدة 1418 هـ مارس 1998ص 36 - 41] .

* من أجل هذا طالب المؤلف أن تسعى الدول العربية والإسلامية وأن تتحد لتكون « إعلاما إسلاميا » يقى الشباب المسلم من شعارات العولمة والكوكبة التى انتشرت فى عالمنا العربى والإسلامى ، والهدف منها القضاء على الهوية والذاتية الثقافية لأبناء العالم الإسلامى .

المعاملات الإسلامية المبرأة من الربا .

10- **تشجيع مشروعات المشاركة الإسلامية** الدولية وتوسيع نطاق الموجود منها ، والخروج بهذه المشروعات من نطاق القطاع المالى والقطاع السياحى ؛ لدخول مجال الصناعة والزراعة والنقل وتصنيع الاحتياجات الدفاعية للأمة .

11 - **إقامة سوق لرأس المال الإسلامى** للحد من هجرة رءوس الأموال الإسلامية للخارج ، وحسن توظيفها وتداولها .

التدرج هو السبيل لإقامة السوق الإسلامية المشتركة

إن الأسلوب العملى السليم - فى تقديرى - لإقامة التكامل الاقتصادى الإسلامى يجب أن يكون باتباع استراتيجية متدرجة ، تحدد فيها الأهداف المطلوب تحقيقها خلال مراحل متدرجة متصاعدة ، دون إبطاء مثبط للهمم ، أو تعجل يحدث انتكاسة ، وهذا هو الأسلوب الإسلامى فى التشريع .

كما يجب علينا أن ننبه إلى أن الانبهار بتجارب الآخرين ومحاولة تقليدها أمر ضار غير نافع؛ لأن ما يصلح لأمة لا يصلح لأمة أخرى ، وصدق الله تعالى إذ يقول :

﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾[المائدة : 48] .

لذا فقد لا يكون من المناسب أن نبدأ بإنشاء « **منطقة إسلامية للتجارة الحرة** » ؛ لأن هذا الأمر تكتنفه الكثير من الصعوبات ، وتحتاج إلى مفاوضات طويلة ، وضبط للسياسات ، وهى أمور قد تقابل بالكثير من العوائق والتدخلات الخارجية المؤثرة ، كما أن إنشاء مثل هذه المنطقة مع ما نحن فيه من **تخلف صناعى سوف** يؤدى غالبًا إلى « تحويل التجارة » trade deflection فيتعرض التكامل للفشل .

وما ينطبق على « المنطقة الحرة » ينطبق على صورة « الاتحاد الجمركى » ؛ لذا فإن المناسب لظروف أمتنا هو الدخول مباشرة فى مجال « إنشاء المشروعات المشتركة» وتوسيع مجالاتها ، والتوسع الجغرافى لفروعها ولنشاطاتها مع حسن توزيعها وتوزيع عوائدها بالعدل ، وقد يكون من الضرورى أحيانًا - تغليبًا للعدل - أن تقام بعض الصناعات فى بلد إسلامى دون أخر ، مراعاة للميزة النسبية ، وتقليلاً لنفقات الإنتاج ، الأمر الذى يقتضى تعويض بعض البلدان الإسلامية ذات الإمكانات الأقل

(مثل تشاد ، وجيبوتى ، والنيجر ، وموريتانيا . . . مثلاً) وذلك من خلال إنشاء « **صندوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية** » يمول بجزء من عائدات المشروعات المشار إليها ، وبجزء من عائدات الصناعات الاستخراجية كالنفط وباقى المعادن كالذهب والنحاس والألومنيوم والحديد . . . إلخ . وعلى « **البنك الإسلامى للتنمية**» تقع أيضًا مسئولية تمويل مشروعات التنمية فى هذه البلدان كأسبقية أولى .

إن الأولوية الملحة فى المشروعات المشتركة يجب أن تكون فى « مجال الزراعة » ؛ لأن الاكتفاء الذاتى من الغذاء ليس ضرورة للتنمية والتكامل الاقتصادى فحسب ، بل إن بدونه يتعرض الأمن الإسلامى (القيم - ومنهاج حياة المسلمين - وقراراتهم - وأراضيهم) للمخاطر والتهديدات . على أنه من المهم أن نحدث التوازن بين مشروعات الزراعة ، ومشروعات الصناعة من جهة ، وبين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى ، وبين تحقيق قدر مناسب من الاكتفاء الذاتى ، واستمرار التبادل التجارى على المستوى الدولى من جهة ثالثة بالتوسع فى المشروعات المشتركة سوف تحدث حركة تلقائية لرءوس الأموال ، والأيدى العاملة ، والخدمات ، والخامات ، وسوف يتوازن تيار التجارة بين الأقطار الإسلامية من جهة ، وبينها وبين العالم الخارجى من جهة أخرى ، ولا غرو فهذه سنة إلهية دلنا عليها رسول الله ﷺ عندما امتنع عن التسعير فى حديثه المشهور[1] ، وعندما نهى عن التدخل فى الصفقات التجارية باحتكار[2] ، أو بتلقى الركبان ، أو ببيع الحاضر للباد[3] .

من ناحية أخرى فإن الحواجز الجمركية والحدود المصطنعة سوف تسقط تلقائيًا إذا ما نجحنا فى بلوغ هذه الأهداف لنرى فى النهاية مشروعات اقتصادية عملاقة قادرة على إنتاج السلع الإسلامية والمنافسة فى الأسواق العالمية .

---

(1) قال ﷺ : « **إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، وإنى لأرجو أن ألقى الله وليس لأحد منكم يطالبنى بمظلمة فى دم ولا مال** » رواه الترمذى ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارمى ، مشكاة المصابيح 2894 .

(2) قال ﷺ « **من احتكر فهو خاطئ** » رواه مسلم .

قال ﷺ : « **الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون** » رواه ابن ماجه والدارمى (وسنده ضعيف) .

(3) عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « **لا تلقّوا الركبان ، ولا يبع بعضكم على بيع بعض ولا تنجاشوا ، ولا يبع حاضر لباد ، ولا تُصرُّوا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردّها وصاعًا من تمر** » مشكاة المصابيح 2847 .

وباكتمال السوق الإسلامية المشتركة تكون الأمة مهيأة لبلوغ وحدتها واستعادة مكانتها الحضارية التى غابت عنها أكثر من مائتى عام .

يقول الله تبارك وتعالى :

﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ [النحل : 97] .

الفصل الثانى

ندوة حول المستقبل الاقتصادى

إعداد

أ. وائل عبد الغنى

المبحث الأول : طوفان العولمة واقتصادياتنا المسلمة

المبحث الثانى : فى ظل العولمة ... نكون أو لا نكون



المبحث الأول :

طوفان العولمة واقتصادياتنا المسلمة

تمهيد :

حينما عرضنا لكيفية إقامة « **السوق الإسلامية المشتركة** » والآليات اللازمة لإقامتها كما وردت فى كتابات ، فوزى طايل ، شاءت إرادة الله أن تقع أيدينا على ندوة أقامتها « مجلة البيان »(*) ونشرتها فى عددين متتاليين بقلم أ . وائل عبد الغنى تحت عنوان « ندوه حول المستقبل الاقتصادى » تتصل بموضوع العولمة وأثرها على المسيرة الاقتصادية للعالم الإسلامى .

وشارك فيها عديد من أساتذة الاقتصاد وهم :

1 - أ . يوسف كمال محمد ، أستاذ الاقتصاد الإسلامى غير المتفرغ بكلية التجارة جامعة عين شمس - الدراسات العليا .

2 - أ . د . عبد الحميد الغزالى ، استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة .

3 - د . عبد الرحمن يسرى ، رئيس قسم الاقتصاد الإسلامى بجامعة الاسكندرية .

4 - د . رفعت العوضى ، أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر .

* ونظرًا لخطورة هذا الموضوع - وأهميته - الذى يظهر من خلال طرح سؤال واحد طرحه الاستاذ : وائل عبد الغنى على الحاضرين ، وهو : « قال أحد الكتاب : إن الدولة التى لا تتصهين سياسيًا ، ولا تتعولم اقتصاديًا ، يكون مصيرها الحل العسكرى » ، « فالخيارات واضحة محددة ، ومعلومة للجميع ، والأمثلة على ذلك تكاد تنحصر فى عالمنا الإسلامى ! . . . إذا لابد من معرفة السر الذى

(*) مجلة البيان ، السنة الخامسة عشر ، العدد 151 ، ربيع أول 1421 هـ - يونيو 2000 ، لندن .
مجلة البيان ، السنة الخامسة عشر ، العدد 152 ، ربيع آخر 1421 هـ - يونيو 2000 ، لندن .

ربما لم يُعد سراً » .

* لذلك رأينا أنه لابد من إلحاقه فى فصل خاص بكتابنا ، تحت عنوان « ندوه حول المستقبل الاقتصادى » استكمالاً لموضوع البحث :

كتب الاستاذ وائل عبد الغنى :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين ، وعلى آله وصبحه وسلم تسليمًا كثيرًا . . .

وبعد :

فقد تحدث الناس قديمًا عن العنقاء - بوصفها إحدى المستحيلات - ذلك الطائر الغريب الأطوار . . . الضخم الذى يضرب بجناحه المدينة الكبيرة .

وحديثًا تحدث الناس عن العولمة باعتبارها واقعًا ، ورأوا فيها ذلك المستحيل القديم . . . تلك القضية المثيرة للجدل التى تتكرر فيها قصة العميان والفيل مع فارق أن فيلنا متناه فى الضخامة والتعقيد والشراسة . . وعميـاننا ضعفت لديهم سائر قوى الإدراك . . وقلّ أن تجد معنى فى بطن شاعر . . وعز من يداوى . !

وفى ندوتنا هذه نتناول **الجانب الاقتصادى للعولمة** ، والذى لا نقول: إنه الأخطر ولكنه بحق من أخطر الجوانب .

والأمر الذى نريد بلوغه وإبلاغه هو تصوُّر لمستقبل هذه الأمة الممتحنة فى ظل هذا الخطر .

لا نزعم أن سنتناول كل شىء عن القضية . . ولكن حسبنا أن ننصب الأقدام على الطريق الصحيح . . ونخطو عليه خطوات ، ونرتقب الرافد من بعد . نحن على ثقة أن المستقبل بيد الله - تبارك وتعالى - وهو - سبحانه - يداول الأيام بين الناس . . ثقتنا هذه هى لب زادنا ونحن نسعى لأن نقدم ولأنفسنا كما أمرنا ربنا .

معنا فى ندوتنا هذه أربعة من خيرة الاقتصاديين المتخصصين:

والضيوف الكرام أصحاب إسهامات قوية فى مجال الاقتصاد الإسلامى ، كما أن لبعضهم كتابات متنوعة أخرى فى التفسير ، والمنهجية والحضارة .

نبدأ ندوتنا عن العولمة بوصفها مصطلحًا . . فماذا يعنى هذا المصطلح فى حقيقته وفق نظرة موضوعية مدققة؟» .

د عبد الرحمن يسرى :

« قضية العولمة قضية من أعقد قضايا العصر ؛ فهذا المفهوم ظهر فى الحقبة الأخيرة ، وحاول أنصاره أن يروِّجوا لفكرة أن العالم أصبح قرية واحدة ، بينما رأى

غيرهم أنه فى سبيله لأن يصبح تلك القرية ، ورأى فريق ثالث أنه لن يصبح كذلك أبدًا ، كما كثر الجدل حول حيادية هذه الفكرة ومصداقيتها .

وتحريًا للموضوعية ، علينا أن نبحث فى المضمون حتى يمكننا استخلاص صياغة تقربنا من فهم العولمة .

هذا المصطلح ظهر من خلال الأطر الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية التى تعكس تجربة العالم الغربى التاريخية والحضارية واتجاهاتها المستقبلية . وإذا كنا سنتناول هذه القضية من شقها الاقتصادى - كما هى طبيعة الندوة - فإنى لا أزعم أن الشق الاقتصادى هو أهم الجوانب ، وإنما **بمنظورنا الإسلامى يجب أن يلحق البعد الاقتصادى دائمًا بأبعاده العقدية والاجتماعية والسياسية والثقافية** .

وحتى لا نسهب أكثر ، يمكن أن نستخلص مفهومًا اقتصاديًا للعولمة من خلال كتابات أنصار العولمة فى الفكر الغربى ؛ حيث تعنى : « تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقات المنظمة لها بخضوعها التلقائى لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعى على مستوى العالم بأكمله وجعلها وحدة واحدة » .

ومن ثم فإن اقتصاديات بلدان العالم ستصبح بلا سياسات قومية ، وإنما تخضع لنظام عالمى مسيَّر بقوانين طبيعية حتمية بما يحقق مصالح الجميع ، وهذا هو ما يفهمونه أو ربما يريدونه فى العالم الغربى الذى يقود قاطرة الحضارة فى عصرنا الحاضر» .

د . رفعت العوضى :

« الدكتور عبد الرحمن حاول أن يقدم صياغة قريبة لمفهوم العولمة ، ولكنها من حيث إنها مفهوم أو مصطلح - حتى فى الغرب - ما زال يشوبه قدر كبير من الغموض . . هذا الغموض ربما ينتج من أن العولمة ما زالت فى طور التشكُّل ؛ حيث تقابل الصياغة الفلسفية بمشاكل تطبيقية ضخمة وغير متوقعة ، وأرى أن من المهم هنا أن أربط بين العولمة باعتبارها فكرة ، وبين الرأسمالية باعتبارها نظرية ؛ لأن العولمة تعنى إخضاع العالم كله لطور من أطوار هذه الرأسمالية التى مرت بثلاث مراحل يمكن التمييز بيمها :

المرحلة الأولى : رأسمالية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين : فى هذه المرحلة كانت الرأسمالية تتسم بسمتين بارزيتن :

الأولى : اعتمادها على استنزاف موارد الدول الأخرى من خلال الاستعمار .

والثانية : تغييبها العدالة الاجتماعية ، وانعكس ذلك من خلال تركُّز الملكية فى شريحة داخل المجتمع ، ومن تغييب الاهتمام بإعادة توزيع الدخل ، وجعل علم الاقتصاد يدور محوريًا حول التوازن .

المرحلة الثانية : مرحلة ما بعد قيام الثورة الشيوعية عام 1917م وحتى سقوطها عام 1990م : وفى هذه المرحلة أخذت الرأسمالية فى تهذيب أنيابها لتحافظ على وجودها فى مواجهة المد الاشتراكى . فى هذه المرحلة أعادت (الكينزية) دورًا للدول ، كما طرح الاهتمام بقضية الفقر وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . وهذه المرحلة شهدت حركة الاستقلال بعد نضال قاس ومرير من الدول التى كانت محتلة .

المرحلة الثانية : ما بعد 1990م حيث انفردت الرأسمالية بالسيطرة على العالم ، وعادت إلى نهب موارد العالم الثالث من جديد ؛ ولكن النهب هذه المرة لم يكن باستعمار مباشرة وإن كان واردًا ، وإنما من خلال منظومة فكرية ومؤسسات دولية ، وهنا غاب البعد الاجتماعى بصورة أبشع . وتسويقًا للفكرة صدرت عدة كتب فى الغرب ككتاب « نهاية التاريخ » لفوكوياما الذى حاول أن يوصل للعالم أن الإنسان فى كل تجاربه التى مرَّ بها من حيث النظم التى ابتدعها وأخضع نفسه لها قد انتهى إلى نظام واحد هو النظام الليبرالى سياسيًا ، الرأسمالى اقتصاديًا ، ولعله حاول أن يقنن لواقع كان يُصنَع » .

أ . يوسف كمال :

« العولمة كغيرها من القضايا لا بد من أن أناقشها من زاوية كونى مسلمًا له رؤيته المستقلة ، ومنهجيته فى تناول الأمور ، وله عالمه بمنأى عن أى انتماء آخر ، سواء كان عالمًا ثالثًا أو غير ذلك ، حتى وإن كانت هناك اتفاقات جوهرية ، لهذا يروق لى جدًا أن نبدأ مناقشة العولمة من كتاب « صراع الحضارات » لهنتنجتون ؛ لأن مولفه حدد بصراحة أن ما يواجه الغرب المسيحى إنما هو الإسلام .

والمتفحص للأحداث العالمية يجد أنهم لا يُحكمون الحصار إلا على العالم الإسلامى، ولذا نبدأ المسألة من كونها حربًا عقدية فى الدرجة الأولى ، وهنا نفهم القرآن ، ونستطيع أن نفهم حركة التاريخ فهمًا جيدًا فاعلاً .

فى هذا الكتاب - صراع الحضارات - يشير مؤلفه إلى طبيعة المواجهة المقبلة ؛ حيث تقول: إن عصر الحروب القومية انتهى، والعالم مقبل على حروب الحضارات ، هو لا يعنى بالحضارات مجرد الثقافات ، وإنما يعنى الأديان التى تشكل الحضارات ،

ويحصرها فى ثلاث : الحضارة الإسلامية ، والحضارة الغربية المسيحية ، والحضارة الصينية الكنفوشيوسية ، ثم يؤكد ويؤكد أن المواجهة الرئيسة ستكون مع الإسلام » .

د . عبد الحميد الغزالى :

« العولمة ليست مصطلحًا ، وإنما اكتسبت هذا الانتشار وهذه الشهرة ؛ لأن الغرب وأمريكا يحاولون أن يجدوا إطارًا لتنفيذ سياسيتهم على العالم بعد انتهاء نظام القطبين، بعد أن أصبح العالم يسير وفق نظام دولى أحادى القطبية ، ومن ثم فهى محاولة نقل ما هو محلى إلى بقية دول العالم ، ليس فى الاقتصاد وحده وإنما فى السياسة والاجتماع والثقافة ، وكأى ظاهرة يتعين أن ندرسها بموضوعية وبهدوء وبعمق، ولهذا أرى أن كتاب « نهاية التاريخ » و « صراع الحضارات » كلاهما مكمل للآخر ، فالأول يبشر بسيادة النموذج الغربى ، وبالذات فى بُعده الأمريكى ، والثانى يحذر من الحضارات الأخرى، ويقترح تآمريًا « الآخر » الجديد ، بعد انهيار «الآخر» القديم، وهو الاتحاد السوفييتى ؛ وذلك بالتركيز على الحضارات الشرقية ، وبالذات الإسلام .

وفى الحقيقة فإن صانعى العولمة لم يعنوا بعولمتهم نهاية التاريخ فحسب وإنما جعلوها خمس نهايات :

النهاية الأولى : نهاية التاريخ : التى تعنى سيطرة النموذج الرأسمالى على العالم بعد انتهاء الشيوعية .

والنهاية الثانية : نهاية الجغرافيا : وهو أمر مهم جدًا ؛ لأن نهاية الجغرافيا تنقلنى مباشرة إلى الشركات العملاقة التى تجاوزت الحدود الجغرافية والتى تعادل ميزانية إحداها ميزانية العالم الإسلامى بأسره !

والنهاية الثالثة : نهاية الدولة[1] : وهذا يتم من خلال استخدام الشرعية الدولية للتدخل فى شؤون الدول الأخرى وضرب السيادة الوطنية من قبل الناتو .

ثم النهاية الرابعة : - وهى أبشع - **وهى نهاية الهوية** : ومن ثم القضاء على الخصوصية بالنسبة للشعوب .

أما خامس النهايات : فهى نهاية الأيديولوجية « الدين » : وإحلال آلهة المادة ويقولون - أستغفر الله - بموت الإله[2] !

---

(1) راجع كتاب نحو نهضة أمة - كيف نفكر استراتيجيًا - لواء أ . ح فوزى طايل - صـ 393 وما بعدها .

(2) اقرأ قصة « أولاد حارتنا » نجيب محفوظ ، تعليق الشيخ عبد الحميد كشك - رحمه الله - .

هذه النهايات الخمس تشكل الأساس الذهبى للعولمة ، ومن ثمَّ لنا أن نتصور كيف تكون العولمة المطروحة والتى تقابلها عولميتنا أو عالمية الإسلام ، ومن ثمَّ فهى تستخدمها لذاتها . . ولمصالحها ، بينما قامت عالميتنا لصالح البشرية جمعاء ، نورًا وهدى للعالمين » .

د . عبد الرحمن يسرى :

« كى تكتمل الصورة - **وباعتبار العولمة هى بدعة غربية جديدة** - علينا أن نفرق بين العولمة « Globalizaion » وبين التدويل « internationalism » ، فالعولمة كما ذكر الدكتور عبد الحميد الغزالى تتجه إلى إلغاء كل السلطات الشرعية الوطنية وعلى رأسها سلطة الدولة التى عرفت فى النظام السابق على العولمة وما زالت قائمة ، وأود هنا أن أقول :

إن النظام العالمى القائم على تشابك سلطات الدول المختلفة واتفاقها على إجراءات « مستقلة » من قِبَل كل دولة قد بلغ شأوه فى حقبة التسعينيات . وهذه هى ظاهرة التدويل . لقد نمت ظاهرة التدويل وشهدت تصاعدًا بعد الحرب الأوربية العالمية الثانية ؛ فقامت مؤسسات مختلفة ذات طابع دولى: الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن ، وصندوق النقد ، والبنك الدولى ، واتفاقية الجات ، وهذه المؤسسات هيأت للعولمة ابتداءًا ، ثم هى الآن فى طور تعديل برامجها وأهدافها ومواثيقها للتماشى مع العولمة » .

د . رفعت العوضى :

« لا بد أن نبين أن العولمة ارتبطت بالفكر الأمريكى ؛ لأن الولايات المتحدة هى التى تقود المدنية الغربية اليوم من خلال ذراعها القوى الذى يرهب العالم باسم الشرعية الدولية وسيطرتها على حلف الناتو ، ومن خلال قيادتها لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى استطاعت أن تفرض سياستها الاقتصادية على العالم ، إضافة إلى فرض معاييرها وقيمها من خلال المنظمات الدولية ونفيرها الإعلامى ، ومن خلال اتفاقية التجارة العالمية كذلك التى حولتها إلى منظمة ملزمة ولها سلطتها على الجميع، ونذكر فى هذا الصدد أن مصطلح النظام العالمى الجديد استخدمه لأول مرة (جورج بوش) الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية فى عام 1991م بعد حرب الكويت - العراق » .

مجلة البيان : **هذا يذكرنا بكلمة لأحد الكتاب** - إذ يقول - : « **إن الدولة التى لا تتصهين سياسيًا ولا تتعولم اقتصاديًا يكون مصيرها الحل العسكرى** » **فالخيارات**

واضحة ومحددة ومعلومة للجميع ، والأمثلة على ذلك معروفة تكاد تنحصر فى عالمنا الإسلامى! لكن هنا يجدر سؤال حول السرعة التى تسير بها العولمة وتنتشر وتتطور ، لو قورنت بأى نظرية سابقة حتى قال عنها أصحابها : « ستدرككم العولمة ولو كنتم فى بروج مشيدة ! » مشبهًا إياها بالموت الذى يتجاوز كل الحصون ، ومع أن العبارة تحمل نوعًا من المبالغة وربما الحرب النفسية ، إلا أن الجميع يعترف بعموم بلواها مع أننا موقنون من هشاشتها بنسبة كبيرة ، ولذا لا بد من معرفة السر الذى ربما لم يعد سراً » .

د . عبد الرحمن يسرى :

السر وراء هذه المقولات التى شاعت آخيرًا هو أن العولمة تمتلك قوى غير عادية لم تتوفر لأى مشروع من قبل ، وأهم هذه القوى تتمثل فى الأمور الآتية :

- حرية الاستثمار فى أى مكان فى العالم ، وهذه الحرية اقترنت بحرية تحرك رأس المال الخاص دون قيود على مستوى العالم .
- حرية إقامة الصناعة فى أنسب الأماكن لها فى العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأى دولة .
- عالمية الاتصالات التى تعتمد التقنيات المتطورة والأقمار الصناعية التى سهلت عملية انتشار الفروع وإمكانية إدارتها من أى مكان فى العالم .
- عالمية المعلومات التى ترتبت على تطور تقنيات الكمبيوتر ووسائل الاتصال ، وتفور شبكات معلومات عالمية تخدم صناع القرار فى كل المجالات .
- توحد النمط الاستهلاكى عالميًا ، وإطلاق حرية المستهلك فى اختيار مصدر شرائه ؛ بحيث استطاعت العولمة أن تدخل أسواقًا جديدة وتنافس عليها دون عقبات .

هذه القوى اتاحت للعولمة الانتشار والسيطرة فى ظل تهميش السلطان الوطنية ؛ فحرية الاستثمار تعتمد على حرية رأس المال ، وكلاهما يفتح الطريق أمام حرية إقامة الصناعات فى أنسب مكان فى العالم ، هذا المكان يتم انتقاؤه بعناية من خلال التراكم المعلوماتى وتقنيات الاتصال العالمية ؛ والتى من خلالها أيضًا يستطيع المستهلك العالمى التعرف على كل الخيارات » .

أ . يوسف كمال :

« تستخدم العولمة شعارين للسيطرة على العالم :

شعار التحرير ، وشعار التجديد

وشعار التحرير معناه فتح الأسواق دون قيود أمام حركة التجارة الخارجية .

ولتقوم الشركات الدولية بعمليات إغراق وتكتل واندماج يمكنها امتلاك السوق المحلية كليًا ، ومن ثم القضاء على الصناعات المحلية فى أى لحظة تريدها ، وتدفقت رؤوس الأموال قصيرة الأجل لصناديق الاستثمار الدولية التى تملكها الشركات الاحتكارية ذات النشأة الدولية كما حدث فى ماليزيا ؛ حيث قام (سوروس)[1] بلعبته، وانهارت العملة ، واتجهت العولمة بشراء المؤسسات هناك بثمن بخس تحت مسمى الإصلاحات ، متسترة بستار التحرير ، ولكن (محاضر محمد) عاد إلى لون من التقييد فى سعر العملة وحركة رؤوس الأموال ؛ ليحافظ على البقية الباقية من الاقتصاد المنهار ورفض معونة صندوق النقد وشروطه التى تربط سياسات الإصلاح ببرامج تدمر الاقتصاد لخدمة العولمة ؛ ولهذا شددوا الحملة عليه .

وبهذا حين نسحب رؤوس الأموال قصيرة الأجل تعانى البنوك من قلة السيولة ، ثم تعانى المؤسسات وراءها، ثم تنخفض أسعار العملة وتهوى وراءها أسعار الأسهم .

وهذه العولمة التمويلية تجذب معها إلى الهاوية القطاعات الحقيقية لإنتاج السلع والخدمات رغم أن لديها المقومات التكنولوجية والمادية ، والحاجة إليها ماسة .

أما التجديدات المالية فتؤدى إلى تضخم القطاع التمويلى بصورة مبالغ فيها إذا ما قيس بالقاطع الإنتاجى الحقيقى ، وهو ما يعرف « باقتصاد البالونة » ؛ نظرًا لاستخدام أنواع من عقود المقامرة والاتجار فى المال التى أصبحت مصدر ثراء واسع للعالم الغربى واليابان فى منتصف التسعينات ؛ حيث كانت حركة التجارة العالمية 30 تريليون دولار، بينما حجم التجارة الحقيقى 3 تريليونات فقط ، و 27 تريليون بيع وشراء فى الهواء بعقود ما أنزل الله بها من سلطان .

التجديدات المالية تحيل المال الذى تُقَوَّم به الأشياء سلعةً تباع وتشترى ؛ وهذا فساد كبير لحياة الناس كما فقال فقهاؤنا » .

---

(1) (سوروس) اليهودى : هو الذى أقرض (ماليزيا) قرضًا كبيرًا (قصير الأجل) ، ودخل الأمر فى البورصة، وفجأة سحب قرضه دفعة واحدة ، وهذا ما عبر عنه الاستاذ كمال بكلمة (بلعبته) ، وعلى هذا إنهارت قيمة العملة (الماليزية) ، فاتجهت العولمة لشراء المؤسسات هناك بثمن بخس ، تحت مسمى الاصلاحات مستترة بستار التحرير . ولكن (محاضر محمد) رئيس وزراء (ماليزيا) ، عاد إلى لون من التقيد فى سعر العملة وحركة رؤوس الأموال ، ليحافظ على البقية الباقية من الاقتصاد المنهار .

[انظر كتابنا – نحو نهضة أمة ، الجزء الثانى- كيف نفكر استراتيجيًا (أسس الاقتصاد الإسلامى) أ . يوسف كمال محمد ، إعداد . د. جمال عبد الهادى مسعود ، عبد الراضى أمين ، صـ377] .

د . رفعت العوضى :

« آليات العولمة ومؤسساتها تركِّز الغنى فى جانب والفقر فى الجانب الآخر ، ويزيد التضخم لأسباب كثيرة منها نظام الفائدة ، وهو نظام يواجه انتقادات حادة من الاقتصاديين » .

مجلة البيان : « ذكر الدكتور عبد الرحمن أن الحرية هى أحد الأسس أو القوى التى تقوم عليها العولمة ، ولكنها حرية ذات مذاق خاص ، غير الحرية التى يتحدث عنها مروِّجو العولمة فى بلادنا ، أليس هذا صحيحًا؟ ! » .

د . عبد الرحمن يسرى :

« فكرة الحرية هنا تحمل ازدواجية ؛ فهى حرية من طرف واحد ، وإذعان من طرف آخر ؛ والمراد ألاَّ تمارس الدولة أى ضغوط لتحقيق مصالحها أو حمايتها ضد أى دولة أخرى ، ولكن الولايات المتحدة نفسها تكسر هذه القاعدة حين يمارس كلينتون ضغوطًا شديدة على اليابان بشأن شراء سيارات أمريكية ، وحين يمارس كوهين وزير دفاعه مرارًا ضغوطه على دول عديدة لشراء أسلحة ، رغم عدم الحاجة إليها ، ورغم أن هذه الدول مدينة وستستدين من أجل إنعاش الصناعة الأمريكية !

هناك كذلك حروب القوانين الاقتصادية كقانون داماتو ، حرب الموز . أما حرية الاستثمار فلا تحمل مصلحة للدول الفقيرة ؛ لأنه كما يدخل بسهولة يمكن أن يخرج أيضًا بسهولة مخلفًا الدمار .

وفى المقابل لا تملك الأيدى العاملة الحرية نفسها فى الانتقال . إذن! هى حرية لطرف ضد طرف ؛ فإذا وضعنا فى الاعتبار أن غالبية المشروعات الاستثمار الوافدة لا تستهدف خدمة اقتصاد البلد المضيف ؛ بل ربما ذهب إلى مجالات قد تضر أكثر مما تنفع كمجال السياحة والفنادق والأعمال الإباحية ، وصناعات التجميل وسلع الرفاهية » .

د . رفعت العوضى :

« اتفاقية تحرير التجارة تحوِّل العالم إلى سوق شاملة واحدة ، يعمل فيها قانون واحد هو قانون الأقوى الذى يتاح له كل شىء بهدف تضخم أرباحه بأكبر قدر فى أقصر زمن وإن تضرر .

أشير فى هذا الصدد إلى أن دراسة تاريخ الاقتصاد للدول المتقدمة الآن كشفت عن أنها كلها استخدمت الحماية وهى فى بداية تقدمها ؛ ففرنسا استخدمت قوانين خاصة لحماية صناعتها الناشئة فى مواجهة إنجلترا التى سبقتها إلى الثورة الصناعية ، وألمانيا

فعلت الشيء نفسه ، والولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية القرن التاسع عشر فعلت ذلك ، ولهذا فإن إجبار الدول المتخلفة التى تسعى الآن إلى التقدم - إجبارها على فتح أسواقها وعدم حماية صناعتها الناشئة يعتبر أمرًا غريبًا على تجارب النمو » .

د . عبد الرحمن يسرى :

« يؤسفنى أن أقول: إن الدول الإسلامية دخلت مرحلة التحرير - أعنى تحرير الأسواق وحركة رؤوس الأموال - وعولمة الاستثمار دون رصيد ، بل وهى محملة بأعباء الماضى التى تراكمت فيها المديونيات نتيجة لعدم اكتراث الحكومات العلمانية بالشريعة وتبعيتها للغرب ؛ وهنا أشير إلى أن استمرار ارتباط إنتاجنا المحلى - بوصفنا دولاً إسلامية - بالسياسات العالمية دون أية ضوابط ، أو حتى تفهم لاتجاهاتها ومضامينها قد لا يكون من ورائه كسب على الإطلاق ؛ بل ربما خسائر محققة خاصة إذا احتكمنا إلى معاييرنا الإسلامية الصحيحة » .

مجلة البيان : « وماذا عما يتردد » من أن الاقتصاد العالمى فى طريقه لأن يقاد من خلال قوى خفية من شأنها أن تنظم السوق العالمى بحياد تام ودون تحيز .

د . عبد الرحمن يسرى:

« فلسفة اليد الخفية التى تدير النشاط الاقتصادى وتهيمن عليه هى مسألة فلسفية غير واقعية ، وقد وضع أساسها (آدم سميث) فى القرن التاسع عشر ليدل على أن استخدام الموارد المتاحة والقيام بالإنتاج والاستهلاك لا يستدعى تدخل الدولة ، بل إن هذا التدخل يفسد الأمور ، ويريد الآن فلاسفة العولمة فى العالم الغربى يقولوا مثل ما قال (سميث) ولكن على مستوى العالم بأسره ، وهذا غير مقبول ، إن مثل هذه المقولة التى ثبت إخفاقها من قبل على مستوى الاقتصاد القومى ، حينما ظهرت الاحتكارات وحينما اضطرت الحكومات إلى تقديم برامج للخدمة الاجتماعية ، أو للتكافل الاجتماعى ، سوف تثبت إخفاقها بشكل أكبر على المستوى العالمى . وغير مقبول أن نصبح - ونحن أمة إسلامية - جزءًا من العالم ليس لنا إلا التبعية لما يجرى فيه وليس لنا دور التأثير فيه .

إن الحق - تبارك وتعالى - جعل للإنسان عقلاً وإرادة وتدبيرًا وقدرة على تصحيح الأخطاء وهو ملزم بذلك ، وهذا لا يعنى أن الإنسان مطلق الإرادة وإنما هو محكوم بسنن ربانية ، وهذه السنن لا تلغى إرادة الإنسان كذلك فإن سنة نبينا وهدى القرآن العظيم تجعلنا نقيم أهمية كبيرة لدور الدولة الراعية ، ومن ثمَّ فإن أى مجتمع إسلامى

لا يمكن أن يقبل أو يسلِّم لهذه الفكرة بأن الخير قد يأتى فى نهاية الطريق ؛ لأن هذا مخالف لعقيدتنا بوصفنا مسلمين » .

د . عبد الحميد الغزالى :

« كيف لنا أن نقبل بفكرة من هذا النوع فى ظل وجود آليات تتدخل وتدير وتراقب وتتابع وتخطط ، هذه الآليات ذات أشكال وملامح مختلفة ، ولكنها فى الحقيقة تهدف إلى تكريس العولمة وخدمة أهدافها ومصالحها ، وهو ما يعنى بالطبع سيطرة النموذج الغربى !» .

مجلة البيان : « إذنْ ! فكرةُ حيادية قوى العولمة غيرُ متصوَّرة فى ظل المعطيات الواقعية » .

د . عبد الرحمن يسرى :

« فكرة الحيادية أو سيادة منافسة خالصة بين جميع الأطراف فى معاملاتهم وتحرك عناصر الإنتاج من مكان إلى آخر وفقًا للقدرة على استخدام هذه العناصر بشكل أكفأ ليست حقيقية ؛ فالتجربة التاريخية للنظام الاقتصادى الحر الذى تحكمه قوى الطلب والعرض فى إطار المنافسة الكاملة بعيد عن التدخل الحكومى - والذى كان الاعتماد فيه على فلسفة اليد الخفية للمواءمة بين المصالح الفردية والمصلحة الجماعية ، على مستوى المجتمع الواحد - لم يدم طويلاً وتعرض لهزات أدت إلى تغيرات هيكلية وأزمات اقتصادية تفشت فيها البطالة . . فإذا كان هذا على مستوى المجتمع الواحد فهل يمكن أن نثق بتجربة مشابهة تجرى على مستوى العالم ؟ ولهذا فعلينا من حيث إننا دول إسلامية أو فقيرة ألا نسلِّم بقضية الانصهار فى عالم بلا حدود بحجة حتمية فلسفية لا أكثر .

حتى وإن سلمنا بحياديتها التامة ، وبما سنجنيه من مكاسب اقتصادية ، فهل يجوز لنا نبذ سياستنا المستمدة من شريعتنا . . . وخاصة أن الجانب الاقتصادى لا يمكن فصله عن الجوانب الأخرى ؟ وهذا يعنى دخولنا - بوصفنا مجتمعات إسلامية - فى أطر لا نقبلها إطلاقًا لأنفسنا ولنسائنا وأولادنا » .

أ . يوسف كمال :

« العالم بكل مستوياته يتوجس خيفة من العولمة ولا يتصور حياديتها ، أما نحن المسلمين فيقول لنا ربنا سبحانه : ﴿ **وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ** ﴾ [البقرة: 120] والتاريخ يروى لنا حروب القرصنة التى شُنَّت على البلاد

الإسلامية فى الأندلس ، وحروب العصابات التى جاءت لنهب العالم الإسلامى ، والتى استمرت حتى اليوم ، من خلال المعايير المزدوجة بمخالبهم فى الشرعية الدولية فى مجلس الأمن والجات والشركات الدولية النشاط .

ولعل أزمة جنوب شرق آسيا تكشف لنا بعض هذه الحيادية ؛ فبعد تلك الأزمة قدم صندوق النقد الدولى لكوريا الجنوبية 80 مليار دولار دون أى شروط ؛ فى حين اشترط لتقديم 43 مليار دولار لأندونيسيا مزيداً من التحرر الاقتصادى ، من أجل بيع مؤسساتها بأبخس الأثمان ، فى الوقت الذى انهارت فيه العملة الأندونيسية ؛ مع العلم أن عدد السكان 43 مليونًا فى كوريا ، بينما فى أندونيسيا أكثر من 220 مليون .

فالمسألة واضحة سواء من زاوية الواقع أو من زاوية الرؤية القرآنية التى تعطينا المفاتيح الصحيحة .

د . رفعت العوضى :

فى كتاب « المدخل الاستراتيجى للقرن الحادى والعشرين » (لبول كينيدى) وهو من أقوى المفكرين المؤثرين فى الغرب يقول المؤلف :

إذا كنا نريد أن ندخل القرن الحادى والعشرين فمن خلال نظرية « مالثس »[1] فى السكان ، وهى نظرية مؤسسة على أن السكان أكبر من الموارد ؛ ولذلك لا بد من التخلص من جزء منهم ، والحروب القائمة فى العالم الآن وخاصة فى الدول الإسلامية هى إعمال لهذه النظرية .

العولمة - وهى تتبنى نظرية مالثس - تفرض صيغة معينة على العالم . . . هذه الصيغة هى نظرية 20 : 80 أى : 20 ٪ فقط من سكان العالم هم الذين لهم حق الملكية والعمل وكذلك العيش ، فى مقابل 80 ٪ يمثل فائضًا بشريًا فى دول العالم الثالث ، والحديث عن هذه النظرية جاء فى كتاب : (فخ العولمة) وقد ترجم إلى العربية ونشر فى سلسلة عالم المعرفة التى تصدر من الكويت » .

د . عبد الحميد الغزالى :

« أعتقد أن الصورة الحالية أبشع من هذا ، فقد تكون 10 : 90 ٪ أو أقل من عشرة .

10 ٪ دول متقدمة فى مقابل 90 ٪ متخلفة أو نامية تأدبًا !!» .

---

(1) يمكن مراجعة تلك النظرية بشىء من التفصيل فى كتاب نحو نهضة أمة كيف نفكر استراتيجيًا تحت عنوان (ضبط المواليد وفرية نقص الموارد) أ . ح . د . فوزى محمد طايل صـ379] .

د . عبد الرحمن يسرى :

« لا يمكن تصور الحيادية فى ظل سيطرة القلة على كل شىء، واحتكاره لصالحهم؛ فهم يدَّعون أنه فى ظل تحرير التجارة ستتكافأ الفرص ، وأنا أقول : إنها حتى فى ظل ذلك لن تتكافأ لا إنتاجيًا ولا استهلاكيًا؛ ففى ظل توحيد النمط الاستهلاكى على مستوى العالم، هل نتصور أنه سيكون هناك تكافؤ فرص بين مواطن من سيراليون متوسط دخله السنوى 180 دولارًا ومواطن يابانى دخلة السنوى 30000 دولار؟

وحتى على المستوى الثقافى فإن تعميم النمط الاستهلاكى العالمى يحمل فى طياته نمطًا أخلاقيًا مغايرًا .

وعلى سبيل المثال : فلسفة « السندويتش » أو الوجبات الخفيفة . . تعنى أن الأسرة لا تجتمع على طعام واحد أو مائدة واحدة .

أما على المستوى الإنتاجى ففى ظل احتكار الأموال والمعلومات ، وانعدام القدرة التنافسية والتفاوضية لدى العالم الفقير . . . لا يمكن تصور هذه الحيادية ؟!» .

د . رفعت العوضى :

« أود أن أشير أيضًا إلى جانب آخر من عدم الحيادية ؛ إذ إن الغرب بما يملكه من تراكم معلوماتى وجرأة تجريبية وعمل مؤسسى قوى ، وتبنى الشخصيات النابغة استطاع أن يولد ثورة فى المعلومات اختص نفسه بها ، وزاد من سُعار هذه الثورة توفر التقنيات الحديثة ، من كمبيوتر وشبكات اتصالات ومعلومات لديه مع احتفاظه بأسرارها، كما أنه يملك برامج متكاملة ومتطورة للتعامل مع قاعدة البيانات ، إن احتكار الغرب لهذه الأمور باعتبارها ضمانة أخرى لتفوقه لن يولد الحيادية بصورتها الوردية كما يزعم منظِّرو العولمة » .

د . عبد الرحمن يسرى :

« يشبِّه بعض الكُتَّاب الثورة العلمية بالجنِّى الذى خرج من القارورة ليخدم سيده ، ولكن علينا أن ندرك أن القارورة ما زالت بيد السيد الذى صنعها ، أعنى بذلك أن العالم الغربى ، هو وحده الذى يملك أسرار التقنيات ويتحكم فى استخداماتها .

وهذا تحدٍّ آخر أمام الفقراء كما أشار الزميل الدكتور رفعت ؛ فرغم أن المعلومات متاح كثير منها عبر شبكة الإنترنت ، إلا أن الفجوة ما زالت فى اتساع بين عالمين متقدم ومتخلف ، هذه الفجوة تمثل فى جانب منها تحديًا اقتصاديًا وسياسيًا ، كما تمثل فى جانبها الآخر تحديًا ثقافيًا يشكل خطرًا على الهوية الإسلامية » .

مجلة البيان : « تحدثنا فيما سبق عن العولمة ومفهومها وبعض القضايا الفلسفية والتطبيقية المتفرعة على ذلك ، وتحدثنا كذلك عن القوى التى تمتلكها العولمة فى بسط سيطرتها وهيمنتها على العالم ، ولا شك أنها تعتمد مع هذه القوى على آليات تدعمها وتسعى على خدمتها من خلال أدوار يكمل بعضها بعضًا ، وبذلك نود تسليط الضوء على هذه الآليات وما تقوم به فى خدمة العولمة » .

د . عبد الحميد الغزالى :

« هناك آليات عملت واستفادت من القوى التى توفرت للعولمة بل وساعدت هى على تكريسها ، هذه الآليات ذات طبائع مختلفة لكنها متكاملة الأدوار ابتداءًا من المنظمات الدولية : منظمة الأمم المتحدة ، وصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، وما يعرف الآن بهيئة برلمانات العالم ، هذه المؤسسات فرضت ما يسمى بالبرامج الإصلاحية وتنظيم حركة الأسواق ومتابعة التشريعات القانونية على مستوى الدول لضمان التجاوب الأسرع مع سياسات العولمة .

– هناك كذلك منظمة التجارة العالمية التى ورثت الجات عام 1994 والتى تنظم عمليات انفتاح الأسواق ، وتحرير التجارة من القيود الحكومية وتتابع ذلك .

– ثم يأتى بعد ذلك المؤتمرات الدولية المتخصصة (ابتداء من مؤتمر الأرض – مؤتمر السكان – مؤتمرة المرأة . . . إلخ) لفرض ثقافة العولمة .

– ثم الشركات العملاقة عابرة القارات والتى تعد المستفيد الأكبر والمحرك القوى للعولمة .

– ثم التكتلات الاقتصادية (أوروبا الموحدة – النافتا – دول النمور فيما سبق . . . وما تبع ذلك من تكتلات أخرى) .

ولهذا أقول : إن الربط بين العولمة وفكرة اليد الخفية – بمعنى الحرية بعامة والاقتصادية بخاصة – المراد منه إلغاء المقاومة الذاتية فى مواجهة قوى الجذب الغربية » .

أ . يوسف كمال :

« هناك آلية أخرى من آليات العولمة وهى المشاريع المطروحة للتطبيق فى منطقة القلب الإسلامى لإذابة إسرائيل فى المنطقة أولاً من خلال المشروع الشرق أوسطى ، الذى تطرحه الولايات المتحدة ، والذى بدأ مؤتمراته من الدار البيضاء فى عام 1994 ، فى العام نفسه الذى تشكلت فيه منظمة التجارة العالمية ؛ بل وفى الدولة ذاتها المغرب؛ حيث عقد فى مراكش .

أما المشروع الثـانى فهو الشراكـة الأوروبية المتوسطية ، وهو المشـروع الذى تطرحه أوروبا فى مقـابلة المشروع الأمـريكى ، وهو يهدف لذات الهـدف ؛ بحيث يتـحول الصراع العقدى تدريجـيًا إلى تنافس اقتصادى ، ثم تكامل تتزعمـه إسرائيل بما لديها من تقدم صناعى يموله رأس المال الإسلامى ، ويمده بالأيدى العاملة ، وبالمواد الخام وبأسـواق الاستـهلاك فى الوقت ذاته . . وبالمناسـبة فـإن المؤتمر الاقتـصادى الـشرق أوسطى الخامس يجرى الإعداد له هذه الأيام على قدم وساق » .

د . رفعت العوضى :

« بالنسبة لاتفاقية تحرير التجارة التى ترعاها الآن منظمة التجارة العالمية ويساعد فى ذلك كل من صندوق النقد والـبنك الدولى ، هذه الاتفاقيـة هى فى الواقع أقرب إلى سيـاسة الفرض منهـا إلى الاتفاق ؛ لأن الدول الإسـلامية مـرغمة على التـعامل مع صندوق النقد والبنك الدولى ، كمـا تتهيأ للدخول فى منظمة التـجارة العالمية ، وهى بذلك أمام قـائمة طويلة مما يعرف بالإصطلاحـات الاقتصاديـة باتباع سياسـات نقدية ومالية معـينة ، وسياسات سعر الصـرف ، وتخصيص القطاعات الإنتاجـية العامة ، وفرض أسلوب معين فى الإدارة ، وفوق معايير هم يضعونها .

وهنا نلاحظ أن منظمة تحرير التجارة تؤدى الدور نفسه ؛ الذى أداه الاحتلال قديمًا فى استغلال موارد الدول الفقيرة لصـالح الدول الغنية ، وفرض التخلف والتبعية على هذه الدول .

لهذا فإن التحـرير لن يؤدى بالضرورة إلى نمو كل من المبادلات وحركة الاسـتثمار والتشغـيل فى كل الدول التى يحلم شعوبها بالرفاهيـة والرخاء ؛ لأنه فى ظل الإنتاج من جانب واحد تفقد الدول الميزة النسبية لخاماتها؛ حيث تبيع الخامات بأسعار رخيصة ثم تشترى نفس الخامات بعد تصنيعها بأسعار كبيرة جدًا » .

د . عبد الحميد الغزالى :

« لم تتضمن اتفاقية تحرير التجارة أى إشارة لانتقال الأيدى العاملة ، مع العلم أننا دول الفائض ، ولكن الدول الغربية لم تشأ النص على حرية انتقال العمالة خوفًا على الخصوصية الثقافية والسكانية والمصالـح الاقتصادية لمجتمعاتها ، وحفاظًا على الوضع الاقتصادى حيث متوسط الدخل هناك 20,000 دولار سنويًا فى مـقابل 2,000 دولار فى المتوسط للدول الفقيرة ، وهذا من شأنه أن يزيد الفجوة الاقتصادية » .

د . عبد الرحمن يسرى :

« قد ترحب الدول الغربية بشىء من النمو الاقتصـادى يتحـقق فـى بعـض الدول

كى تضمن أسواقًا لمنتجاتها لكن دون أن يبلغ هذا النمو حد المنافسة الحقيقية ، وإذا ما استشعرت خطرًا على مصالحها سارعت بالانقضاض على تلك التجارب الناجحة .

ولهذا فإن العالم الغربى دائم الحرص على توسيع الفجوة التقنية ، ليضمن عدم اللحاق به ؛ وهذا من شأنه أن يضعنا فى الجانب الأضعف فى أى وضع تفاوضى ، كما أشير إلى أنه ينبغى علينا أن لا نُخدع - بوصفنا مسلمين - بموجة التخصيص المطلقة التى تأتى على كل شىء ؛ لأن هناك - على الأقل - ملكية مشتركة حددها النبى ﷺ بـ « **الماء والنار والكلأ** » والاجتهادات الحديثة تقول : إن **النار** تشمل موارد الطاقة ، **والماء** يشمل جميع الموارد المائية ، **والكلأ** : الموارد الطبيعية غير المملوكة ملكًا خاصًا لأحد ؛ وعليه يجب علينا المحافظة عليها بعيدًا عن استنزاف الشركات عابرة القارات، ويدخل فى هذا أيضًا كل ما من شأنه أن يحافظ على المصالح العامة للأمة أو للشعوب .

قد يقال إن مجهودات الشركات الأجنبية وما تتملكه من موارد وطنية يمكن أن يندرج تحت مسمى حق الإحياء ، وهذا لا يصح ؛ لأن حق الإحياء لأراضينا يكون للمسلمين وحدهم ، ولمن عاش معهم من أهل الذمة دون غيرهم ، أما حق الإقطاع مقابل الاستصلاح فينبغى ألاَّ تُملَّك الأرض ، وإنما تؤجَّر لمدة معلومة مقابل الاستصلاح إذا دعت إلى ذلك الحاجة » .

مجلة البيان : « وماذا عن الشركات دولية النشاط التى أشار الدكتور عبد الحميد الغزالى إلى أنها أصبحت إحدى آليات العولمة وأحد أكبر المستفيدين منها فى الوقت ذاته ، هذه الشركات بعد أن كانت عابرة الحدود عبرت اليوم حدودًا أخرى من خلال ما أصبحنا نسمع عنه من ثورة اندماجات عالمية يصعب على المتابع إدراك أبعادها ، وبعض المتابعين والمحللين عدها أهم آليات العولمة على الإطلاق ؛ لنفاذها إلى مجالات أكثر تأثيرًا ، هذه الشركات نريد أن نلقى الضوء على نشاطها وأهدافها وسياساتها ومخاطرها » .

د . رفعت العوضى :

« هناك حركة اندماجات عنيفة جدًا بين الشركات فوق العملاقة ؛ والدراسات فى هذا الموضوع مخيفة للغاية ؛ فلم يكتف العالم المتقدم بإقامة تكتلات اقتصادية بين الدول كالاتحاد الأوروبى ، والنافتا فى أمريكا ، فقام بتطوير أشكال التكتل كى يضمن الهيمنة المطلقة على السوق الدولية .

ومن هنا فإن اندماج الشركات دولية النشاط من شأنه أن يُحكِمَ السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية لصالح قطب واحد .

هذه الشركات تسعى للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير والانتشار الجغرافى فى توسيع أسواقها ، وتخفيض تكلفة الإنتاج والنقل ، وإعادة تقسيم العالم على المستوى الدولى بما يدعم كفاءتها الاقتصادية ، وفرض سيطرتها على الأسواق ، هذه الشركات أصبحت تتضخم بشكل مفزع من خلال الاندماجات السريعة والمتلاحقة حيث أصبح العالم أمامها سوقًا واحدة .

على سبيل المثال سوق السيارات يتوقع أن تسيطر عليها أقل من عشر شركات فى العالم فى الدول المتقدمة .

حتى الشركات غير الوطنية دخلت على عمليات اندماج ؛ فشركة كهرباء لندن اشترت شركة كهرباء نيويورك .

أما مصرفيًا فسوف يسيطر على العالم 26 بنكًا . . . ومن ذلك أن اندماج بنكين فى الولايات المتحدة الأمريكية كانت حصيلته رأس مال يقدر بـ 600 مليار دولار ، علمًا بأن هذه الشركات تدير 70 ٪ من تجارة العالم .

وبينما نجد أن شركات الدول الكبرى تتوحد وتكبر ، فإن العالم كله يتفتت ؛ ومن ثمَّ فإن الكلام عن عجز الحكومات أمام هذه الشركات فى ظل تحرير التجارة أمر لم يعد جديدًا ؛ لأن هذه الشركات أصبحت تمارس ضغوطًا شديدة ، وتملك صلاحيات فى كثير من البلدان - وعلى المستوى الدولى أحيانًا - بما يمكنها من تحقيق مآربها وأهداف الدولة الأم » .

د . عبد الرحمن يسرى :

« الدولة العربية والإسلامية لم تنتفع بوجود الشركات الدولية خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات على أراضيها إلا قليلاً ، وما يقال حول دور هذه الشركات فى عمليات الإنماء ، لا تشهد له التجارب ولا الواقع .

فعلى مستوى التقنية الحديثة فإن هذه الشركات تحتفظ بأسرارها للدولة الأم ، ولا تصدرها إلا فى مجالات محدودة جدًا وهامشية ؛ وإذا ما ضطرت إلى نقل ، فعلى للتقنيات الحديثة فإنها تسعى جاهدة للاحتفاظ بإدارة أجنبية للنشاط بعيدة عن الخبرة المحلية ؛ وعلى سبيل المثال فإن فرنسا عندما خرجت من الجزائر قامت بتدمير كل تقنيات البترول الحديثة التى خلَّفتها .

وفى الإطار نفسه إذا ما اضطرت إلى توسيع نشاطها الإنتاجى من خلال ع

التراخيص - كمـا فعلت فى دول جنوب شرق آسيا - فإنها تقـصر تلك العقود على حلقة إنتاجية واحدة حتى لا تتسرب الأسرار التقنية .

وهناك نوع ثالث من العقود التى تلـجأ إليها وهى عقود تسليم المفـتاح الذى يكثر تطبيقها فى التعامل مع دولنا ؛ حيث إن الخبرة المحلية لا تعرف عن التكوين التقنى إلا مجرد الاستخدام دون اطلاع على أسرار أو معرفة كيفية الصيانة ، ومن ثم تقوم بإدارة المشروع ، إما من خلال الخبرة الأجنبيـة أو من خلال الإرشادات المملاة كما هو الحال فى الأجهزة المنزلية .

وهناك نوع آخر ، هو نقل الصناعات كثـيفة العمالة خفيفة التـقنية التى تحتاج إلى العمـالة الرخيصـة - وهى متوفرة لـدينا بالطبع - أو المشروعات ذات مـعدل التلوث العالى ، التى تلاحقها منظمات البيئـة هناك ، وتفرض عليها ضرائب باهظة ، فتلجأ إلى البـلاد الفقيـرة التـى نـحن منـها ، وذلـك هـربًا من القيود التى تفرض عليها فى بلادها .

وأخيـرًا لجأت هذه الشركـات إلى تضمين اتفـاقية تحـرير التجـارة بنودًا عن حفظ حقـوق الملكية الفكـرية ، وبراءات الاختراع ؛ وبـهذا تحجـز هذه التقنيـات من المنبع خاصة ، وأكثر الدول قد وقَّعت على هذه الاتفاقية » .

أ . يوسف كمال :

« لا بد من التنبيه إلى خطر فتح الأبواب على مصاريعـها ، أمام الشركات الدولية النشاط والاستثمار الأجنبى، فبالإضافة إلى ما ذكره الأخ الدكتور عبد الرحمن يسرى فإن هناك جانبًا آخر ربما كان أكثر خطورة وهو جانب الاستثمار ؛ لأن هذه الشركات نادرًا ما تـدخل فى شكل استـثمارات مـباشـرة (أى طويلة الأجل) ،وإنما تدخل بما يعرف « بالأموال الطائرة » فى استثمارات قصيرة الأجل ، وسريعة العائد ؛ التى تحقق لها عوائد هائلة دون أن يكون لذلك مردود على التنمية المحلية ، بل ربما يحدث مثلما حدث فى دول النمور .

وإن حدث وقـدمت استـثمارات مبـاشرة ، فإنهـا قبل ذلك تأخـذ ما يكفيـها من التسـهيـلات والضمانات الـسياسـية والاقتـصادية التى لا تحظى بـها رؤوس الأمـوال المحلـية ، بما يعرقل الاقتصاد المحلى .

أضـف إلـى هـذا أن جُلّ أنشطتـها يقـتصر على السـلع الاستهـلاكيـة ذات العائد الأسرع نتـيجـة للنـمط الاستـهـلاكى السائـد ، والذى يُشكِّل خصيـصًا لأجل هذا الغرض فى بـلادنا ! ومن هنا فالواضح أن الاعـتماد علـى هذه الشركات فى إقـامـة

قاعدة إنتاجية تنموية فى بلادنا أمر مستبعد ، وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن هذه الشركات تقوم بامتصاص الفوائض المالية لدى المستهلكين عن طريق الإغواء والإغراء الاستهلاكى .

وغالبًا ما تعيد تصدير عوائدها إلى الدولة الأم أو إلى أى مكان يمكن استثمارها فيه بشكل أفضل ، وبهذا تتآكل المدخرات المحلية ، وتضعف القدرة الشرائية لدينا مع الوقت .

وفى أحيان أخرى تدخل هذه الشركات شريكًا بالخبرة والإدارة إلى السوق المحلية، ثم تقوم بتمويل نشاطها من خلال الاقتراض أو الاكتتاب المحلى دون أدنى مخاطرة بأموالها لفتح أسواق جديدة لها !

ومن ثم يتعين علينا أن نمحِّص المزايا التى يتحدثون عنها ، والتى قد يصعب أن تتحقق للاقتصاد المحلى من جراء فتح الأبواب أمام هذه الشركات للاستثمار فى بلادنا » .

مجلة البيان : « وماذا عن التكتلات الدولية التى أصبحت تنذر بمزيد من التهميش لعالمنا الإسلامى فى ظل العولمة » .

د . رفعت العوضى :

« هناك بعض الدول ذات الحجم الكبير التى تُعَدُّ بذاتها كتلة سواءًا بمعيار حجم الإنتاج القومى أو عدد السكان أو حجم التجارة الخارجية ، وهذه الدول بالتحديد هى: الولايات المتحدة والصين والهند واليابان، ومع بروز الصراع الاقتصادى فى ظل العولمة سارعت بعض هذه الدول فى الدخول فى تكتلات تضمن لهذا بقاءًا أقوى ، فدخلت اليابان فى مجموعة الآسيان ، وشكلت الولايات المتحدة مع كندا والمكسيك مجموعة النافتا وهى عبارة عن اتحاد جمركى ذى سياسة واحدة ، فيما تسعى الولايات المتحدة إلى دمج الأمريكتين فى منطقة تجارة حرة تمهيدًا لخطوات أخرى نحو التكتل .

وفى الاتجاه نفسه سارت الدول الأوربية بعد أن قطعت شوطًا ؛ حيث وصلت إلى مرحلة الوحدة ؛ إذ أصبح لها برلمان واحدة وعملة واحدة « اليورو » وسياسة اقتصادية واحدة فى مواجهة الدول والتكلات الأخرى ، وعلى غرار هذه التكتلات قامت تكتلات أخرى فى كل من آسيا وإفريقيا ؛ ولكنها لا تعتبر تكتلات بالمعنى المعروف لضعف التنسيق بين دول المجموعة الواحدة ، وضعف مستواها الاقتصادى كذلك .

ولهذا فإن العالم الفقير - والذى منه الدول الإسلامية بالطبع - سيحاول اللحاق بهذه التكتلات فى أحسن أحواله لضمان الفتات! وإذا تصورنا أن الاقتصاد العالمى عبارة عن طاولة فإن الذين يملكون الجلوس عليها من ظل العولمة ، هم الكبار فقط والذين يملكون زمامها هم الكبار جداً لأنهم يملكون سياسة واحدة ! ومن ثَمَّ فإن الأمر ينذر بمزيد من ضعف القدرة التنافسية وباتساع أكبر للفجوة الدخلية والفجوة التكنولوجية ، وبانخفاض أسعار صرف العملات الإسلامية ؛ مما يعنى مزيداً من الاعتماد على الخارج ومزيداً من التبعية » .

* * *

قال صلى الله عليه وسلم :

« إنما مثلي ومثل مـا بعثنى الله به كمثل رجل أتـى قومـه فقـال : يا قوم إنى رأيت الجيش بعـينى ، وإنى أنا النذير العريان ، فـالنجاء .. ، فأطاعه طائفـة من قومه فأدلجوا ، فانطلقـوا على مهلهم فنجوا، وَكَذَّبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم فصبحهم الجيش فـأهلكهم واجتاحهم ، فذلك مثل من أطاعنى فاتبع ما جئت به ، ومثل من عصانى وكذب بما جئت به من الحق » .

[أخرجه البخارى رقم (7283)
كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة
عن أبى موسى الأشعرى ،
فتح البارى ج 13 / 250] .

المبحث الثانى :

« فى ظل العولمة ... نكون أو لا نكون »

مجلة البيان : « وقفنا فى الحلقة الماضية مع ضيوفنا الكرام على مفهوم العولمة ، ورأينا حجم التناقض فى الفكرة وحجم الإشكاليات فى التطبيق ، وتعرفنا على القوى التى تحرك العولمة لتنفرد بالعالم ، كما تعرفنا على الآليات التى تدار بها العولمة لتحقق أهدافها ، وتوقفنا على هذا الخطر الذى بات يتهددنا نحن تحديداً وربما يتهدد غيرنا أيضًا ، وهنا نواصل الحديث حول مفردات المشكلة فى عالمنا الإسلامى محاولين استشراف الحل .

ونرحب بضيوفنا الأكارم .. وقرائنا الأعزاء ؛ ولنبدأ بسؤال ربما يثور فى نفس كل غيور وهو : لماذا حقق هؤلاء كل هذه الإنجازات المادية فى بلادهم ولم نحقق نحن أيًا من ذلك ، رغم الفارق بين المنهجين ؟ نستمع للدكتور عبد الحميد » :

د . عبد الحميد الغزالى :

« السبب واضح ؛ وهو أن الرأسمالى عندما يطبق الرأسمالية على مستوى الفرد يقيم هذه الرأسمالية رغم ما فيها من مثالب ، وبذلك تتفق قناعاته مع تطبيقه .

أما فى العالم الإسلامى فنجد أن الفرد فى داخله حقيقة العقيدة الإسلامية ، لكنه يرى الأنظمة أشياء بعيدة تمامًا عما يعتقده !

هذا الانفصام وهذه الأزدواجية كانا من أهم أسباب الأداء المتدنى فى الإنتاجية على مستوى الفرد والمجتمع ، ومن هنا يأتى التخلف الاقتصادى والاجتماعى ؛ لأننا إذا طبقنا المعايير الاقتصادية سنجد أن دول العالم الإسلامى كلها متخلفة ، وبشهادة المنظمات الدولية ، بما فى ذلك مجموعة الدولة ذات الرساميل النفطية ؛ لأن المسألة ليست ثراءًا ماديًا وإنما الأمر يقاس بمدى مساهمة القطاعات السلعية - بالذات - فى الناتج القومى ، وبالذات . . الصناعة التحويلية ، أو بمعنى آخر : مدى قدرة المجتمع على إنتاج ما يحتاج إليه أبناؤه من سلع وخدمات ، ووفقًا لهذا المعيار فإن العالم الإسلامى كله يقع ضمن العالم المتخلف المسمى بالنامى » .

مجلة البيان : « ولكن مقاييس التخلف يمكن التلاعب فيها سلبًا أو إيجابًا حسب الزاوية والوجهة التى ينطلق منها الباحث . ألا ترى أن الأمر يحتاج إلى ضوابط

موضوعية أكثر تحديداً للقياس؟» .

د . عبد الحميد الغزالى :

« مقاييس التخلف تطورت اليوم عن ذى قبل ، وأصبحت أكثر موضوعية ؛ لأنها أصبحت تستبعد أثر الأسعار ، وتضيف أبعاداً أخرى مثل المشاركة السياسية ومستوى الحالة الصحية . والتخلف هو عبارة عن حالة الانخفاض النسبى فى مستوى النشاط الاقتصادى لمجتمع من المجتمعات .

لكن عندما نتحدث عن التخلف فى العالم الإسلامى فلا بد من إضافة أبعاد أخرى يمكنها أن تصوب النظرة للقياس ، وذلك لضبط المعنى المراد من اللفظ بوصفها وحدة للقياس . ومن هذه الزاوية يمكن أن أضيف تعريفين منضبطين للتخلف الاقتصادى :

الأول : إذا وجدت مجتمعاً من المجتمعات الإنسان فيه مقهور سياسياً ومستغلٌ اقتصادياً - أى فقد شرطى العدالة والحرية - فنحن أمام مجتمع متخلف !

الثانى: إذا وجدت مقاصد الشريعة الإسلامية الضرورية - وهى : حفظ الدين ، والعقل ، والنفس ، والمال ، والنسل - مغيبة فثق أنك أمام مجتمع متخلف مهما أوتى المجتمع من موارد مادية وبشرية ومالية[1] .

والعالم الإسلامى يعيش هذه الحالة ، وينطبق عليه كلا التعريفين رغم ما حباه الله من إمكانيات بشرية ومادية » .

د . رفعت العوضى :

« تكملةً لكلام الدكتور عبد الحميد : علينا أن نفرق بين ما يملكه العالم الإسلامى من موارد اقتصادية ضخمة-والتى تعد قوة كامنة-وبين ما ينتجه العالم الإسلامى . . الأرقام فى هذا المجال تمثل صدمة كبيرة إذا ما قيست بالعالم من حولنا .

فالعالم الإسلامى - كما تقول الأرقام - مكون من 56 دولة ، وعدد سكانه 1,2 مليار نسمة ، ويبلغ إجمالى إنتاجه المحلى حوالى 735 مليار دولار سنوياً ، وفى المقابل نجد أن الولايات المتحدة بتعدادها البالغ 265 مليون نسمة (خمس سكان العالم الإسلامى) تنتج وحدها 6,6 تريليون دولار سنوياً (أى حوالى 9 أضعاف إنتاج العالم الإسلامى بمجموعه !) أما اليابان (والتى قدر سكانها بعُشر سكان العالم الإسلامى)

---

(1) ونحن نضيف تعريفاً ثالثاً للتخلف الاقتصادى ، إن أى مجتمع من المجتمعات فقد منظومة القيم الاسلامية : «العلم، الإيمان، العمل، تكريم الله للإنسان، التمسك بوحدة الأمة، العدل، الشورى» فهو مجتمع متخلف لأن تلكم القيم هى أساس تقدم المجتمع لأنه الدين نفسه، وهى العُمُد التى يقام عليها المجتمع الإسلامى وهى معيار الصواب والخطأ» (معدا الكتاب) [كيف نفكر استراتيجياً -فوزى طايل- مرجع سابق صـ30] .

فيبلغ إجمالى إنتاجها 4,6 تريليون (أى حوالى 6 أمثال إنتاجنا) .

وإذا ما قارنا الصادرات نجد أنها فى العالم الإسلامى 281 مليار دولار فى مقابل 513 مليار (الضعف) بالنسبة للولايات المتحدة و 3,9 تريليون دولار (14ضعف) لليابان!

إذن ونحن نتحدث عن العالم الإسلامى ومشاكله ، والمزايا التى يمكنه الحصول عليها، علينا أن ندرك أننا لسنا أمام عالم واحد بل أمام 56 دولة ، 56 سوقًا ، 56 مفاوضًا ، 56 قرارًا ، هذا التفكك هو أحد أخطر أبعاد قضية التخلف والتبعية التى يحياها عالمنا الإسلامى » .

د . عبد الحميد الغزالى :

« التجارة البينية بين دول العالم الإسلامى الذى نريد له أن يكون حاضرًا ومنافسًا قويًا فى ظل العولمة لم تتعد 8 ٪ وفى بعض الأرقام المتفائلة 10 ٪ من إجمالى حجم التجارة الخارجية للعالم الإسلامى ، وهذه قضية لها أبعادها الاقتصادية والسياسية والنفسية والمنهجية .

أما إذا نظرنا إلى هيكل الإنتاج فنجده عبارة عن مواد خام ، وبعض السلع رديئة التصنيع ، أو التى لا ترقى للمستوى العالمى ، ومن ثم فإن قدرتنا التنافسية محدودة للغاية ، ولهذا فنحن فى أسوأ وضع ؛ والسبب أننا لم نستغل مواردنا استغلالاً صحيحًا ، نحن لدينا العقول المبدعة ، ونملك رأس المال ، والموارد لدينا متاحة ، كل عناصر الإنتاج متوفرة بحمد الله ، **ولكن السر يكمن فى الإرادة : إرادة التقدم .. إرادة التنفيذ .. إرادة التنافس .. إرادة الوحدة .. إرادة مسألة نفسية ترجع إلى الإنسان»** .

د . رفعت العوضى :

« باستقراء الأحداث التى تجرى فى عالمنا الإسلامى ، نجد أن هناك سقفًا مفروضًا على العالم الإسلامى ، ولا يُسمح له بتجاوزه . . قد يخفى وقد يبدو أحيانًا .

والعالم الإسلامى رغم التكتلات محروم من أن يكون له كيان كبير فى ظل العولمة، ومنظمة المؤتمر الإسلامى إذا ما اعتبرناها جامعة إسلامية لا تعدو أن تكون هيئة شرفية استشارية ولدت فى ظل ظروف خاصة . . ولم يُرَد لها البروز على ساحة القرار .

فى ظل العولمة زاد التفرق بين الدول الإسلامية . وأذكر أن الدكتور عبد الحميد قد قال فى إحدى محاضراته : **إن حصاد العولمة كان 21 حربًا فى العالم الإسلامى**

وحده! وضَربُ النماذج الإسلامية الناجحة من دول النمور الآسيوية[1] مؤشر على هذا الأمر خاصة أنه سمح للدول غير الإسلامية باستعادة كيانها ثانية .

العولمة ضربت العالم الإسلامى فى أمر آخر هو السلع الاستراتيجية كالبترول وغيره .

حتى الصلاحيات التى كانت تتمتع بها بعض الدول الإسلامية داخل المنظمات الدولية ضعفت جدًا فى ظل العولمة .

* صندوق النقد قبل العولمة كان مختلفًا عما هو عليه الآن .

* منظمة التجارة لم تكن كما يبدو اليوم .

* معظم محاولات الاندماج أو التكامل التى كانت تمثل حلمًا فى العالم الإسلامى جُمّدت ؛ لأنها كانت تفتقد الرؤية الصحيحة فى إيجاد الحلول » .

د . عبد الحميد الغزالي :

« الأنظمة لدينا بين مغيَّب ومغرَّب مع ما نملكه من مقدارات ومقومات للتنمية الناجحة .

ولهذا يمكن القول بأنه لو لم يكن هناك تغييب وتغريب للعقل المسلم على كافة الأصعدة لما كان هذا حالنا أبدًا .

ولأننا كذلك فلا نعتمد على الإنسان لدينا ، ونتصور أن حل مشاكلنا الإنمائية وغيرها فى الاعتماد على الخارج .

أليس أبشع ما تصاب به أمة أن تعتمد فى ضروراتها على أعدائها ؟ ، سواء فى السلاح أو الغذاء أو التقنيات ، التى لا تتمشى مع خصائص عناصرنا الإنتاجية ، حتى نظل تابعين للغرب ، وبذلك نبقى مهمشين فى صناعات غير ذات جدوى ، ونسير وفق مشاريع تسليم المفتاح؟

ولأننا أيضًا نعتمد على القروض والمعونات ، فهذه التى تعد استعمارًا أبشع من استعمار القرن التاسع عشر؛ لأن القروض من أكبر معوقات التنمية ؛ فهى توقعنا فى كبرى الكبائر ، ولسنا فى حاجة إلى قروض! لدينا فائض يزيد عن 800 مليار دولار ودائع فى البنوك الغربية ؛ بينما نحن مدينون لهم وبأسعار فائدة ربوية؛ وقد بلغ إجمالى الفوائد أضعاف أصل الدَّين!» .

---

(1) إقرأ بشيء من التفصيل والأمثلة من كتابنا [نحو نهضة أمة - الجزء الثانى - كيف نفكر استراتيجيًا ، (أسس الاقتصاد الإسلامى) ، أ . يوسف كمال محمد ، إعداد د . جمال عبد الهادى ، عبد الراضى أمين ، الفصل الحادى عشر ، محاذير ص 374] .

مجلة البيان : « عندما طُرح مشروع (مارشال) بعد الحرب الأوربية الثانية لتمويل الدول التى خرجت منها من الحرب لدفعها نحو التنمية ، وفق الشروط الأمريكية وافقت فرنسا وإنجلترا على هذه الشروط ، ورفضت كل من اليابان وألمانيا المشروع وفضلتا الاعتماد على الذات ، ولنا أن نقارن بين النتيجتين ، حتى فى العالم الغربى ذاته ، واليوم يسير صندوق النقد على نفس الخطأ فى تكبيل محاولات النهوض وإعاقتها » .

د . عبد الحميد الغزالى :

« اليابان استطاعت - من خلال عملية تنميتها - أن تستخلص فائضًا من النشاط الزراعى لا يمكن استخلاصه ، ومولت به مشاريعها الإنمائية والصناعية ؛ ولذلك نجحت ؛ لأنها اعتمدت على سواعد أبنائها ، وعلى التخطيط الداخلى دون أى تدخل أجنبى حتى حدثت الطفرة » .

د . عبد الرحمن يسرى :

« المشكلة - من وجهة نظرى - **تكمن فى أن العالم الإسلامى يئن معظمه تحت سيطرة حكومات علمانية تابعة للعالم الغربى** . . هذه الحكومات قد ارتبطت بالاقتصاديات العالمية بلا أية ضوابط ، أو فهم لاتجاهاتها أو مضامينها ،والتى قد لا يكون من ورائها مكاسب على الإطلاق ، بل ربما خسائر محققه خاصة إذا احتكمنا إلى المعايير الإسلامية الصحيحة » .

مجلة البيان : « ولهذا يجىء رد فعلها على الأحداث العالمية والإقليمية ضعيفًا وبصورة مؤسفة ومخزية ، فضلاً عن أنها قنعت بمجرد ردود الأفعال ولم تشارك فى صنع اللعبة بما يخدم مصالح الأمة » .

أ . يوسف كمال :

« النظرة المصلحية البحتة إلى الحلول لا توصل إلى نهاية الطريق ، وإنما التبصر والتمسك بالطريق مهما كانت العقبات هو الذى يوصل ، ولذلك لا بد من تصحيح المنطلقات أولاً .

الرسول ﷺ حينما ذهب إلى الطائف، وعرض الإسلام على أهلها، عرضوا عليه أن يقيموا جبهة قومية . . فقالوا: «ننصرك على أن يكون لنا الأمر من بعدك» ولكن هذا لا يتفق مع طبيعة المنهج، والمعادلة هكذا لا تصلح، ولا بد من إرادة الآخرة أولاً حتى ننتصر ، ولهذا كان رده - عليه الصلاة والسلام -: «الملك لله يضعه كيف يشاء» .

أما الأنصار فقالوا : « ننصرك على ماذا؟!» . . قال : « الجنة » !

قالوا: « ربح البيع لا نقيل ولا نستقيل » .

ولما صحت المنطلقات كان النتاج سريعًا وناضجًا ، فلم تمض سنوات على هذه الصفقة الرابحة حتى سقطت فارس والروم على يد هذه العُصبة التى وضعت بصمتها على كل شىء فى الدنيا .

لهذا فإن إدخال الإسلام فى القضية يضع الأمور فى نصابها ؛ لأنه يعتبر الإنسان هو أساس التقدم ، والتخلف يمثل ظاهرة هوية أساسها الإنسان ، والإنسان يتغير ، ولا يثبت فى نفسه غير العقيدة التى تشكل مسار حياته .

فإما أن يكون ديناميكيًا أو استاتيكيًا . . ذا تطلعات أو إمعة . ونحن ننظر إلى الكتابات التى تعالج مسألة العولمة - على سبيل المثال - نجد أن الثقافة الغربية قد تسللت إليها دون انتباه لذلك ؛ لغياب طعم العقيدة عنها ، حتى فى كتابات إخواننا الذين يتحدثون عن الإسلام ، نجد مزيدًا من التهميش المرجعى ؛ فى مقابل مزيد من الاقتباسات عن الغرب .

لا عيب فى أن نستفيد من تجاربهم ؛ لكن دون الافتتان عن منطلقاتنا أو الافتئات على ثوابتنا ؛ لأن ذلك هو عين الهزيمة .

والعقيدة هنا هى المرتكز وهى السلاح الاستراتيجى ، الذى لا يملكه غيرنا؛ لأننا نريد الآخرة وهم يريدون الدنيا .

هذه العقيدة لها مضمونها فى إيقاظ الإنسان وإحياء الإرادة لديه ، وهى وحدها التى تملك أن توجه الإنسان المسلم وتبين له هدفه الصحيح .

الغرب يدرك ذلك تمامًا ؛ ولهذا يقول (ماسنيون) : « استطعنا أن نحول العالم الإسلامى تحويلاً كبيرًا عن طريق إحداث انحرافة طفيفة فى أول طريقه » كما لو حدث ذلك فى قضبان القطار فإن الانحراف بزاوية ضيقة جدًا فى الابتداء كفيل أن يبعده عن الهدف كلما سار على الطريق ؛ وقد كان هذا بإدخاله فى نظام حياة يختلف عن نظام الإسلام ؛ ولهذا يقول: « الخطر الوحيد الذى يواجهنا أن يعرف المسلمون عقيدتهم ؛ لأن هذا يُشعل الإسلام فى قلوبهم » .

ولهذا فإن المسلم لن ينتصر فى أى معركة إلا حين يعلن عن موقفه،نحن لا نطلب المستحيل ، على الأقل أن يعرف الإسلام فكرًا لا يشوه ولا يحرف ولا يخلط بغيره .

ثم نحن مع التيسير على قدر الطاقات لكن بشرط أن نسير فى الطريق الصحيح هذا الطريق عليه منارات واضحة تهدى السائر عليه . . حتى وإن قابله جبل واستدار حوله فإنه سرعان ما يرى المنارة التى ترده إلى الجادة .

ولهذا لو عرفنا ديننا حق المعرفة فستأتى الحركة ؛ والحركة فيها النصر بإذن الله - تعالى - .

د . عبد الرحمن يسرى :

تصحيح المنطلقات هى الخطوة الأولى على طريق الحل ، **والوعى الإسلامى وحده هو الذى يجعلنا أكثر انتباهًا للمخاطر المحدقة بنا** ؛ لأن الوعى الرأسمالى لا يثير أى شكوك بالنسبة للأساليب التى تنتهجها قوى العولمة للهيمنة على العالم ، بل يضفى عليها هالة من القداسة بحيث يصعب معها التنبه إلى خطئها أو خطرها .

والمسلم ليس بالإمعة ، الذى يسير فى ركاب الآخرين ولا يدرى إلى أين يقاد ، وحتى لا نكون كذلك علينا أن نتجاوز عقلية المنهزم ومرحلة التلقى السلبى وسياسة ردود الأفعال المجردة ، لنصل إلى مرحلة الفعل .

لدينا آمال كبيرة ، ومن يدرس تجارب النهوض فى العصر الحديث سواء فى ألمانيا واليابان بعد الحرب أو حتى فى دور النمور الآسيوية يدرك أن الأمل ما زال كبيرًا إن عدنا بإسلامنا إلى المعترك ؛ وحينها لن نبدأ من الصفر وإنما ننظر فيما فعلناه أولاً ونصححه ثم نبنى عليه ثانيًا ، وعلينا انتهاز الفرص ، ولدينا مؤسسات قائمة نبحث كيف نستفيد منها .

ننظر فى حاجاتنا الفعلية ، وننظر فى كيفية تلبيتها داخليًا بالنسبة لنا . . الاعتماد على النفس ربما كان قاسيًا فى أول الطريق لكنه لن يكون بقسوة خضوعنا للغير سواء كان عولمة أو غيرها » .

د . عبد الحميد الغزالى :

« تكميلاً لكلام الزميلين العزيزين . . فإن النظرة الإسلامية للإنسان تعيد الاعتبار إلى رأس المال البشرى، وهو رأس المال الحقيقى؛ لأن الإنسان هو القيمة الأرفع والأكثر أثرًا فى عملية التنمية والإنسان الفاهم لدينه المستوعب لتغيرات عصره، هو الإنسان القادر على النهوض الحقيقى فى مواجهة أى خطر مهما كان وبأقل الإمكانات .

ولهذا فإن الاستثمار فى هذا المجال استثمار استراتيجى وقائم على الإسلام ، وإذا لم نستطيع ترتيب بيتنا من الداخل قبل أن تطغى علينا العولمة بآلياتها ومفاهيمها وتطبيقاتها فلا أرى أملاً .

معظم الدول الإسلامية على مدى نصف قرن جربت استراتيجيات عديدة .. النمو المتوازن .. النمو غير المتوازن .. استراتيجية الدفعة القوية .. استراتيجية البعد الأدنى الحساس .. استراتيجية التغلغل .. استراتيجية الحاجات الأساسية .. استراتيجية

الصناعات الثقيلة .. استراتيجيـة الطلب النهائى .. استراتيجية الانطلاق والنمو .. إلى آخر هذه الاستراتيجيات ، وكانت النتيجة - بشهادة المنظمات الدولية المتخصصة - : مـزيدًا من التخلف ومـزيدًا من مـعاناة الإنسـان ، والسبب فـى ذلك هو أننا أهملنا العنصر الأساس وهو الإنسان » .

د . عبد الرحمن يسرى :

من الموضوعيـة أن نعترف أن الآثار السلبية للعـولمة ستكون شديدة الخطورة ، ومن ثم فإن الأمر يلح علينا لتـدبر أمورنا تجاهها بسياسـة اقتصادية حكيمـة ، واجتهادات عميـقة ترمى إلى تحقيق مـصالح الأمة فى إطار القـواعد الشرعية الأصلـية ، وتقدم حلولاً لما يجدُّ من مشكلات .

ولا نعنى أن تكون الحلول سهلة المنال ، ولربما كانت موجعة ، فالجراحة قد تكون صعبة ولكنهـا وسيلة الشفاء إن شاء الله - تعالى - ولأن العـولمة ليس لها سابقة فى التاريخ ولا يستطيع أحـد أن يقول : إن لديه سياسات اقـتصادية جاهزة لمواجهـتها ، ولكن الإسلام معين لا ينضب وعلينا الاجتهاد » .

مجلة البيان : ولكن الاجتهاد قضيةً ومفهومًا ، قد جمد فى حقبة سابقة ، وهو اليوم يتعرض للون من التحريف فى مضمونه وفحواه .. نحو نؤكد على هذا الواجب ولكن المشكلة فى : من ؟ وكيف؟» .

أ . يوسف كمال :

« الاجتـهاد واجب الطليعـة المؤمنة من العلماء المتخـصصين كلٌ فى مـجاله ، بأن تكشف عن حكم الله - تعالى - فى قـضايا العصر ، وتـعيد الأمة إلى مسـارها بعد توضيح المعـالم ؛ لأن الشرع مـحكم ومن رحمة الله بنا وإحكامـه لدينه أن الآية من القرآن يمكن أن تقيم نظامًا اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا ، وهنا نحتاج إلى اجتهاد هذه الطليعة لاستنباط[1] ذلك .

نحن لسنا ضد الدراسات المتخصصة المتعـمقة ، ولكن عندما يتحدث العالم المسلم عن العولمة لا نـريده أن يتحدث بمنطق الـعالم الثالث . . . وإنما بمنـطق : قال الله ، وقال الرسول . . . من منطلق الاتباع والأسوة والطاعة .

(1) هذا هو الأمر الذى طالب به اللواء أ . ح . د فوزى محمد طايل ، أستاذ الاستراتيجية بأكاديمية ناصر ، فى مقدمة كتابه « نحو نهضـة أمه - كيف نفكر استراتيجيًا صـ3 ، بأن الأمة فى حاجة رلى عمـل فقهى جماعى يقوم به علماء الأمـة . . . . . ومن شتى التخصصـات العلمية ، عمل تصاغ على أسسه قواعد نهضـتها ، ويضىء لأمتنا الطريق فى حكرتها المستقبلية . . . » .

هذا هو مفرق الطريق !

نحن اليوم - ونحن نواجه العولمة - لا بد أن نضع كل شىء فى نصابه ، ولا يمكن أن تكون المواجهة فى مجال واحد! المواجهة فى كل المجالات . ولهذا لا بد من مشروع حضارى شامل يستوعب كل طاقات الأمة ويوجد بينها . إن ما ذكر عن جمود فى العالم الإسلامى وتخلف سببه الأساسى هو جمود الإنسان من داخله !

على سبيل المثال : السوق العربية المشتركة وهى هدف مقدم مطروح منذ عام 1956م ؛ وها هى السوق الأوربية تجاوزت اليوم مرحلة السوق إلى مرحل الوحدة ، ونحن مازلنا نقول : منطقة حرة أو اتحاد جمركى أو سوق مشتركة . . . !» .

د . عبد الحميد الغزالى :

« هنا أمر يجدر الإشارة إليه ، ولا أحب أن يضيع فى زحمة كلامنا . . . وهو أن العولمة بصورتها الراهنة ليست قدرًا وليست شرًا محضًا ، وإنما هى واقع جديد يُصنَع، ولا بد أن نتعايش معه بعقيدة المسلم وذكاء المسلم وحزم المسلم وحسمه .

نحن مع العولمة إذا ما كانت تعنى التفاعل الحيوى بين شعوب الأرض . . . نحن مع حرية التجارة ، وحرية الانتقال التى تعنى حريتنا أيضًا فى كل ذلك ؛ وحين نملك القرار سنملك التأثير .

ولهذا أقول : إن العولمة الصحيحة بضعاتنا ويجب أن ترد إلينا لكن من منظورنا الإسلامى ، لكن لن نستطيع أن ندخل تنافس العولمة ومعتركها المفروض علينا إلا بتربية إسلامية صحيحة ، وتطبيق إسلامى فى الاقتصاد وفى السياسة فى الاجتماع وفى الثقافة . . وبدون هذا التطبيق لن نكون قادرين على مواجهة العولمة . نحن جربنا الاشتراكية فكنا مستهلكى شعارات ، وجربنا الرأسمالية فكنا مستهلكى سلع . . فلماذا لا نجرب الإسلام لننفتح على العالم من دائرة التأثير لا التأثر ؟ .

نحن أصحاب الانفتاح الحقيقى ، ولا يوجد انفتاح فى أى عقيدة سماوية أو أرضية مثل الانفتاح فى الإسلام ؛ فالحكمة ضالة المؤمن والأصل فى الأشياء الإباحة، ولهذا فإن انفتاحنا على العالم سيكون له إسهامه فى الحضارة .

وأود أن أشدد على ضرورة توحد الدول الإسلامية تجاه هذه الظاهرة ، وأن نضع أيدينا فى أيدى بقية الدول النامية ، للحصول على نصيب عادل من التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية . فلقد رفعت الدول النامية - دول السبع والسبعين - فى أول الستينات شعار « التجارة وليس المساعدة Trade Not Aid » ؛ وذلك لأن المساعدة كانت - على عكس المأمول - عبئًا على التنمية وليست عاملاً مساعدًا

لأحداثها ، والآن ترفع الدول النامية شعار « عدالة التجارة وليس حرية التجارة»[1] بمعنى أن حرية التجارة - باعتبارها جزءًا من ظاهرة العولمة - يتعين ألا تكون لصالح دولة واحدة أو حفنة قليلة من الدول المتقدمة » .

د . رفعت العوضى :

« العالم كله اليوم يتطلع إلى حل جديد وهو الذى يُعبَّر عنه بالطريق الثالث ؛ لأن الشيوعية سقطت بالفعل ، والرأسمالية فى عولميتها تعيش أزمة خانقة رغم أن عمرها قصير وهو تسع سنوات لم يعدُ عمر طفل فى المرحلة الابتدائية ؛ هذا الطريق الثالث تكلَّم عنه كلينتون وتونى بلير وجاك شيراك . .

الإسلام يقدم أكفأ نموذج للطريق الثالث ، ولو أننا جمعنا ما كتب عن هذا الطريق الثالث لوجدنا كأنهم يحومون حول الإسلام ، وهذا يجعلنا نقول : على العالم الإسلامى أن يقدم الإسلام باعتباره الطريق الثالث الذى يبحث عنه العالم كله .

سنُسأل أمام الله - تعالى - إذا لم ننتهز الفرصة ونقدم الإسلام للعالم على أنه الطريق الثالث المنقذ[2] ؛ لأن الحرية المطلقة سببت الكوارث . والإسلام وحده هو الذى يقدم الحلول والضوابط فى هذا المجال ، والإسلام وحده هو الذى يربط التنمية بالتوزيع والعدالة الاجتماعية . الإسلام يقنن دور الدولة فى الاقتصاد[2] ولا نبالغ إذا قلنا : إن الإسلام هو سبيل النمو الذى يحتاجه العالم » .

د . عبد الحميد الغزالى :

« بعد سقوط الاشتراكية وتبنى جورباتشوف البروستريكا التى أراد من خلالها أن يبحث عن طريق غير الرأسمالية ؛ لأنه أعلم بمشاكلها ، أرسل وفدًا إلى مصر ليدرس

---

(1) إن العولمة هى إحدى معاول الهدم الذى يستخدمه « النظام العالمى الجديد » وما هو - النظام العالمى الجديد - إلا تطبيق عملى لما تريده - بل وتنفذه - الصهيونية العالمية ويظهر ذلك - واضحًا - من خلال عملية التلاعب بالالفاظ ،وهو مبدأ يهودى بحت !! ، لتتأكد من ذلك راجع بروتوكولات حكماء صهيون ، البروتوكول « التاسع » حيث يقول : [إن الكلمات التحررية لشعارنا الماسونى هى « الحرية والمساواه والإخاء»، وسوف لا نبدل كلمات شعارنا ، بل نصوغها معبرة ببساطة عن فكرة ، وسوف نقول « حق الحرية ، وواجب المساواة ، وفكرة الإخاء » وبهذا سنمسك الثور من قرنيه ، وحينئذ نكون قد دمرنا فى حقيقة الأمر كل القوى الحاكمة إلا قوتنا] .

(بروتوكولات حكماء صهيون - مكتبة الإيمان ، المنصورة ، طبعة عام 1994 م صـ 98) .

(2) إن من قدر الله سبحانه وتعالى ، أن ما قاله الدكتور : رفعت العوضى ، كان موافقًا لكتابنا [نحو نهضة أمة - الجزء الثانى - كيف نفكر استراتيجيًا ، (أسس الاقتصاد الإسلامى) للاستاذ يوسف كمال محمد ، إعداد، د جمال عبد الهادي مسعود ، عبد الراضى أمين سليم ، ليسد هذه الثغرة وليثبت أن الإسلام هو سبيل النمو الذى يحتاجه العالم .

النظام الإسلام للاستفادة منه ، وشُكلت لجانٌ فى مركز الاقتصاد الإسلامى التابع لجامعة الأزهر من المتخصصين ، وعكفت هذه اللجان على صياغة برنامج متكامل للنظام الإسلامى التابع لجامعة الأزهر من المتخصصين ، وعكفت هذه اللجان على صياغة برنامج متكامل للنظام الإسلامى فى شكل بنود وفقرات وقدمنا فيه نظامًا اقتصاديًا تشغيليًا ، يبدأ بفلسفة النظام والعمل والأجور ونظام الملكية المتعددة ، الاستهلاك والاستثمار والادخار والشركات وصيغ الاستثمار والسياسة النقدية والسياسة المالية . . إلى آخر كل مكونات النظام الاقتصادى الفاعل . .

وعندما قُدم هذا النظام للوفد تساءل رئيسه الوزير (بافلوف) : كيف يكون لديكم مثل هذا النظام وأنتم على هذه المسألة من التخلف ؟! وأسندت أمانة المؤتمر الرد إلىَّ، وكان ردى : « لأننا بعيدون تمامًا هذا النظام » .

ولكن توالت أحداث تفكك الاتحاد السوفييتى،ولم تُعط القيادة الروسية الفرصة للاستفادة من هذا المشروع الذى أصر الوفد الروسى على مناقشته تفصيلاً فى جولة ثانيةفى موسكو . . إلا أن الجولة المقترحة لم تتم بسبب هذه الأحداث » .

مجلة البيان : « هل يمكننا - ونحن فى إطار الحديث عن المشروع الحضارى بصفة عامة - أن نطرح تصوراً له فى ظل محاطر العولمة؟ » .

أ . يوسف كمال :

« إذا كنا نتحدث عن مواجهة ، فالمواجهة تحتاج بداية إلى إرادة ، ولا إرادة بدون عقيدة؛ لأننا إذا نظرنا على سبيل المثال إلى الفجوة التقنية بيننا وبين الغرب ، والتى تتسع وتتسع فسنُصاب باليأس ؛ لأننا فى حاجة إلى تكوينات رأسمالية ، وهى بدورها تتطلب فائض مدخرات كبير ، وهذا الفائض يحتاج إلى زيادة الدخل ، وإلى ضغط الإنفاق ! ومستحيل أن نصبح كروسيا ؛ لأن الإنسان الروسى هو الذى هدم روسيا بسلبياته وعدم حرصه على مصلحة بلده .

إذن لا بد من عامل ذاتى يدفع الإنسان نحو مضاعفة عمله وضغط نفقاته ؛ بحيث يكون على استعداد دائم لبذل أكثر مما هو مطلوب منه .

ليس شىء سوى العقيدة يصنع مثل هذه المعجزة ، إذن العقيدة هنا يمكن أن تحدث الطفرة ؛ لأنها تربى الفرد على المسؤولية فى إطار جماعى وتحميه من الهزيمة النفسية والفكرية .

ثم تأتى بعد ذلك الشريعة لتضع له الضوابط العملية والتطبيقية ؛ التى توجه جهوده التوجيه الأمثل » .

د . عبد الحميد يسرى :

« لماذا لا يرفع المسلمون شعارًا واحدًا يوحد بينهم كما يرفع غيرهم من الشعوب الشعارات؟ الثورة الشيوعية رفعت من قبل شعار : « يا عمال العالم اتحدوا » .

والأمريكيون رفعوا شعار : « بالله نثق »[1] ، والفرنسيون رفعوا شعار : « حرية - إخاء - مساواة » والمسلمون يملكون الشعار الذى يوحد بينهم وهو كلمة الشهادة التى نرددها صباح مساء هذه الكلمة تمثل شعارًا حقيقيًا للإسلام عقيدة وفكرة ونظامًا ، ويمكن من خلال توظيف مفهومها أن تستعيد الأمة ما فقدته حتى فى ظل طغيان العولمة » .

مجلة البيان : « لكن كيف نترجم هذا الشعار إلى واقع حضارى عمومًا ، واقتصادى خصوصًا ؟ » .

د . عبد الحميد الغزالى :

« إذا تكلمنا عن المشروع الحضارى ، فلا بد أن ينقلنا هذا للحديث عن الثوابت التى ينبغى أن نحتكم إليها ونحن نواجه العولمة:

أولى هذه الثوابت : أن يكون مدخل التعامل عقديًا ؛ لأننا إذا فقدنا المقياس ونقطة الانطلاق فستصبح الأمور كلها نسبية تقبل التسويغ ، واحتمال وجهات النظر المختلفة، أما إذا احتكمنا إلى العقيدة، وانطلقنا منها فسوف يكون سعينا مطردًا بنّاءًا ، ويكفى أننا نملك حينئذ المعية الإلهية .

وثانيها : أن تكون المصلحة الاقتصادية لأمتنا وأوطاننا هى المحرك الأساس لعملنا ، وهذا لا يكون إلا بإرساء حرية الإنسان وإشراكه فى العمل ؛ فلا تهدر طاقة ولا تزيف إرادة ، وإلا أحس الإنسان بالغربة ، وهذا شعور قاتل لكل مبادرة . . . ولكل عمل جاد .

ثالثها : سياساتنا الاقتصادية التى لا بد أن تنبع من خططنا المبنية على مصالحنا ، أما خطط صندوق النقد ، والبنك الدولى ، فينبغى ألا تكون ملزمة .

رابعها : أن تكون حلولنا استراتيجية ، بأن ننظر إلى عملية التنمية نظرة غير

---

(1) هذه الجملة تجدها مكتوبة خلف الدولار « In God We Trust » ولكن نحن نسأل أى إله فيه الثقة ، ونحن نعلم أن أمريكا تدين بالنصرانية التى تنقسم إلى مذاهب ثلاثة ، منهم من يقول : أن عيسى إله ، ومنهم من يقول : أن عيسى ابن إله ، ومنهم من يقول : أن عيسى ثالث ثلاثة . فأى إله يثقون فيه !! إلا أن يكون الإله هو الدولار ، من أجله يفعلون أى شىء !!.

تقليدية، بأن نستفيد من فترات السماح المتاحة لاتفاقية التجارة، وهى ما بين 5 - 10 سنوات ، ويمكن أن تُمد عن طريق التفاوض حتى نقف على أرجلنا وهكذا . . .» .

د . عبد الرحمن يسرى :

« يمكن من خلال هذه الثوابت التى طرحها الدكتور عبد الحميد ، أن نطرح تصورًا لدور الدولة فى الإسلام خاصة فى مثل هذه الظروف ، هذا الدور يتمثل فى عدة واجبات يمليها الشرع على الدولة ، هذه الواجبات كانت موجودة منذ عهد النبى ﷺ وخلفائه الراشدين - رضوان الله عليهم جميعًا - ويمكن لنا أن نطرحها بإيجاز :

1 - واجبها نحو بناء الفرد المسلم الذى يعد العنصر الأهم فى التنمية وفى المواجهة، وذلك عن طريق تربية الناس وتوعيتهم بواجباتهم وحقوقهم الشرعية ، وضرورة تماسكهم قطريًا وعالميًا ، وهذا يستدعى زيادة الإنفاق على التربية والتوعية الإسلامية فى جميع المستويات التعليمية ، وإحياء دور المسجد ، وإعداد المناهج اللائقة بذلك .

2 - واجبها فى إيجاد الكفاءات ، وهو ما يمثل فروض الكفايات عن طريق وضع خطة تعليمية مركزية تتضمن برنامجًا زمنيًا تفصيليًا يبدأ بمحو الأمية ، ويمتد للتوفيق بين برامج التعليم والتدريب ، وبين احتياجات سوق العمل حاضرًا ومستقبلاً ، والارتقاء بالبحث العلمى من خلال توفير التقنيات الحديثة والعمالية ، والتشجيع على البحث والإبداع والابتكار .

3 - واجبها نحو المال باعتباره قيمة إسلامية لها دور العقدى والاقتصادى والاجتماعى ، وهذه المسألة تمثل نقطة ارتكاز تفصل بين النظرة الإسلامية والنظرة المادية عمومًا ، فتقوم بوظيفتها المالية من جمع الزكاة ، والصدقات والعشور ، وغيره وتصرفها فى وجوهها ، حتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء كما تريد العولمة .

4 - واجبها نحو ضمان استقرار النشاط الاقتصادى الحقيقى ، بالإشراف على أسواق رؤوس الأموال وتنظيمها ، وتنظيم تدفق رؤوس الأموال ، وضمان الالتزام بالأحكام الشرعية واتخاذ الإجراءات الحاسمة لمنع الإخلال بالقواعد الشرعية .

5 - تنظيم الانتفاع بالموارد كالموارد المائية وأراضى الرعى والغابات والصحراء لصالح أبناء المجتمع وضبط عمليات التملك بما يضعف النفوذ الأجنبى .

6 - الابتكار فى تشجيع الاستثمار ؛ وعلى سبيل المثال من خلال المعاملة التفصيلية للشركات الأجنبية التى تسهم إسهامًا فعليًا فى التنمية الحقيقية .

7 - ضبط التعامل مع الأسواق الأخرى من خلال مراقبة الواردات لضمان عدم مخالفتها للشريعة الإسلامية ، وأخذ العشور وإدارة التجارة الخارجية ، بما يحقق المصالح، وعلى هذا الغرار تكون واجبات الدولة التى يمكن أن تتطور وفق هذه الواجبات بآليات أحدث » .

د . رفعت العوضى :

« التطورات الراهنة تفرض على الدولة مزيدًا من أدوار الحماية ، وإدارة الإنماء بطريقة ذكية وفاعلة تعتمد فيها على البحث العلمى والدراسة والتخطيط الجاد . . وقيام الدولة بهذه الأدوار يقلل كثيرًا من الخسائر التى يمكن أن تتعرض لها فى ظل العولمة. . . وعلى سبيل المثال .

- الاتفاقيات الدولية الملزمة ، كاتفاقية تحرير التجارة ، تحتاج إلى دراسة متأنية ومتخصصة تتيح لنا معرفة عناصر القوة والضعف والثغرات فى هذه الاتفاقية ، كى تتمكن الدولة من توسيع مجال المناورة وتفسير هذه المواد بما يخدم مصالحها .

- تحتاج الدولة بدلاً من أن تغرى الاستثمارات الأجنبية بالقدوم أن تنتهج سياسات تعيد الثقة بالاقتصاديات المحلية ، بما يشجع الاستثمارات المهاجرة إلى الخارج على العودة إلى بلادها مرة أخرى .

- حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية وسياسات الإغراق من خلال فرض لون من القيود الجديدة التى تعتمد على المواصفات فى الحيلولة من دخول الصناعات المنافسة .

- توجيه الدراسات الجامعية والأكاديمية الشرعية والمتخصصة إلى حل مشكلات الانفتاح والتحرير والبورصة بحلول عملية .

- تطوير القدرة التنافسية لصناعاتنا من خلال دعمها عن طريق الدراسات أو مساعدتها فى فتح أسواق جديدة أمامها .

هذه الأدوار مجرد أمثلة على ما يمكن أن تفعله الدولة الآن » .

أ . يوسف كمال :

« **السياسة الحمائية لها بُعدُ شرعى مهم يتمثل فى تطبيق الشريعة** ؛ لأنه لا قيمة لوضع سياسات لحماية الصناعات دون حماية البنية التحتية التى يمتد إليها التمويل الأجنبى ليتلاعب بها ، وأمامنا تجارب معاصرة تخلت فيها الحكومات عن الحماية الشرعية المتمثلة فى تحريم الربا الواقع فى عمليات الإقراض ، وتحريم المقامرات التى

تجرى فى البورصات ، فكانت النتيجة أن أُتىَ الاقتصاد من حيث لم يحتبسوا والله قد ضمن لنا العصمة فى التمسك بحبله ؛ فلماذا النكوص؟» .

د . رفعت العوضى:

« مسألة التكامل الإسلامى ، وكيف يمكن للدولة الإسلامية اليوم أن تكمل فى إطار هذا التكامل .

فى ظل الظروف الراهنة ليس بمقدور أى دولة إسلامية أن تخرج عن الإجماع العولمى الذى تمليه الدول السبع الكبار ، عبر المؤسسات والمنظمات الدولية ، ومن ثم فإن المتنفس أمام الدول الإسلامية يبدأ عبر الساحة الإسلامية ، ذات الامتداد الجغرافى والاستراتيجى والسكانى والمادى ، بدءًا بالتكامل وانتهاءًا بالتوحد عبر سياسات منضبطة ومحكمة .

لأن المنظومة العولمية آخذة بالتطور عبر القرارات والاتفاقات والتكتلات والاندماجات بشكل يملى على العالم الإسلامى سرعة المبادرة قبل أن يفلت الزمام .

العالم الإسلامى يمتلك مخزومًا جباراً من رؤوس الأموال ومن الثروات الحيوية والمعدنية بالإضافة إلى التلاحم الجغرافى والتكامل فى الموارد ، ولهذا لو قامت تجارة فعلية بين العالم الإسلامى ، لأمكننا الاستغناء عن العالم الخارجى ، على الأقل فى الاحتياجات الاستراتيجية .

وهنا يبرز دور مؤسسات التكامل ، سواء على مستوى الإطار الإسلامى العام كمنظمة المؤتمر الإسلامى ، أو حتى على المستوى الإقليمى كالاتحاد المغاربى ، ومجلس التعاون الخليجى ، أو اتحاد جمهوريات وسط آسيا الإسلامية ، أو على المستوى الوظيفى كمجموعة الثمانية الإسلامية ؛ لكن المثير للعجب أن دور هذه المؤسسات لم يزل مقصوراً على الدور الاستشارى ولا يحمل أى صورة من الإلزام .

لدينا كذلك مؤسسات متخصصة ، كاتحاد الغرف التجارية والصناعية الإسلامية ، والبنك الإسلامى للتنمية ، ولدينا مؤسسات أخرى فى الإطار العربى ، لكن هذه المؤسسات لم تقم بدورها المرسوم والمراد بها ، والأسباب معروف أكثرها ، وإذا ما أرادت الدول الإسلامية لنفسها بعض المتنفَّس من ضغط العولمة فعليها أن تُفعِّل العلاقات البينية والتكاملية لمواجهة آثار الهيمنة الخارجية .

أما على مستوى رؤوس الأموال ، فلدينا فرص استثمار ممتازة ، ويسيل لها لعاب المستثمر الأجنبى داخل المجال الإسلامى من آسيا الوسطى وحتى الأطلنطى ، تحتاج إلى رؤوس أموال وخبرة كافية لاستغلال المقدرات الموجودة » .

د . عبد الحميد الغزالى :

« لا بد أن يكون هناك نظرة استراتيجية لموارد العالم الإسلامى وإمكانياته من خلال التخصص وتقسيم العمل ، بتوزيع الأدوار ، ومن هنا فعلاً نستطيع إقامة تكتل ، وحتى لا نكون حالمين ، علينا أن نبدأ بأدنى ما يمكن قبوله .. وهو أن ننظر فيما ينتج العالم الإسلامى ، فيتم التبادل فيه بدلاً من استيراده من العالم الخارجى .

ثم من خلال التخطيط الاستراتيجى يمكن تنمية بعض الصناعات الاستراتيجية وحل إشكالات التطور التقنى بتنظيم حقوق الملكية الفكرية على مستوى العالم الإسلامى للاستفادة من عقولنا الإسلامية التى نهدرها بينما تنمو إذا ما احتضنها الغرب .

العالم الإسلامى كذلك يحتاج إلى دليل تنمية حقيقى ، ودليل استثمار على مستوى العالم الإسلامى ، يتم تداوله بين رجال الأعمال المسلمين ، ويحتاج كذلك إلى بنوك معلومات ، ومجموعات استشارية إسلامية ، تقدم دراسات وافية عن جدوى الاستثمار وعوائده ومزاياه على نطاق العالم الإسلامى .

ونحتاج إلى دوريات متخصصة فى هذا المجال تقدم الدراسات الإنمائية من المنظور الإسلامى ؛ وهذه المؤسسات تحتاج إلى دعم الحكومات ومؤسسات التكامل تمامًا كما تدعم الأنشطة الوضعية » .

أ . يوسف كمال :

« هناك عدة تساؤلات تطرح نفسها على الحوار :

لماذا لا توجد كيانات كبرى قوية فاعلة على مستوى العالم الإسلامى ، مع توفر الإمكانات والدواعى ؟!

ولماذا لا توجد شركات إسلامية دولية النشاط ، مع توفر الإمكانات والدواعى؟ .

ولماذا لا يوجد ابتكارات واختراعات فى الدول الإسلامية مثلما يوجد فى الغرب؟ هل العيب فى العقول ، أم فى النظم ؟

ثم لماذا تتفوق العقلية المسلمة فى الخارج بصورة تدعو إلى العجب ؟!

انعدام الإرادة السياسية أو ضعفها وتبعيتها لدينا هو السبب فى جُل ما أصابنا ، مازلنا نرفع شعارات للاستهلاك دون تطبيق ؛ لأننا غير جادين فى ذلك!

السوق العربية المشتركة ... التكامل الإسلامى .. حتى على مستوى التكامل الثنائى أو الثلاقى بين الدول .. الاتفاقيات الثنائية لم تصمد أمام أول ريح للخلافات السياسية !

ما زال للنظرة القطرية الدور الأخطر فى سياساتنا ، فلا رؤى مشتركة ، ولا سياسات مشتركة .

وإذا أضفنا إلى ذلك التأثر بطابور المستفيدين بالعولمة اليوم فى سن التشريعات وفرض السياسات واتخاذ القرارات .

ولهذا أقول: إنه ما من حل إلا من خلال تحرير الإرادة ، والإرادة لا يحررها سوى العقيدة التى تبنى الفرد وتبنى المجتمع وتصحح المنطلقات والمعايير » .

د . رفعت العوضى :

« الدول الإسلامية تستورد أكثر من نصف غذائها من العالم الخارجى ؛ مع أنها لم تستغل سوى أقل من 40% من المساحات الصالحة للزراعة[1] .

وبنظرة استراتيجية نتساءل: لماذا لا نزرع هذه الأراضى بفوائض أموالنا المعطلة فى البنوك الغربية ، والتى تربوا على 800 مليار دولار[2] فى أقل تقدير؟ عندنا الأيدى العاملة الرخيصة ، والأراضى الصالحة للزراعة ، ولدينا فى السودان وحدها مساحات يمكن أن تكفى العالم الإسلامى من الغذاء ، ولدينا مساحات فى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز ، وكازاخستان وحدها فيها 117 مليون فدان صالحة للزراعة !

العالم الإسلامى ما زال يتمتع ببعض الميزة النسبية فى مجال الزراعة[3] ؛ فعلينا أن نطور هذه الميزة رأسيًا وأفقيًا .

وفى مجال الصناعة يمكن الاستفادة من الخبرات التى تكونت فى ماليزيا وإندونيسيا ومصر وباكستان فى هذا المجال لتوسيع قاعدتنا الصناعية ، وأيضًا يجب علينا الاستفادة من العنصر البشرى المتميز فى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز . العالم يسعى لجذب هؤلاء العلماء ، وعالمنا الإسلامى غائب كلية عن ذلك. وفى هؤلاء علماء فى الذرة ولا بد أن يُخطَّط للاستفادة منهم .

حتى الآن ما زال أمامنا الكثير ؛ لكن بمرور الوقت تتضاءل أمامنا الفرص وربما تضيع » .

د . عبد الرحمن يسرى :

« لا شك أن الحرص على مصلحة بلادنا يدفع نحو ابتكار حلول عملية ، ونحن

---

(1) مصر تسكن وتزرع حوالى 6% من مساحتها !! .

(2) هذه الأموال فى بنوك الغرب لأن أصحابها لا يأمنون عليها فى بلادهم ، والأحداث تؤكد أنهم محقون .

(3) كما قال السادة المشاركون فى الندوة أمتنا لا تملك قرارها ولا تملك إرادتها .

راضون بأقل القليل ، لن نقول وحدة اقتصادية كما فعلت أوروبا ، أو منطقة تجارة حرة كما هو الحال فى أمريكا الشمالية ، ومع أن هذا يندرج ضمن الواجبات الشرعية، لكنا نقنع بالحد الأدنى من التنسيق بين السياسات من خلال النظر فى السوق الإنتاجية وما ينتج فيها وإعطائه الأولوية والابتكار فى أساليب التعامل ، حتى لو عدنا إلى أسلوب المقايضة بعيدًا عن العملة الصعبة بالاستناد إلى قيم ثابتة من الدينار الإسلامى (وحدة النقد المشتركة) حتى نتحرر بعض الشيء من قيود التعامل بالعملة الصعبة والآليات الدولية المفروضة .

هذا لا يعنى رفض الارتباط الإنتاجى بالعالم على إطلاقه ، ولكن يعنى - على سبيل التأكيد - عدم التسليم بهذا الارتباط قبل فهم مضمونه واتجاهه أو التعرف على مكاسبه: من أين ؟ ولمن؟» .

د . رفعت العوضى:

أود أن أشير أيضًا إلى أهمية دور المؤسسات العلمية والمؤتمرات العلمية المتخصصة على مستوى العالم الإسلامى ، فى تقديم حلول مؤسسية لإشكالات ثورة الاتصالات والمعلومات وكيفية الإفادة من الانترنت ، التى أصبحت متاحة للجميع ، لكن دون آليات وضوابط تضمن حسن الاستفادة .

ومن ثم توفير مراكز معلومات قادرة على خدمة اتخاذ القرار والإشراف والمراقبة . هل تتصور أن جامعة هارفارد لديها مركز عن البنوك الإسلامية ، بينما لا يوجد مثله فى أى جامعة على مستوى العالم الإسلامى ؟!

وهذا يعنى أن المعلومة لدينا إما مضللة أو مشوشة . . . أو سطحية ، إذا ما اعتمدنا على امكانياتنا التى لم تزل دون المستوى .

كما نطرح لونًا آخر من التفعيل ، وهو كيفية الإفادة من البحوث العلمية المقدمة لنيل الدرجات العلمية فى جامعاتنا ؛ فبين هذه البحوث عدد كبير يمكن أن يفيد فى هذا الجانب ، ولنا أن نتصور أيضًا حجم الفائدة إذا ما قامت مؤسسة إسلامية على مستوى العالم الإسلامى لرعاية الباحثين وتشجيعهم على البحث فى هذا المجال عن طريق المسابقات البحثية ، أو شراء الأبحاث التى تقدِّم إضافة فى هذا المجال .

إلى جانب هذا إيجاد مؤسسات للتدريب ورفع مستويات الأداء واكتساب الخبرات بمعايير شرعية وموضوعية .

ومؤسسات أخرى لتصميم المشاريع النموذجية التى تضمن أداءًا متميزًا من جهة العائد والتكاليف والضوابط الشرعية والعمل على انتشارها .

ومؤسسات كذلك تعمل على استيعاب التقنيات وتطويرها ، بل والابتكار أيضًا . .
قد تكون برامج التطوير أكبر كلفة فى المدى القصير ، لكن مردودها وتكاليفها لا تقارن على المستوى الاستراتيجى .
وفى هذا الصدد أشير إلى أن التكامل الاقتصادى بين الدولة الإسلامية إذا تحقق فسوف يمثل وعاءًا ملائمًا لرعاية التقدم التكنولوجى .
إن الدول الإسلامية إذا اجتمعت فسوف تتوافر العناصر اللازمة للتقدم العلمى : العناصر البشرية المتوافرة فى بعض الدول الإسلامية ، ورؤوس الأموال ، ومراكز البحوث العلمية » .

د . عبد الحميد الغزالى :

المشروع الحضارى الإسلامى له منظومة تائية مكونة من تسع كلمات تستوعب فى مجملها وتفصيلها ما يمكن أن تتناوله أى خطة للتطوير وتزيد .
هذه التائية تتمثل فى : التوحيد .. التحديث .. التنمية .. التقنية .. التكافل.. التكامل .. التعاون .. التغيير .. التوحد .

فالتوحيد ... هو المدخل ؛ لأن (لا إله إلا الله) سنة حياة . . توحيد الشعائر والشرائع ، والذى أجمله الحق - سبحانه - فى قوله : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ [الفاتحة: 5] ؛ وبهذا المدخل تتحقق خلوصية العبادة لله · تبارك وتعالى - وتتحقق حرية الإنسان صانع التقدم ؛ لأن صنع الرجال يصنع معه كل شىء ، كما قال على بن أبى طالب - رضى الله عنه - : « مجتمع المنتجين المتقين حقًا » .
وثانيها : التحديث : الذى يبدأ بتحديث العقل قبل الأشياء . . . وتحديث العقل فريضة بدأ بمشروع « اقرأ » . . ونحن نعيش عصر المعرفة .
وثالثها : عنصر التنمية : والإسلام جاء لإعمار الأرض وتنميتها وفق المفهوم الشامل للتنمية ؛ والذى يشمل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
ورابعها : التقنية : ونحن مأمورون أن نأخذ بأحدث ما أنتجه العقل البشرى من مستجدات وابتكارات ، ما لم تخالف نصًا أو تهدر أصلاً ؛ لأن الحكمة ضالة المؤمن؛ لكن التقنية ليست سلعًا تستورد ، وإنما مادة تطور وفقًا لنظام تعليمى مستوعب قائم على خصوصياتنا .
وخامسها : عنصر التكافل : وهو جزء أصيل لهذا المشروع ، وما حُرِّم الربا وفرضت الزكاة إلا من أجل التكافل والتكاتف بين أفراد المجتمع .

وسادسها : التكامل : وهو مهم جدًا بين أفراد المجتمع الواحد وبين المجتمعات الإسلامية تكوينًا للوحدة ، ونحن كما قلنا : نملك مقومات هذا التكامل ماديًا ومعنويًا .

وسابعها : التعاون : وأعنى به التعاون مع الآخر ، بعد الاعتماد على الذات ، وبشرط أن يقوم هذا التعاون على النِّدِّية وليس على التبعية .

وثامنها : التخطيط : والذى يعنى الاستخدام الأمثل والأكفأ لما لدينا من إمكانات مادية وبشرية ومالية ، تحقيقًا للحياة الطيبة الكريمة لكل إنسان يعيش فى كنف النظام الإسلامى .

وتاسعها : التوحد : على أساس وحدة العقيدة ووحدة الأمة ووحدة المصلحة . الاتحاد الأوربى تبعنا فى فكرة السوق المشتركة ، لكنه سبقنا وتخلفنا نحن ؛ لأنه صحح منطلقه وفقًا لرؤيته وملك قراره ، وعرف مصلحته ، ووصل الآن إلى وحدة سياسية واحدة وعملة واحدة » .

أ . يوسف كمال :

العولمة ليست معنى جديدًا على البشرية ؛ فقد سبقت هذه العولمة عولمات أخرى ، وقد قدم لنا القرآن النموذج الإسلامى للعولمة بصورته المشرقة فى (ذى القرنين) الذى مكَّن الله له فى الأرض ، من مشارقها إلى مغاربها ، وآتاه من كل شىء سببًا ، فأتيحت له إمكانيات ضخمة ﴿ **فَأَتْبَعَ سَبَبًا** ﴾ [الكهف : 85] أى فأضاف إلى هذه الأسباب أسبابًا فكرية وعملية . . وأخذ بالأسباب . . لم يطبق المعايير المزدوجة وإنما طبق المنهج الإسلامى ، ولخصه فى : ﴿ **وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا** ﴾ [الكهف :88] ، فأقام المنهج فى جنبات الأرض ، وعمل على تحرير المستضعفين فى كل شبر منها . . هذا هو النظام العالمى الذى يبشر به الإسلام ، ممثلاً فى (ذى القرنين) . . وقد ذكر المفسرون أن ما فعله عند مغرب الشمس فعله عند مطلعها .

قال تعالى :

﴿ **حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا * قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا** ﴾ [الكهف : 93 ، 94] .

وكان رده كما قال تعالى : ﴿ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴾ [الكهف: 95] .

لم يقل : فعلت أو أفعل أو أمرت ، وإنما تواضع لله مع ما وهبه من قوة .

وهنا قمة التقنية تظهر فى قوله تعالى : ﴿ آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف: 96] فخلط الحديد بالنحاس ليكون أقوى . . وبعد أن انتهت المهمة قال : ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾ [الكهف: 98] ولم يقل : من إنجازاتى .

** هذا أساس العولمة فى الإسلام .

وهذا الذى يراد من الإنسان أن يفعله بالدنيا ، فليس الهدف فقط إقامة عمران مادى ؛ لأنه كله سيعود ﴿ دَكَّاءَ ﴾ .

** أما العولمات الأخرى فهى التى قال الله عنها : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ [الكهف: 103 - 105].

وحبطت أى : انتفخت ، ونحن نرى الحضارة تشبه الجسم المتورم ! لا وزن لها فى ميزان الله ﴿ فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾ .

أنتهت الندوة

* * *

وبعد

جزى الله الاساتذة الكرام : يوسف كمال ، وعبد الحميد الغزالى ، ويسرى عبد الرحمن ، ورفعت العوضى ، خير الجزاء .

وأن يجعل كل ما قالوه فى ميزان حسناتهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

لقد أدى الأساتذة واجب البلاغ .

فهل ستنتفع الأمة بجهد علمائها ؟ ، أم ستكون ممن قال الله فيهم : ﴿ **وما أنت بهادى العمى عن ضلالتهم** ﴾ .

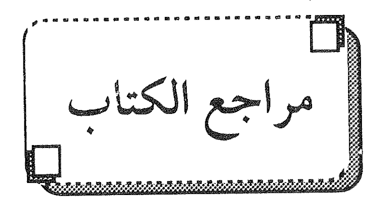
نسأل الله العلى القدير أن تكون الأمة ممن قال الله فيهم : ﴿ **وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير** ﴾ .

ولا ننسى أن نتوجه بالشكر إلى مجلة البيان والقائمين على أمرها ونخص بالشكر، الاستاذ وائل عبد الغنى .

وسبحانك اللهم وبحمدك ،
نشهد أن لا إله إلا الله نستغفرك ونتوب إليك .

وإلى اللقاء فى إصدار آخر إن شاء الله .

* * *



مراجع الكتاب

1 - الأساس الأخلاقى للأمـة ، من سورة آل عمران ، يوسف كمال مـحمد ، طبعة أولى ، دار النشر والتوزيع الإسلامية ، 1998 .

2 - الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، يوسف كمال محمد ، طبعة أولى، داو الوفاء المنصورة ، 1986 .

3 - الإصلاح الاقتصادى فى مصر (رؤية إسلامية) يوسف كمال محمد ، طبعة أولى ، دار النشر للجامعات ، 1991 .

4 - أصول الاقتصاد الإسلامى ، يوسف كمال مـحمد وآخرون ، طبعة ثالثة دار البيان العربى - جدة - 1998 .

5 - أمريكا والفرصـة التاريخية - ريتشـارد نيكسون - ترجمة د . محـمد زكريا إسماعيل ، (د ت) ، (د . ن) .

6 - الأهرام العربى العدد 131 السنة 3 سبتمبر 1999 .

7 - حصاد الفكر - السنة الثامنة - مركز الإعلام العربى - القاهرة ، مارس عام 1999 .

8 - الرحيق المختـوم - صفى الرحمن المباركفـورى - الطبعة 7 دار والوفاء لعام 1990 .

9 - فقـه اقتـصاد السـوق ، يوسف كمـال محـمد ، طبعـة ثالثة ، دار الـنشر للجامعات ، 1996 .

10 - فقه الاقتصاد العام ، يوسف كمال محمد ، ستابرس ، القاهرة 1990 .

11 - فقه الاقتصاد النقدى ، يوسف كمال مـحمد ، طبعة أولى ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى عام 1993 .

12 - مجلة الاقتصاد الإسلامى العدد 196 السنة 17 يوليو 1997 .

والعدد 197 السنة 17 أغسطس 1997 .

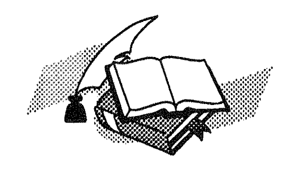
والعدد 202 السنة 17 يناير 1998 .

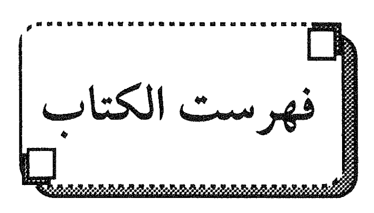
والعدد 203 السنة 17 فبراير 1998 .
والعدد 204 السنة 17 مارس 1998 .

13 - مجلة البيان العدد 77 المحرم 1415 هـ يونيو / يوليو 1994 . المنتدى الإسلامى - لندن .

14 - الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب المعاصرة ، طبعة ثانية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض (د . ت) .

15 - النظام الاجتماعى والاقتصادى (سورة البقرة) يوسف كمال محمد ، طبعة أولى ، دار التوزيع والنشر الإسلامية 1998 .





فهرست الكتاب

